

سلسلة مكتبة ابن القاسم

١

فَوَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ

وفنيه

فَوَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ وَحْدَهُ يَعْزِيزُ الْعِزَّةَ
وَالْأَضْرَبُ وَغَيْرُه

تأليف

الإمام الحافظ محمد بن إبي بكر الزرعبي الهمشي الحنفي
الشهير بابن قاسم الجوزي

المتوفى سنة ٧٥١ هـ - رحمة الله تعالى

تحقيق و تحرير

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سالمان
أبي معاذ إيماد بن عبد اللطيف القيسي

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَوَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ

جميع الحقوق محفوظة للدار ابن الجوزي

الطبعة الأولى

ربيع الثاني ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م

يُنشر لأول مرة



دار ابن الجوزي

لنشر والتوزيع

الملكة العربية السعودية

الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦

ص: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٨٤١٢١٠٠ - فاكس: ٣١٤٤١

الإحسان: الهنوف - شارع الجامعه - ت: ٥٨٢٣١٢٢

الرياض - ت: ٤٣٦٦٣٣٩

جدة - ت: ٦٨٠٥٤٩٣

مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُورِ
أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضْلِلٌ لَّهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ؛ فَلَا
هَادِي لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقًّا تُقَاتَهُ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَيَتَّبِعُهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءٌ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحُ لَكُمْ

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا^(١).

أما بعد:

* تمهيد:

فهذه رسالة ماتعة نافعة منسوبة للإمام الرباني ابن قيم الجوزية لمطبع بعد، وقد أعلن غير واحدٍ من الفضلاء وطلبة العلم عن تحقيقها وعزمها على نشرها، وكنت قد نسختها - قديماً -، ولما نمى إلى خبر هؤلاء الفضلاء توقفت عن ذلك؛ حتى جاءني الأخ إياد بن عبد اللطيف بها محققاً؛ فتأملتها، فوجدتُها قد نسخت عن نسخة خطية ليست هي التي اعتمدتُ عليها؛ فحمدتُ الله على هذه الفائدة، ثم نظرتُ فوجدتُ أن تخریجه للأحاديث موجز، وتقتصر في الرجوع إلى المظان التي ذكرها المصنف، وكذلك في الرجال الذين تكلمُ عليهم المصنف؛ فإنه غالباً يرجع إلى «الميزان» و«اللسان»، ولا يوثق الأقوال من كتب أصحابها؛ فانشرح صدري لمراجعة عمله والزيادة عليه، فقمتُ بمقابلة منسخته - التي نسخها عن النسخة الظاهرية - على مصورة النسخة الخطية الموجودة بحوزتي، وأثبتتُ الفروق بينهما في الهوامش، وأسهبتُ في تخریج الأحاديث وتوثيق أقوال أئمة الجرح والتعديل، ولكن بقى في النفس ترددٌ كبيرٌ في صحة نسبة هذه الفوائد لابن القيم، وسيأتي تحقيق ذلك تحت عنوان (توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف).

(١) الأحزاب: ٧٠ - ٧١.

* موضوع الرسالة :

هذه الرسالة عبارة عن تعليقات على أحاديث الغالب عليها الضعف والوضع مرتبة على الأبواب، ولا ندري أكان الشيخ سئل عنها أم لا، بل هي فوائد حديثية مختلفة، وموضوع الرسالة قريب نوعاً ما من «المنار المنيف»؛ إلا أن طريقة الإمام ابن القيم فيها تختلف عما هنالك، فهو يفصل في كل رواية، ويدرك علتها، ويسهب في بيان آفتها.

يبدأ المؤلف رحمة الله بحديث: «الغمامة وحادثة بحيرا الراهب» في الترمذى ، وأطال الكلام عليه؛ مما حدا بكثير ممن اطلع على الرسالة أن يسميهها «فوائد في حديث الغمامـة»، وأشار الشيخ الألبانى كما سيأتي إلا أنه بحث مبسط ، ونعتقد أنه أطول بحث في هذا الحديث من ناحية الدراسة والرواية .

ثم ينتقل الشيخ إلى أحاديث تخص موضوع المعجزة والدلائل منقولة من كتاب «دلائل النبوة» للبيهقي رحمة الله كحديث الضب والغزاله والجمل والحمار وغيرها ، ثم ينقل روایات عن «مستدرک الحاکم» بواسطة «تلخيص الذهبي» له ، وبعدها من «موضـوعـات ابن الجوزـي» و«العلـلـ المـتـنـاهـيـة» لـابـنـ الجـوزـيـ أـيـضاـ وـ«ـالـمـجـرـوـحـينـ» لـابـنـ حـبـانـ وـ«ـالـکـامـلـ» لـابـنـ عـدـيـ وـغـيـرـهـ . . .

ينقد ابن القيم السند ، ويتكلـمـ بالـتفـصـيلـ عـلـىـ الرـاوـيـ المتـهمـ ، وينقلـ كـلـامـ الـذـهـبـيـ أوـابـنـ الجـوزـيـ أوـ الدـارـقـطـنـيـ فـيـ الحـكـمـ عـلـىـ الـحـدـيـثـ ، ثم يـنـقـدـ المـتـنـ وـتـبـدـوـ قـدـرـةـ الشـيـخـ وـمـلـكـتـهـ الرـائـعـةـ فـيـ نـقـدـ مـتـوـنـ الـرـوـاـيـاتـ وقد يـنـقـدـ رـوـاـيـةـ وـلـكـنـهـ يـصـحـحـ مـعـنـاهـاـ بـرـوـاـيـاتـ أـخـرـىـ

صحيحة، وقد يضعف روایة ويصحح جزءاً من معناها وهذا من علمه وعلمه رحمة الله، وقد يسرد منكرات كثيرة للراوي المتكلّم عليه^(١).

* موارد ابن القيم في رسالته:

استقى ابن القيم موارده ومادة رسالته من الكتب التالية:

- ١ - كتب الحديث؛ كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذى.
- ٢ - «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر.
- ٣ - «طبقات ابن سعد».
- ٤ - «سيرة ابن إسحاق».
- ٥ - «مستدرك الحاكم» و «مختصره» للذهبي.
- ٦ - «ميزان الاعتدال» للذهبي.
- ٧ - «الموضوعات» لابن الجوزي.
- ٨ - «العلل المتناهية» لابن الجوزي.
- ٩ - «المجروحين» لابن حبان.
- ١٠ - «الكامل في الضعفاء» لابن عدي.
- ١١ - «الضعفاء» للعقيلي.
- ١٢ - «الغيلانيات» (والعزو إلى خطأ كما أشرنا إليه في الهاشم).

(١) وأهم أخونا إياد تحريرها؛ فخرجتها بإسهام، ولله الحمد.

١٣ – «سنن الدارقطني» .

١٤ – «الأفراد» للدارقطني .

١٥ – «مسائل أحمد» لابنه صالح .

١٦ – «المغني في الضعفاء» للذهبـي .

١٧ – كتب ابن أبي الدنيا .

١٨ – كتب ورسائل شيخ الإسلام وبعض المشافهـات الشخصية .

* تسمية الرسالة :

لعل هذه الفوائد وجدت هكذا ولا نعلم لها اسمًا فيما ألف ابن القيم وفقد . . . إلا أن ابن رجب^(١) والداودي^(٢) وابن العماد^(٣) يذكرون من بين مؤلفات ابن القيم : «نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول» ، وهذا قريب من معنى رسالتنا؛ إلا أن أكثر الذين كتبوا في حياة ابن القيم يرجحون أن كتاب «المنار المنيف» هو هذا الكتاب وهو الأقرب إلى الصواب ، أما بقية مؤلفاته المفقودة؛ فهي ليست قريبة في اسمها من مضمون هذه الفوائد ، ولعل الذين ترجموا لابن القيم لم ينسبوا له هذه الفوائد ، وقد يكون ألفها وهو في مقتبل عمره ، ولكن بعد العشرين لأنـه ينقل من شيخ الإسلام ولقاءـه به كان عام (٢٧١٢هـ)؛ أي : وعمرـه (٢١)

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٤٤٩ / ٢) .

(٢) «طبقات المفسـرين» (٩٣ / ٢) .

(٣) «شذرات الذهب» (٦ / ١٦٨) .

سنة . . . أما تسميتها «فوائد في [الكلام على] حديث الغمامه والغزاله والضب وغيرها»؛ فهذا ما كتبه شيخنا العلامه المحدث الألباني^(١) في «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريه»^(٢) (الحديث، ص ١٠٠)، وتبعه الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي في مواطن من تعليقه على «معجم الطبراني»، والشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في «ابن قيم الجوزية: حياته وأثاره»، ولعل في هذه التسمية نظر؛ لأن هذا الموضوع يشكل أقل من ثلث الرسالة والباقي منها فيها فوائد متنوعة؛ فكان الأخرى أن تسمى (فوائد حديثية) لأن مادتها جمياً تتنظم ضمن هذا السلك، وإليه مالت نفوتنا، وهو اجتهاد منا، والله الموفق للصواب.

* توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

تكلم الشيخ الفاضل بكر بن عبدالله أبو زيد في كتابه الرائع: «ابن قيم الجوزية: حياته وأثاره» عن هذه الرسالة، وقال بعد وصفها: «ويقول ابن القيم فيها: قال شيخنا محمد بن أحمد بن عثمان، والذهبى من تلامذة ابن القيم، ولم أر ابن القيم في شيء من كتبه المطبوعة يذكر الذهبى وينقل عنه؛ فهذا النمط في هذه الرسالة غريب على مسلك ابن القيم في التأليف؛ فالله أعلم بحقيقة الحال، ولم ينكشف لي من أسباب التوثيق بنسبيتها إليه، والله أعلم» انتهى.

(١) وقد جزم شيخنا الألباني بصحة نسبة هذه الرسالة لابن القيم، ونقل منها أكثر من مرة في أكثر من باب، منها: «السلسلة الضعيفة» (رقم ٧٦٥ و ٢٤٩٥)، وسمّاها في الموطن الثاني «رسالة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة».

(٢) وقد فرغت - لله الحمد - من مراجعته والتعليق عليه وقراءة المراجعات على الشيخ حفظه الله، وسيطبع قريباً عن مكتبة المعارف إن شاء الله تعالى.

قلت: بعد دراسة وتفحص لمحتويات الرسالة تظافرت الأدلة عندي وبشكلٍ قطعي على صحة نسبة هذه الرسالة إلى الإمام ابن قيم الجوزية رحمة الله، والأدلة هي :

١ – استعمل ابن القيم في هذه الرسالة عبارات يستخدمها كثيراً وبالأخص في «المنار المنيف»؛ فيقول عن رواة الأحاديث المكذوبة: «فتبأ لواضعه»، ويقول: «قبح الله واضعه»، وهكذا.

٢ – تشابه كلامه في هذه الرسالة مع كلامه في «المنار المنيف» في عدة مواضع، مثل :

أ – مسألة الخضر مع «المنار» (ص ٦٧).

ب – قصة عوج بن عنق مع «المنار» (ص ٧٧).

ج – أحاديث فضائل السور مع «المنار» (ص ١١٣).

د – صلاة الرغائب مع «المنار» (٩٥).

هـ – نقله عن شيخ الإسلام في قضية الخضر ونقله مختصراً في «المنار» (ص ٦٨).

٣ – ذكره لشيخ الإسلام في أكثر من ثمانية مواضع قائلاً: «قال شيخنا»، «سمعت شيخ الإسلام»، «ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية»، وهكذا.

٤ – نقل استشهاد من فتاوى شيخ الإسلام :

أ – كلامه عن صلاة التوبية، ذكره في «الزاد».

ب – كلامه عن صلاة الفتح ، ذكره في «الزاد» أيضاً.

٥ – ذكر في حديث عوج بن عنق حديثاً صحيحاً؛ إلا أنه أضاف لفظة زائدة على متن الحديث، وكرر هذا الأمر في «المنار» (ص ٧٧)، وهي : «السماء».

٦ – قال ابن القيم في هذه الرسالة : «إن جنایة الوضع تحمله فريقان : الزنادقة والجهلة» ، وذكر معنى هذا الأمر في «المنار» (ص ٥١).

٧ – متابعته لشيخ الإسلام في طريقة نقد بعض الأحاديث وتكذيبها؛ فقد كذب رحمة الله تعالى دوام إطلاق الغمامه.

٨ – طريقة نقاده للمن ونفس ابن القيم واضح في جميع كتبه؛ فراجع طريقة نقاده لحديث الغمامه وحديث الناقة وغيرها من الأحاديث.

٩ – أما قضية الذهبي ؛ فتناقشها كالتالي :

ذكر ابن القيم في رسالته هذه الذهبي في عدة موضع نجملها بهذه الألفاظ :

[سمعت الحافظ أبو عبدالله محمد بن عثمان] ، [محمد بن عثمان الحافظ] ، [الحافظ محمد بن عثمان] ، [أبو عبدالله محمد بن عثمان] ، [أبو عبدالله الحافظ] ، وقال مرة : [شيخنا الحافظ أبو عبدالله محمد بن عثمان] .

عبارة شيخنا تحمل على التالي :

١ – خطأ الناسخ ؛ فلعله قال : (الشيخ) وجعلها الناسخ : (شيخنا)

ملتبساً عليه قول ابن القيم: «شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية»؛ فقد كررها مراراً.

٢ – ما المانع من أن يكون الذهبي شيخ ابن القيم؛ أليس هو أسن منه (١٨ سنة)؟！ فمولد الذهبي (٦٧٣هـ)، ومولد ابن القيم (٦٩١هـ)، ونخص بالذكر علم الرجال؛ فالذهبي يفوق ابن القيم في هذا العلم، كما أن ابن القيم يفوقه في بقية العلوم؛ فالذهبي مختص بالرجال والذي يتراجع عندي أن ابن القيم أخذ من مؤلفاته ولم يتلذذ عليه كما تتلذذ على المزي، وأكثر النقل عنه، ولعل ابن القيم في هذه الرسالة لم ينقل من المزي لأن الذهبي ألف في الضعفاء والمجروحين؛ كـ«الميزان»، وـ«المغني»، وـ«ديوان الضعفاء» وغيرها، في حين أن المزي لم يمؤلف مثل هذه المصنفات، بل ألف في رجال الكتب الستة كـ«تهذيب الكمال»، ورسالتنا موضوعها الأحاديث الموضوعة والمنكرة والضعيفة.

وأحب أن أنوه إلى ملاحظة وهي أن ابن القيم لم يذكر «الذهبي» بل ذكر اسمه وكتنيته، ويدل هذا على أن ابن القيم عصري الذهبي وقرنه.

ويؤكد هذا أنه أخذ من مؤلفات الذهبي التي ألفها في مقتبل شبابه كـ«تلخيص الحاكم» الذي أشار هو في السير والتاريخ إلى أنه يحتاج إلى تحرير، وأنه ألف في شرح الشباب.

وكذا أخذ في «الميزان» ومن «المغني»، والمعروف أن «المغني» ألف قبل «الميزان».

٣ – أما القول بأن الذهبي من تلاميذ ابن القيم؛ فهذه دعوى مردودة

لأنّها قائمة على أنّ الذهبي ترجم لابن القيم في كتابه «المعجم المختص»، والحقيقة أنّ هذا المعجم ليس لشيوخ الذهبي، وإنما هو لمن عاصرهم، ولذا قال الذهبي فيه (ص ٢٦٩): «سمع معي من جماعة»، وذكر فيه ابن كثير أيضاً وغيرهما من عاصرهم، وللذهبي كتاب آخر هو «معجم الشيوخ»، ولم يذكر فيه ابن القيم.

٤ - ووجدنا في كتب ابن القيم ذكراً للذهبي بالأسلوب الذي ذكره في رسالتنا هذه؛ فها هو يقول في كتابه «جلاء الأفهام» (ص ٢١) عقب حديث (رقم ٢٠) ما نصه: «قال محمد بن عثمان الحافظ: هذا وضعه العُمُري، وهو كما قال».

ولا يجوز لأحدٍ أن يشكك في صحة كتاب «جلاء الأفهام» لابن القيم بمثل هذا الصنيع.

والخلاصة: نرى للأسباب المذكورة آنفًا مجتمعة أنّ هذه الفوائد الحديثية من تأليف ابن القيم، وليس هنالك دليل قوي يمنع من صحة هذه النسبة، والله أعلم.

* الأصول المعتمدة في التحقيق:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين:

الأولى: نسخة الظاهرية، ورمزنا لها بالحرف (أ).

وهي تقع في آخر كتاب «اللآلئ المتنشرة في الأحاديث المشهورة» للشيخ بدر الدين الزركشي، وفي آخره ذيل عليه لابنه، وفي آخر الذيل هذه الفوائد، قال في أوله:

«فائدة أخرى من كلام الشيخ الإمام العالم».

وهي في الظاهرية تحت (رقم ٤٨٥ هـ عام)، وتقع في (١٧) ورقة، من (ق ١٠٠ / أ - ١١٧ / ب)، وخطها واضح، كتبت في القرن التاسع، ولم يذكر اسم ناسخها؛ إلا أن في بعض هوامشها ما يفيد أنه أحد تلاميذ الحافظ الناجي، إذ جاء عنه: «أمتع الله ب حياته»، وهو من وفيات سنة (٩٠٠ هـ)، وفي الهوامش بعض التصحيحات والنقول أشرنا إليها في أماكنها.

والآخرى: نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ورمزنا لها بالحرف (ب).

وهي تقع في آخر كتاب ذيل «اللآلئ المنشورة» كسابقتها، وهي من محفوظات مكتبة الأوقاف العامة تحت (رقم ٣٣١٧٢)، وناسخها وتاريخ النسخ مجھولان، وقع للناسخ فيها بعض الأخطاء أشرنا إليها في الهوامش، وتقع في (٢٦) ورقة من (ق ٥١ / أ - ٧٧ / ب).

* عملنا في التحقيق :

يتلخص عملنا في تحقيق هذه الرسالة بما يلي :

أولاً : قمنا بنسخ المخطوط معتمدين على نسخة (أ).

ثانياً : قمنا بمقابلة المنسوخ بالنسخة الخطية الثانية (ب)، وأثبتنا الفروق في الهوامش، واجتهدنا لإثبات نص صحيح باختيارنا من النسختين ما رأينا صحيحاً.

ثالثاً : ضبطنا المتن، وقسمناه إلى فقرات، ووضعنا السقط في نسخة

(أ) بين معقوفتين [] وأثبناه من نسخة (ب)، ووضعنا السقط الذي في نسخة (ب) وأثبناه من نسخة (أ) بين هلالين () .

رابعاً: قابلنا النص الذي نقله المصنف من مصادره فيه، وأثبنا الفروق في الهامش، وكذا توثيقه.

خامساً: أطلنا النسخ في تحرير الأحاديث والآثار من مطانها من دواوين السنة، سواء صرخ المصنف بوجودها فيها أم لم يصرخ، وحكمنا عليها على وفق المقرر في علم المصطلح.

سادساً: أثبنا ترجمة موجزة لبعض الأعلام في الهامش.

سابعاً: وثقنا كلام ابن القيم في الرجال ونقله عن جهابذة الجرح والتعديل وأئمتهم، وذلك بالرجوع إلى كتبهم إن وجدت، وإلا من المصادر التي نقلت ذلك عنهم.

ثامناً: صنعنا فهارس تفصيلية للكتاب.

وأخيراً . . . الله نسأل وبسمائه نتوسل؛ أن ينفع بهذه الرسالة، وأن يضع لها القبول في الأرض، وأن يوفقنا لصالح الأعمال، وأن يجعل ما قمنا به من جهد وما صرفناه من وقت في خدمتها خالصاً لوجهه الكريم، ننتفع به يوم القيمة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

وأبو معاذ إياد بن عبد اللطيف القيسي

* * * *

* نماذج عن صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق:

فتعلت فاضطجعت استقبلت البته ووضعت بركه لتشدها ووالآن تبوضه
الاز وقديطه فلا يكشفي احد ثقبه كأنه قد فتح على عينه ذكر يوم هوان
لني حريمها لا تتم حد س عن تل العادة مرفوعاً لاستشير والحادي والمعلين
فإن سليم عقوله وذرع البركة من اك بهم قال بجوز قل هذاباً بذاته
ذاته اخر من غير سخافه اوطيب

حدس بشنطهات عن اشتهر مرفوعاً من طول شاربه سلط اس بكمه ذهن شاربه
سعيدهن شيطاناً ذقام من قبره مكتوب بيده ابي من زهر حمه اهلاً بطول شاربه
الامتعه وزم خضر شاربه ثم بكل شرم المدعيه من رواي قدوه لكان دينه الف
قمر في كل قل للنذر اني كل دار في كل دار الذجرة الحديثي المفترى لعن الله يأله مده، محي
الوحاني سعيدهن شيرسا فتاد عن الحسن عز عبد الرحمن بن زيد ابراهيم
مرفوعاً يابكم والحمد لله فما احلا الزيني الشيطان، امدهم عم زيد المقدسي
ومن قبور خالد بن سعيد بالبركي س سعيدهن شيرساته الا قال مارن بن حصين
بدل عبد الرحمن بن زيد وعبد الرحمن بن زيد اهلاً ذان الله اذى

ثلاثة على بغل دقال ينزل الحرك فان سر العرش على الله علهم اني مهزم بناشر سهل
جيد فارس ، اخر من كل اربعين العام العاشر لاله ليم زع عز الله العظيم
ابو عبد الله شمس الدين سعيد بن ابي ديز الزناع الحبيبي تقدما الله بورحمته شمس حال
امدهه امساجدين العاشر فلم يرده البخاري ولا من له ولا واحد يزكي بالهميم ولا
روايه الزمرى في جامعه فقال حدس الفضل بن شبل ابو العماره عج العقاد ادى
حدس عبد الرحمن بن شيزوان ابو روح اخرين يائشين ذي ابيه ذي علی ابي ديز بن ابي
شوشانى اهلا شعري على ابيه قال خرج ابوطالب الى الشام وخرج به رفعه سليمان عليه
ذاته في اشياخ زرقش فلما اشتهر ذراع ابو الاهب به ملوا ثغماً يار باله فخرج اليهم

صورة عن الورقة الأولى من نسخة (أ)

كلامه ضرورة المحدث الشافعى فانه يقرب من حدتنا الاعرج فهم حفظوا عزابى
 حسرى بيت قال لدارى بلدى حديث الله عرج موضوع عن ثيون بن شعيب عن ااعرج وما
 ضعفهينا جبرا عمر ابن حبيب و خبىد بن موسى الوراق فاما حدث ابن
 عمر و زواجه الارقطلى بيهنا من حدث بشير بن فاختة حدث ابن ابي نعيم بجمعه بشير قال
 عن يهودى يزعم ان عذر عرسيل اليهى صل اليه عليه و كثي عن الصلة في النسبنة
 قال ثالثا اما زوج ابى ابرهارقطلى بشير فاما ضعيفه بالجملة فهذه الاحاديث
 دارى كان لها استنادا هاما تعالى فليس منكر المترفع الحكم في العلات في اسقاطه على
 اراى كذا يحصل قياما فان تعذر عليه القى فالاستقطاع عنه فلها اصل في العجى دارى
 لم يكتب اى سمع هنف من رسول الله صلى الله عليه وسلم

لها سمة

○

صورة عن الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

۲۷۰

صورة عن الورقة الأولى من نسخة (ب)

وحدى ثالث الأربع، وصَوْعَ عنْ بَحْرِيَّةِ بَنْتِ زَيْدٍ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ، وَهُمْ مُنْدَعُونَ بِهِ
 جَدَّاً عَمِيرَةَ جَمِيعٍ وَسَعْيَدَ بْنَ مُحَمَّدَ الْمَوْلَى فَصَفَّلَ فَأَنَا
 حَدِيثُ بْنِ عَمِيرَةِ زَوَّادَ الدَّارِقَلْبَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ بَشَّرَ بْنَ فَانَّا
 حَدِيثَ أَبِيهِ يَعْقِيمَ حَدِيثَنَا جَعْفَرَ بْنَ يَرْقَانَ عَنْ يَمْوَلَ بْنِ يَمْرَانَ
 عَزِيزَ بْنِ عَمِيرَةِ سَيْلَى الْأَنْجَى مَلِي عَمِيرَةِ وَتَلَمَّعَ عَنْ الْمَلَاهَ فِي السَّيْفِيَّةِ
 قَالَ قَائِمًا إِلَيْهِ أَهْلَ الْمَهَانَ تَحْمَلَ الْأَنْزَلَ قَالَ الدَّارِقَلْبَى بَشَّرَ بْنَ فَانَّا
 ضَعِيفٌ وَبِكُلِّهِ مُفْهَمٌ الْأَحَادِيثُ وَأَنَّهُ أَنْسَادَهَا مُقَالٌ
 فَلَيَسْتَ مُسْكُرَةَ الْمَنْ وَأَكْلَمَ بِالصَّلْوَى فِي السَّيْفِيَّةِ عَلَيْهِ أَنْ أَمْكُنَهُ
 أَنْ يُبْلِي فَإِنَّمَا يَسْعَى عَلَيْهِ الْعَيْمَ وَالْأَسْقَطُ عَنْهُ فَلَمَّا أَهْلَكَ
 الصَّحِيفَ وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَصْبِحَ هَذِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٨



صورة عن الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فائدة أخرى من كلام الشيخ ، الإمام ، العالم ، مفتى المسلمين^(١) ، ناصر السنة المحمدية ، أبي عبدالله ، شمس الدين ، محمد بن أبي بكر ابن [أيوب] ، الزرعبي ، الحنبلي ، [الشهير بابن قيم الجوزية] ، تغمده الله برحمته آمين ؛ قال :

الحمد لله ، أما حديث الغمامـة^(٢) ؛ فلم يروه البخاري ولا مسلم ولا أحد من أصحاب الصـحـيـحـ^(٣) ، وإنما رواه التـرمـذـيـ في «جامعـه»^(٤) ؛ فقال :

(١) في (ب) : «المفتى» .

(٢) في (ب) : «الغمـام» .

(٣) يقصد من التـرمـذـيـ إخـرـاجـ الصـحـيـحـ ؛ كـابـنـ خـزـيـمـةـ وـابـنـ حـبـانـ وـغـيـرـهـ .

(٤) أخرجه التـرمـذـيـ في «جامعـه» (أبواب المناقـبـ ، بـابـ ما جاءـ فيـ بدـءـ نـبـوـةـ النـبـيـ ﷺـ ، ٥ـ /ـ رقمـ ٣٦٢٠ـ) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنـفـ» (١١ـ /ـ ٤٧٩ـ /ـ رقمـ ١١٧٨٢ـ) ، والـبـزارـ فيـ «مسـنـدـهـ» (٢ـ /ـ قـ ٩٣ـ) ، وأـبـوـ نـعـيمـ فيـ «الـدـلـائـلـ» (١ـ /ـ ٢١٧ـ /ـ رقمـ ١٠٩ـ) ، وـ«ـمـعـرـفـةـ الصـحـابـةـ» (١ـ /ـ قـ ١٠٦ـ) (٣ـ /ـ ١٨٨ـ -ـ ١٨٩ـ) رقمـ ١٢٥٩ـ -ـ المـطـبـوعـ) من طـرـقـ أـخـرـىـ عنـ أـبـيـ نـوـحـ بـنـ حـوـهـ .

قال ابن حـجـرـ فيـ «ـفـتـحـ» (٨ـ /ـ ٧١٦ـ) : «ـوـهـوـعـنـدـ التـرمـذـيـ بـإـسـنـادـ قـوـيـ» ! =

حدثنا الفضل بن سهل أبو العباس الأعرج البغدادي حدثنا عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح أخبرنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى [الأشعري]^(١) عن أبيه ؛ قال :

خرج أبو طالب إلى الشّام وخرج معه النّبِيُّ ﷺ في أشياخٍ من قريشٍ ، فلما أشرفوا على الرّاهب هبّطوا فحلّوا رحالهم فخرج إليهم الرّاهب ، وكانوا قبل ذلك يمرون به ولا يخرج إليهم ولا يلتفت . قال : فهم يحلّون رحالهم فجعل يتخلّلهم الرّاهب حتى جاء ؛ فأخذ بيده رسول الله ﷺ ؛ فقال : هذَا سِيدُ الْعَالَمِينَ ، هذَا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، يَبْعَثُهُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ . فقال له أشياخ من قريش : ما عِلْمُكَ ؟ فقال : إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر^(٢) ولا حجر إلا خرّ ساجداً ولا يسجدان إلا لنبي ، وإنني أعرفه بخاتم النّبوة [أسفل]^(٣) من غَصْرُوف^(٤) كَتِفِهِ مثَلُ التُّفَاحَةِ . ثم رجع فصنع لهم طعاماً ، فلما أتاهم به وكان هو في رِعْيَةِ الإِبْلِ ؛ قال^(٥) : أرسلوا إليه . فَأَقْبَلَ وعليه غمامَةٌ تُظْلِمُهُ ، فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فَيِءِ الشَّجَرَةِ ، فلما جلس مال فيء الشَّجَرَةِ عليه ؛ فقال : انظروا إلى

قلت : قوله في «الإصابة» (١ / ٣٥٢) - وسيأتي في التعليق على (ص ٣٩) - أدق ، والقصة فيها نكارة كما سبيّنه الإمام ابن القيم بما لا مزيد عليه ، وقد سوّدنا الفقرات التي حكم عليها بالنكارة ، وسيأتي مناقشة ذلك بالتفصيل .

(١) [الأشعري] لا توجد في المطبوع .

(٢) في نسخة (ب) : «لا تبق شجرة» .

(٣) [أسفل] زيادة من المطبوع .

(٤) في نسخة (ب) : «من عصر فوق» ! والصواب ما أثبتناه .

(٥) في نسخة (ب) : «فقال» .

في ء الشجرة مال عليه. [قال^(١) : في بينما هو قائم عليهم وهو يناشدهم أن لا يذهبوا به إلى الروم ، فإن الروم إن رأوه عرفوه بالصفة فيقتلونه ؛ فاللتفت فإذا بسبعة قد أقبلوا من الرُّوم ؛ فاستقبلهم ، فقال : ما جاء بكم ؟ قالوا : جئنا أنَّ هذا النبيَّ خارج في هذا الشهر ، فلم يبق طريق إلا بعث إليه بآناسٍ ، وإنما قد أخبرنا خبره بعثنا إلى طريقك هذا. فقال : هل خلفكم أحدٌ هو خير منكم ؟ قالوا : [إنما] اختَرْنَا خيرَة^(٢) لكِ لطريقك هذا. قال : أفرأيتم أمراً أراد الله^(٣) أن يقضيه ؛ هل يستطيع أحدٌ من الناس رده ؟ قالوا : لا. قال : فباعوه. وأقاموا معه ، قال : أنسدكم الله ؛ أيكم وليه ؟ قالوا : أبو طالب. فلم يزل يناشده حتى رده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلاً وزوجه^(٤) [الراهن] من الكعك والزيت.

قال الترمذى : «هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»^(٥).

فهذا الحديث لا يعرف إلا بهذا السند ، وهو حديث منكر جدًا من وجوه :

(١) [قال] زيادة من المطبوع.

(٢) في نسخة (ب) : «أخبرنا خبره» ! !

(٣) في نسخة (ب) : «أراده» .

(٤) في نسخة (ب) : «وزده» !

(٥) وقال البزار : «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنَ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ إِلَّا يُونَسَ بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَلَا عَنْ يُونَسَ إِلَّا عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ غَزْوَانَ الْمَعْرُوفِ بِ«قُرَادَ» .

أحدها: أن النبي ﷺ لما خرج في هذه المرة إلى الشام مع عمه أبي طالب كان له من العمر ثلاث عشرة سنة.

قال أبو عمر بن عبد البر: «خرج النبي ﷺ مع عمه في تجارة إلى الشام سنة ثلاثة عشرة من الفيل، فرأه بحيراً الراهب؛ فقال: احتفظوا به؛ فإنه نبيٌّ، وخرج إلى الشام في تجارة لخديجة بنت خويلد، فرأه نسطور الراهب وقد أظلته غمامه؛ فقال: هذا نبيٌّ، وذلك سنة خمس وعشرين».

وقال محمد بن سعد في «طبقاته»^(١): أبناً أنا محمد بن عمر^(٢) حدثني محمد بن صالح وعبدالله بن جعفر وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين؛ قالوا:

لما بلغ رسول الله ﷺ اثنين عشرة سنة خرج به^(٣) أبو طالب إلى الشام في العير التي خرج فيها للتجارة ونزلوا بالراهب بحيراً؛ فقال لأبي طالب في السرّ ما^(٤) قال، وأمره أن يحتفظ به أبو طالب معه؛ فرده^(٥) إلى مكة^(٦).

(١) «الطبقات» لابن سعد (١ / ١٢٠ - ١٢١)، وعزاه السيوطي في «الخصائص» (١ / ٨٦) لأبي نعيم، وهو في «الدلائل» (ص ١٢٤ - ١٢٩) دون سند.

(٢) وهو الواقدي.

(٣) في نسخة (ب): «معه».

(٤) في مطبوع «الطبقات»: «في النبي ﷺ».

(٥) في (ب): «يحتفظ به، فرده أبو طالب معه».

(٦) الرواية من طريق الواقدي، وهي معضلة ابن الحصين من أتباع التابعين.

وقال الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»: أَبِي^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ
ابن سعد أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ خَدَاشَ حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ^(٢) بْنُ سَلِيمَانَ سَمِعْتُ أَبِي
يَحْدُثُ عَنْ أَبِي مَجْلِنَ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَلَّبَ - أَوْ أَبَا طَالِبٍ شَكَّ خَالِدَ - قَالَ: لَمَّا
مَاتَ عَبْدَ اللَّهِ عَطَّفَ عَلَى مُحَمَّدٍ قَالَ: فَكَانَ^(٣) لَا يَسْافِرُ سَفَرًا إِلَّا كَانَ مَعَهُ
فِيهِ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهُ نَحْوَ الشَّامِ فَنَزَلَ مَنْزِلًا؛ فَتَاهَ رَاهِبٌ، فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ رَجُلًا
صَالِحًا، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ أَبُو هَذَا الْغَلامِ؟ قَالَ: فَقَالَ: هَأْنَا ذَا وَلِيُّهُ أَوْ هَذَا وَلِيُّهُ.
قَالَ: احْتَفِظْ بِهِذَا الْغَلامَ وَلَا تَذَهَّبْ بِهِ إِلَى الشَّامِ، إِنَّ الْيَهُودَ [قَوْمٌ] حُسْدَ
وَإِنِّي أَخْشَاهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ: مَا أَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ، وَلَكُنَّ اللَّهُ يَقُولُهُ. فَرَدَّهُ قَالَ:
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ مُحَمَّدًا. ثُمَّ إِنَّهُ مَاتَ^(٤).

فَفِي هَذِهِ الْأَثَارِ أَنَّ خَرْوَجَهُ إِلَى الشَّامِ مَعَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ كَانَ وَلَهُ اثْنَتَا
عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بِلَاَلَا ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا^(٥)؛ فَإِنَّهُ مَاتَ سَنَةً

(١) فِي (ب): «ثَنَا»، وَقَدْ أَخْرَجَهَا أَبْنُ عَسَكِرٍ فِي «تَارِيْخِهِ» (١ / ٣٧٤) مِنْ
طَرِيقِ أَبْنِ سَعْدٍ أَيْضًا، وَعَزَّاهُ لَابْنِ سَعْدٍ السِّيُوطِيُّ فِي «الْخَصَائِصِ» (١ / ٨٦)،
وَإِسْنَادُهَا حَسْنٌ؛ إِلَّا أَنَّهَا مَرْسَلَةٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ (نَعِيمٌ) وَهُوَ خَطَّأٌ، وَالْتَّصْحِيحُ مِنْ «الْطَّبَقَاتِ» (١ / ١٢٠)،
وَ«الْبَدَائِيَّةِ» (٢ / ٢٢٦).

(٣) فِي نَسْخَةِ (ب): «كَانَ».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبْنُ سَعْدٍ فِي «طَبَقَاتِهِ» (١ / ١٢٠).
وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنَّهُ مَاتَ» فِي دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّهُ عَبْدَ الْمُطَلَّبَ جَدُّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذَاً أَنَّ
أَبَا طَالِبٍ تَوَفَّى بَعْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مَعْضَلَةٌ لَا حَقَّ بَنْ حَمِيدٍ (أَبْنُ مَجْلِنَ)
تَابِعِيٌّ.

(٥) وَمِنْهُ تَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ مُحَمَّدِ الصَّادِقِ عَرْجُونَ فِي كِتَابِهِ «مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ =

عشرين من الهجرة في خلافة عمر وله ثلاثة وستون سنة أو نحوها؛ فيكون مولده بعد سفر النبي ﷺ مع عمه بسبعين سنة، ويكون للصديق حيئذ من العمر عشر سنين؛ فكيف يبعث^(١) من عمره عشر سنين مع النبي ﷺ من ولد بعد ذلك بسبعين سنة؟! هذا من المحال البين^(٢).

وكان أبو عمر^(٣) رحمة الله لما علم أن ذلك محال؛ قال: إنَّ قصة

= ﷺ (١ / ١٦٩) من قوله بعد كلام طويل رد فيه على «جهابذة المحدثين وحذاق الناقدين»: «وأما بلال؛ فالاحتمال في وجوده في هذه السفرة أرجح وأقرب»!!

(١) في نسخة (ب): «من يبعث»!!

(٢) والأثار التي ذكرها المصنف عن الواقدي وابن سعد تدل على أنه كان غلاماً، أمّا تحديد العمر باثنين عشر سنة؛ فهذا كما سبق رواية الواقدي وهي معضلة، وحكي السهيلي عن بعضهم أنه كان عمره عليه السلام إذ ذاك تسع سنين؛ كما في «البداية» (٢ / ٢٦٥)، وأسند ذلك ابن جرير في «تاریخه» (٢ / ٢٧٨) بسند فيه هشام بن محمد بن السائب الأخباري، وهو متروك، واعتراض ابن القیم - رحمة الله تعالى - يبقى قائماً لأنَّه ﷺ وأبو بكر ما زال كل منهما غلاماً، وأنَّ بلالاً لم يخلق. وقد وردت رواية: «إنَّ أبو بكر الصديق صحب النبي ﷺ وهو ابن ثمان عشرة والنبي ﷺ ابن عشرين سنة...» وفيها ذكر لبحيرا، أخرجها ابن منده في «تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفي» - كما في «الإصابة» (١ / ٣٥٣) -، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١ / ١٠٦ و ٣ / ١٨٨ / ١٢٥٨ - المطبوع)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (رقم ٢٧، ٢٨)، عن ابن عباس، وإنسادها موضوع، فيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، شيخ دجال يضع الحديث؛ كما في «المجردتين» (٢ / ٢٤٢)، وإنسادها منقطع أيضاً، ومسلسل بالضعفاء، وحمل ابن حجر هذه السفرة على سفرة أخرى بعد سفرة أبي طالب. وانظر: «الحاوي» (١ / ٣٧١) للسيوطى.

(٣) أي: ابن عبد البر.

إطلاق الغمامات له كان في خروجه إلى الشام المرة الثانية في تجارة خديجة وله خمس وعشرون سنة، وأن الراهب الذي اجتمعوا به كان نسطوراً، وهذا خلاف الحديث الأول، وهو وهم أيضاً^(١)؛ فإن أبا طالب لم يكن معهم في هذه المرة الثانية، وإنما كان مع ميسرة غلام خديجة، كما قال محمد بن سعد^(٢)؛ أخبرنا محمد بن عمر بن واقد الأسلمي أباً موسى بن شيبة عن عميرة بنت عبد الله^(٣) بن كعب بن مالك عن أم سعد بنت سعد بن الربيع عن نفيسة بنت مُنية أخت يعلى بن مُنية؛ قالت:

(١) قد وهم أبو سعد النسابوري في كتابه «شرف المصطفى ﷺ» لما قال فيما نقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» - : «إنه ﷺ من بحيراً أيضاً لما خرج في تجارة خديجة ومعه ميسرة . . .»؛ فيستفاد من كلام المصطفى أنه ﷺ مرّ في هذه السفرة براهب آخر اسمه (نسطوراً)، ومن المفيد هنا نقله «دائرة المعارف» (٥ / ٢١٧) عن (بحيراً) قالت: «بحيراً راهب نسطوري على مذهب أريوس، ونسطور اسمه جرجيس بن أسكندر، كان ينكر لاهوت المسيح ويقول: إن تسميته بـإلهٌ غير جائزة، بل يجب أن يدعى كلمة وأن تدعى والدته مريم والدة الناسوت الذي مظهر الكلمة السامي لا والدة الله، وكان بحيراً قسًا عالماً فلكياً منجماً وحاسباً، فلتمادي به بالسحر والتنجيم واستخراج الضمائر بالحساب وطوالع الكواكب، حرمه رئيس ديره وطرده من بين الرهبان؛ فسار هائماً على وجهه ودخل في دير رهبان طور سيناء، فلما درى رئيسه به كاتب رئيس طور سيناء فطرده أيضاً من الدير، فسار في برية العرب واتخذ صومعة بقرب الطريق الموصل إلى الشام وأقام هناك مدة، وكانت تمر عليه العربان والقوافل؛ فكان ينذرهم بعبادة الله الواحد وينههم عن عبادة الأصنام» !!

(٢) في «الطبقات» (١ / ١٢٩ - ١٣١).

(٣) في نسخة (ب) : «عبد الله».

لما بلغ رسول الله ﷺ خمساً وعشرين سنة قال له أبو طالب: أنا
 رجل لا مال لي ، وقد اشتَدَ الرَّمَانُ علينا ، وهذه عِيرُ قومك قد حضر خروجها
 إلى الشَّام ، وخدِيجة بنت خوَيلد تبعث رجالاً في عيرانها؛ فلو جئتها
 فعرضت نفسك عليها لَأُسْرَعَتْ إِلَيْكَ . وبَلَغَ خديجة ما كان من محاورة عَمِّه
 له؛ فأرسلت إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَقَالَتْ: أَنَا أَعْطِيْكَ ضَعْفَ مَا أَعْطَيْتِي رَجُلًا مِّنْ
 قومك . قال أبو طالب: هَذَا رَزْقُ سَاقِهِ اللَّهُ إِلَيْكَ . فَخَرَجَ مَعَ غَلَامَهَا مِيسَرَةً ،
 وَجَعَلَ عَمَوْتَهُ يَوْصُونَ بِهِ أَهْلَ الْعِيرِ حَتَّىْ قَدِمَا بَصْرَى مِنَ الشَّامِ ، فَنَزَلَا فِي
 ظِلِّ شَجَرَةٍ؛ فَقَالَ نَسْطُورُ الرَّاهِبَ: مَا نَزَلَتْ تَحْتَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ قَطُّ إِلَّا نَبِيٌّ .
 ثُمَّ قَالَ لَمِيسَرَةَ: أَفِي عَيْنِيهِ حُمْرَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ ، لَا تَفَارِقْهُ . قَالَ: هُوَ نَبِيٌّ ،
 وَهُوَ أَخْرُ الْأَنْبِيَاءِ . ثُمَّ بَاعَ سَلْعَتَهُ فَوْقَ بَيْنِهِ وَبَيْنِ رَجُلِ تَلَاحِ؛ فَقَالَ لَهُ: احْلِفْ
 بِاللَّاتِ وَالْعَزِيزِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا حَلَفْتُ بِهِمْ^(١) قَطْ ، وَإِنِّي لِأَمْرَرُ
 فَأَعْرَضُ عَنْهُمَا . فَقَالَ الرَّجُلُ: الْقَوْلُ قَوْلُكَ . ثُمَّ قَالَ لَمِيسَرَةَ: هَذَا وَاللَّهُ نَبِيٌّ
 تَجِدُهُ أَحْبَارُنَا مَنْعُوتاً^(٢) فِي كِتَبِهِمْ ، وَكَانَ مِيسَرَةً إِذَا كَانَتِ الْهَاجِرَةُ وَاشْتَدَ الْحَرَّ
 يَرِى مَلَكَيْنِ يُظِلَّانِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ ، فَوَعَى ذَلِكَ كَلَهُ وَكَانَ اللَّهُ
 قَدْ أَلْقَى عَلَيْهِ الْمَحْبَةَ مِنْ مِيسَرَةَ؛ فَكَانَ كَانَهُ عَبْدُهُ لَهُ ، وَبَاعُوا تِجَارَتَهُمْ وَرَبُّحُوا
 ضَعْفَ مَا كَانُوا يَرَبِّحُونَ ، فَلَمَّا رَجَعُوا وَكَانُوا بِمِرْأَتِ الظَّهَرَانِ؛ قَالَ مِيسَرَةَ: يَا
 مُحَمَّدَ! انْطَلِقْ إِلَى خَدِيْجَةَ فَأَخْبِرْهَا بِمَا صَنَعَ اللَّهُ لَهَا عَلَى وَجْهِكَ؛ فَإِنَّهَا
 تَعْرِفُ لَكَ ذَلِكَ . فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّىْ دَخَلَ مَكَةَ فِي سَاعَةِ الظَّهِيرَةِ
 وَخَدِيْجَةَ فِي عَلَيَّ لَهَا ، فَرَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْدِهِ وَمَلَكَانِ يُظِلَّانِ

(١) فِي نَسْخَةِ (بِ): «بِهِمَا» .

(٢) فِي نَسْخَةِ (بِ): «مَبْعُوثًا» .

عليه؛ فارتُه نسأَهَا فعجَنَ لِذلِكَ^(١)، ودخلَ علَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَبَرَهَا بِمَا رَبَحَوا فِي وِجْهِهِمْ؛ فَسُرِّتْ بِذلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ مَيْسِرَةً عَلَيْهَا أَخْبَرَهُ بِمَا رَأَتْ، فَقَالَ مَيْسِرَةً: قَدْ رَأَيْتَ هَذَا مِنْ خَرْوَجَنَا مِنَ الشَّامَ، وَأَخْبَرَهَا بِمَا قَالَ نَسْطُورُ الرَّاهِبَ، وَبِمَا قَالَ الْآخَرُ الَّذِي خَالَفَهُ فِي الْبَيْعِ^(٢).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِيَانُ أَنَّ خَرْوَجَهُ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ مَعَ مَيْسِرَةَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ عَمِّهِ، وَقَصْةُ الْغَمَامَةِ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى الَّتِي كَانَ فِيهَا أَبُو طَالِبٍ فَحَصَّلَ الْوَهْمَ^(٣) [مِنْ نَقْلِهِ إِلَى السَّفَرَةِ الثَّانِيَةِ]، وَالَّذِي رُوِيَ فِي الْقَصْةِ الثَّانِيَةِ إِنَّمَا هُوَ إِظْلَالُ الْمَلَكِيْنَ وَقَدْ^(٤) ذَكَرَ أَبْنَ إِسْحَاقَ فِي

(١) فِي نَسْخَةِ (بِ): «كَذَلِكَ».

(٢) فِي (بِ): «خَالَفَهُ فِي الْبَيْعِ»!!

(٣) إِنْ تَوَهِّمَ رِوَايَةَ التَّرمِذِيِّ السَّابِقَةَ الَّذِكْرُ بِرِوَايَةِ الْلَّوَاقِدِيِّ أَمْ صَعْبَ الْقِبْوَلِ فِي مِيزَانِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ، وَغَایَةُ مَا يُقَالُ أَنَّ رِوَايَةَ التَّرمِذِيِّ فِيهَا وَهُمْ مِنْ أَوْهَامِ الثَّقَاتِ، [[وَوَهْمُ الْثَّقَةِ فِي مَوْضِعِ الْحَدِيثِ لَا يَسْقُطُ جَمِيعَ الْحَدِيثِ وَلَا سِيمَا إِذَا كَانَ الْوَهْمُ لَا يَسْتَلِزِمُ ارْتِكَابَ مَحْذُورٍ]] هَذَا كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٨٥ / ١٣) فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ حَوْلِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ فِي أَوْهَامِهِ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ، وَلِلزَّرْكَشِيِّ كَلَامٌ حَوْلَ وَهُمْ فِي حَادِثَةِ الْإِلْفَكِ فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»، وَمَعَ هَذَا لَمْ تُطْرَحِ الرِّوَايَةُ وَلَكِنْ أَجِيبُ عَنْهَا بَعْدَ أَشْيَاءً (وَسِيَّاتِي كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيثِ)، وَلَوْ أَنَا طَرَحْنَا الثَّقَاتَ بِأَوْهَامِهِمْ لَطَرَحْتُ حَدِيثَ جَمَاعَةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ!!

انْظُرْ: «دِفَاعُ عَنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (ص ٧٠) لشِيخِنَا الْأَلْبَانِيِّ.

(٤) بَدْلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ فِي نَسْخَةِ (أَ): «مِنْ».

«السيرة»^(١) قصة خروجه إلى الشام مع عمه أبي طالب، وذكر أن الذي رجع به إلى مكة عمّه؛ فقال: كان أبو طالب هو الذي إليه أمر رسول الله ﷺ بعد جده، وكان^(٢) إليه ومعه، ثم إنّ أبا طالب خرج في ركب إلى الشام تاجراً، فلما تهيأ للرحيل وأجمع المسير؛ هبّ به^(٣) رسول الله ﷺ، فأخذ بزمام ناقته وقال: يا عم! إلى من تكلني؟ لا أب لي ولا أم. فرق له أبو طالب وقال: والله لاخرجنّ به معي ولا يفارقني ولا أفارقه أبداً. فخرج به معه، فلما نزل الركب بُصرى من أرض الشام وبها راهب يقال له بحيرا في صومعة له وكان أعلم أهل النصرانية، ولم يزل في تلك الصومعة راهب إليه يصير علمهم عن كتاب فيهم فيما يزعمون يتوارثونه كابرًا عن كابر، فلما نزلوا ذلك العام ببحيرا^(٤)، وكانوا كثيراً ما يمرون به قبل ذلك لا يكلّمهم^(٥) ولا يعرض لهم؛ حتى إذا كان ذلك العام نزلوا به قريباً من صومعته، فصنع لهم طعاماً كثيراً، وذلك فيما يزعمون عن شيء رأه وهو في صومعته في الركب حين أقبلوا وغمامه تظله من بين القوم، ثم أقبلوا حتى نزلوا بظل شجرة قريباً منه؛ فنظر إلى الغمامه حتى أظللت الشجرة وتهصرت^(٦) أغصان الشجرة على رسول

(١) «السير والمعازى» (ص ٧٣) لابن إسحاق، ومن طريقه ابن حجر في «التاريخ» (٢ / ٢٧٧)، والبيهقي في «الدلائل» (١ / ٢٦)، وهو عند ابن هشام في «السيرة» (١ / ٢٠٣).

(٢) في نسخة (ب): «فكان».

(٣) في نسخة (ب): «له».

(٤) في (أ): «بحيرا».

(٥) في (أ): «يكتمهم» !!

(٦) أي: تدلّت وتهدلّت.

الله ﷺ حتى استظل تحتها، فلما رأى ذلك بُحيراً؛ نزل من صومعته وقد أمر بذلك الطعام، فصنع ثم أرسل إليهم؛ فقال: إني قد صنعت لكم طعاماً يا معاشر قريش، وأنا أحب أن تحضروا كلّكم، صغيركم وكبيركم، وحرّكم وعبدكم. فقال له رجل منهم: يا بُحيراً! إن لك اليوم لشأنًا، ما كنت تصنع هذا فيما مضى وقد كنا نمر بك كثيراً؛ فما شأنك اليوم؟ فقال له بُحيراً: صدقت، قد كان ما تقول، ولكنكم ضيف وقد أحببتم أن أكرمكم وأصنع لكم طعاماً تأكلون منه كلّكم. فاجتمعوا [إليه] وتخلف رسول الله ﷺ من بين القوم - لحداثة سنه في رجال القوم - تحت الشجرة، فلما نظر بُحيراً في القوم لم يجد الصفة التي يعرف ويجد عنده، قال: يا معاشر قريش! لا يتخلف أحد منكم عن طعامي هذا. قالوا له: يا بُحيراً! ما تخلف عنك أحد ينبغي له أن يأتيك إلا غلام هو أحدث القوم سناً تخلف في رحالهم. قال: فلا تفعلوا، ادعوه فليحضر هذا الطعام معكم. فقال رجل من قريش: واللات والعزى إنَّ هذا للؤمُ بنا يتخلَّف ابن عبد الله بن عبد المطلب عن الطَّعام من بيتنا. ثم قام إليه فاحتضنه ثم أقبل به حتى أجلسه مع القوم، فلما رأه بُحيراً جعل يلحوظه لحظاً شديداً وينظر إلى أشياء من جسده قد كان يجدها عنده في صفتة، حتى إذا فرغ القوم من الطعام وتفرقوا؛ قام بُحيراً فقال له: يا غلام! أسائلك باللات والعزى ألا أخبرتني عما أسألك عنه. وإنما قال له بُحيراً ذلك لأنَّه سمع قومه يحلفون بهما؛ فزعموا أنَّ رسول الله ﷺ قال له: لا تسألي باللات والعزى شيئاً؛ فوالله ما أبغضت شيئاً بغضهما قط. فقال بُحيراً: فبالله ألا ما أخبرتني عما أسألك عنه؟ فقال: اسألني عما بدا لك. فجعل يسأله عن أشياء من حاله في نومه وهيئته وأموره؛ فجعل رسول الله ﷺ يخبره فيوافق ذلك ما عند بُحيراً من صفتة، ثم نظر إلى

ظهره^(١)؛ فرأى خاتم النبوة بين كتفيه على موضعه من صفتة التي عنده، فلما فرغ منه أقبل على عمه أبي طالب؛ فقال له: ما هذا الغلام منك. فقال: ابني. فقال له بحيراً: ما هو بابنك وما ينبغي لهذا الغلام أن يكون أبوه حيّاً. قال: فإنه ابن أخي. قال: فما فعل أبوه؟ قال: مات وأمه حبلى (به). قال: صدقت. قال: ارجع بابن أخيك إلى بلدك واحذر عليه اليهود؛ فوالله لئن^(٢) رأوه وعرفوا منه ما عرفت ليبغنه شرًّا، فإنه كائن لابن أخيك هذا شأن [عظيم]؛ فأسرع به إلى بلاده. فخرج به عمه أبو طالب سريعاً حتى أقدمه مكة حين فرغ من تجارتة بالشام.

ولم يذكر ابن إسحاق مَنْ حدثه بذلك، ولا ذكر أنَّ أبا بكر أرسل معه بلاً، وهو كان أعلم من أن يذكر ذلك^(٣).

وأما حديث قراد عبد الرحمن بن غزوan الذي ساقه الترمذى، فقال العباس بن محمد الدُّورى^(٤) وقد رواه عن عبد الرحمن: «ليس في الدنيا

(١) في (ب): «ظهري».

(٢) في (ب): «إن».

(٣) بعض أهل الحديث يروون الروايات كما سمعوها بالأوهام التي فيها؛ فالترمذى وغيره أثبتو الرواية كما هي، وابن إسحاق لم يروها بالزيادة التي فيها نكرا واقتصر على ما رأه صحيحاً منها، وروهاا البزار وقال: «ثم أرسل رجلاً معه».

وأخرج باختصار نحو ما عند ابن إسحاق: ابن سعد (١ / ١٥٣) من مرسى عبد الله بن محمد بن عقيل، وإسناده حسن، لكنه لم يسم الراهب، وفي بعضها اختلاف، وعزاه في «الخصائص» (١ / ٨٥) لابن عساكر.

(٤) أخرجه من طريق عباس الدُّورى عن عبد الرحمن بن غزوan به: الخرائطي في «هواتف الجنان» (٢٢)، والحاكم - كما سيأتي -، والبيهقي في «الدلائل» (٢ /

مخلوقٌ يحدّث به غيرُ قراد أبي نوحٍ ، وسمع هذا الحديثَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ وَيَحْيَى بْنُ مَعْنَى مِنْ قَرَادٍ . قَالَ : وَإِنَّمَا سَمِعَاهُ^(١) مِنْ قَرَادٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهَا عَنْ يُونُسَ بْنَ أَبِي إِسْحَاقِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ^(٢) .

وسمعتُ الحافظ أبا عبد الله محمد بن عثمان^(٣) يقول: «عبدالرحمن ابن غزوان أبو نوح قراد حدث عنه أَحْمَدُ وَالْكَبَارُ^(٤) ، وكان يحفظ قوله مناكيير، وسئل أَحْمَدُ بْنُ صَالِحَ عَنْ حَدِيثِ لَقْرَادٍ عَنْ الْلَّيْثِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرُوْةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَيَّ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} ، فَقَالَ: لِي مَمَالِيكَ

٢٤ - ٢٥) ، والخطيب في «تاریخه» (١٠ / ٢٥٢ - ٢٥٣) ، وتصحّف عنده: «عن أبي بكر» إلى «عن أبي بردة» ، وابن عساكر في «تاریخ دمشق» (١ / ق ١٨٧) ، والتميمي في «دلائل النبوة» (رقم ٢٦) ، وأثبتت البيهقي والخطيب وابن عساكر مقوله الدوري التي عند المصنف ، وانظر لها: «البداية والنهاية» (٢ / ٦٥) ، و «المقاصد الحسنة» (١٢٦) .

(١) في (أ): «وإنما سمعاه»! وفي المصادر السابقة: «وإنما سمعناه».

(٢) «الميزان» للذهبي (٢ / ٥٨١) ، وهناك حذف يسير ، وما تكلم به الذهبي حول رواية مالك بينه ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٤١٨) : [أَنَّ قَرَادَ أَخْطَأَ فِي سَنَدِهِ ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ الْلَّيْثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ زَيْدِ مُولَى أَبْنَ عِيَاشَ مَرْسَلًا بَيْنَهُ الدَّارِقَنِيِّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» ، وَالْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدُ فِي «الْكَنْتِ» وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَسَاقَ أَبْنَ حَمْرَاءَ سَنَدَ أَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمَ فِي «الْتَّهْذِيبِ» (٦ / ٢٤٨ - ٢٤٩) ، وَضَعَفَ حَدِيثُ قَرَادَ فِي الْمَمَالِيكَ أَبْنَ مَعْنَى فِي «تاریخه» (٢ / ٣٥٥ - رواية الدوري) ، وَابْنَ حَبَانَ ؛ كَمَا سَيَّأْتَى .

(٣) في نسخة (ب): «الكباد»!

أضربيهم... الحديث؛ فقال: هذا حديث موضوع. وقال أبو أحمد الحاكم: روی عن الليث حديثاً منكراً.

وقال الحافظ أبو عبدالله: قلت: أنكر ماله حديثه عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى في سفر النبي ﷺ، وهو مراهن مع أبي طالب إلى الشام قصة بحيرا، ومما^(١) يدل على أنه باطل قوله: «فرده أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلاً»، قال: وبلال لم يكن خلق بعد وأبو بكر كان صبياً.

وقال ابن حبان^(٢): كان يخطيء يتخالج القلب منه لروايته عن الليث عن الزهري عن عروة عن عائشة قصة المماليك».

وقد روی الحاكم حديث عبد الرحمن بن غزوان هذا في «المستدرك»^(٣)، وقال: «هو على شرط مسلم»^(٤)، وليس كما قال فإن

(١) في (أ): «وما»!

(٢) في «الثقات» (٨ / ٣٧٥).

(٣) «المستدرك» (٢ / ٦١٥)، وفي نسخة (ب): «... هذا مستدرك» !!

(٤) في «المستدرك» المطبوع: «الشixin»، والذي ذكره الإمام ابن القيم: «مسلم»، ولعله اختلاف في النسخ إذ سيمر بنا نقل عن الحاكم معاير للمطبوع، والحقيقة أن كتاب الحاكم المطبوع يحتاج إلى تحقيق بمقابلته على نسخ خطية موثوقة.

وقول الحاكم في المطبوع على شرط الشixin لا يسلم له؛ فقد أخرج البخاري لقراد فقط، أما يونس بن أبي إسحاق؛ فقد أخرج له مسلم فقط، فالحديث لا هو على شرط البخاري ولا شرط مسلم ولا الشixin، والله أعلم.

مسلمًا إذا احتاج بثقة لم يلزمه أن يصحح جميع ما رواه، ويكون^(١) كل ما رواه على شرطه؛ فإنَّ الثقة قد يغلط ويهم^(٢)، ويكون الحديث من حديثه معلولاً علَّةً مؤثرة فيه مانعة من صحته فإذا احتاج بحديث من حديثه غير معلول؛ لم يكن الحديث المعلول على شرطه^(٣)، والله أعلم.

(١) في نسخة (ب): «يكون».

(٢) في نسخة (ب): «وهم»!

(٣) هذا كلامُ جليلٌ من إمامٍ عارفٍ بالحديث رحمه الله، ولإمام ابن القيم كلام بديع حول الحاكم في مواضع عدّة، منها:
أ— قوله في «زاد المعاد» (١ / ٣٦٤):

«ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنَّه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيء الحفظ؛ فال الأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمَّة هذا الشأن، والله المستعان».

ب— قوله في «الفروسيَّة» (ص ٢٤٥) تعقِّيًّا على حديث قال الحاكم فيه:
«صحيح الإسناد»:

«وَمَا تَصْحِحُ الْحَاكِمُ فَكَمَا قَالَ الْقَائِلُ: [وَهُوَ أَبُو نُوَاسٍ، وَالْبَيْتُ فِي «دِيْوَانِهِ»] (٢١٥):

فَأَصْبَحْتُ مِنْ لَيْلَى الْغَدَاءِ كَفَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ خَانَتْهُ فُرُوجُ الْأَصَابِعِ
وَلَا يَعْبَأُ الْحَفَاظُ أَطْبَاءً [عَلَلْ] الْحَدِيثُ بِتَصْحِحِ الْحَاكِمِ شَيْئًا، وَلَا يَرْفَعُونَ بِهِ
رَأْسًا الْبَتَّةَ، بَلْ لَا يَعْوَلُ عَلَى تَصْحِيْحِهِ [وَلَا يَدْلِلُ] عَلَى حَسْنِ الْحَدِيثِ، بَلْ يَصْحَّحُ
أَشْيَاءَ مَوْضِعَةَ بِلَا شَكٍّ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا عِلْمَ بِهِ بِالْحَدِيثِ
لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ بِمَعيَارٍ عَلَى سَنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَعْبَأُ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِهِ شَيْئًا، =

فصل

ولو صح هذا الحديث^(١) لم يكن فيه أن الغمامه كانت تظلle دائمًا:

= والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة وقد أخبر في كتاب «المدخل» له أنه لا يحتاج بهم وأطلق الكذب على بعضهم، هذا مع أن مستند تصحيفه ظاهر سنته، وأن رواته ثقات، ولهذا قال صحيح الإسناد، وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليس موجبة لصحته، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور؛ منها صحة سنته، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شدّ عنةهم».

ج - قوله في «المنار المنيف» (ص ٢١):

«قال: هو صحيح على شرط مسلم، ولم يصنع الحاكم شيئاً؛ فإن مسلماً لم يرو في كتابه بهذا الإسناد حديثاً واحداً ولا احتاج بابن إسحاق، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، وأما أن يكون ذكر ابن إسحاق عن الزهري في شرط مسلم؛ فلا، وهذا وأمثاله هو الذي شان كتابه ووضعه وجعل تصحيفه دون تحسين غيره».

(١) الكلام حول حديث «الغمامه» طويل، حاولت جمع الأقوال وصنفتها

كالآتي:

١ - ذهب فريق من العلماء إلى تضييف هذا الحديث، بل قال بعضهم: إنه موضوع، وعلى رأس هؤلاء الإمام الذهبي رحمه الله؛ فذكر ذلك في عدة موضع ذكر منها:

أ - «ميزان الاعتدال» [ترجمة ٤٩٣٤] في ترجمة عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح قراد، وذكر كلام أهل الجرح والتعديل، وقال بعد توثيقه:

«أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبي موسى في سفر النبي ﷺ وهو مراهق مع أبي طالب إلى الشام وقصبة بحيرا، ومما يدل على أنه باطل قوله وردد أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلاً وبلال لم يكن خلق =

= بعد، وأبو بكر كان صبياً».

بـ - «المغني في الضعفاء» (٣٨٤ / ٢):

«روى عن يونس بن أبي إسحاق حديثاً منكراً في سفر النبي ﷺ مع عمه إلى الشام يشهد القلب بوضعه». [1]

ج - في «تلخيصه المستدرك» (٢٦١٥) / (٢) : «أطنه موضوعاً؛ فبعضه باطل».

د - «سير أعلام النبلاء» (٩ / ٥١٨ - ٥١٩):

«له حديث لا يحتمل في قصة النبي ﷺ وبحيرا بالشام».

هـ - «تاریخ الإسلام» (ص ٥٧ - السیرة النبویة)؛ فإنه قال: «سفره مع عمه إن صبح»، ثم قال عن حديث الترمذی:

«وهو حديث منكر جدًا، وأين كان أبو بكر؟ كان ابن عشر سنين، فإنه أصغر من رسول الله بستين ونصف، وأين كان بلال في هذا الوقت؟ فإن أبو بكر لم يشره إلا بعد المبعث، ولم يكن ولد بعد، وأيضاً فإذا كان عليه غمامه تظلّه؛ كيف يتصوّر أن يميل في الشجرة؟ لأن ظل الغمامه يعدم في الشجرة التي نزل تحتها، ولم نر النبي ﷺ ذكر أبو طالب قط بقول الراهب، ولا تذاكرته قريش، ولا حكته أولئك الأشياخ، مع توفر هممهم ودعائهم على حكاية مثل ذلك، فلو وقع لاشتهر بينهم أيّما اشتهر، ولبقي عنده حسن من النبوة، ولما أنكر مجيء الوحي إليه، أولاً بغار حراء وأتى خديجة خائفاً على عقله، ولما ذهب إلى شواهد الرجال ليرمي نفسه [ولم يثبت ذلك]، وأيضاً فلو أثر هذا الخوف في أبي طالب ورده؛ كيف كانت تطيب نفسه أن يمكّنه من السفر إلى الشام تاجراً لخديجة؟

وفي الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الطرقية».

٢٦٥ - الحافظ ابن كثير قال في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٦٥):

= «وثقه (أي قراد) جماعة من الأئمة والحفاظ ولم أر أحداً جرحة، ومع هذا في =

.....

= حديثه غرابة ، ثم قال : « قلت (أي : ابن كثير) : فيه من الغرائب أنه من مرسلات الصحابة ، فإن أبا موسى الأشعري إنما قدم في سنة خير سنة سبع من الهجرة ، ولا يلتفت إلى قول ابن إسحاق في جعله له من المهاجرة إلى أرض الحبشة من مكة ، وعلى كل تقدير ، فهو مرسل ، فإن هذه القصة كانت ولرسول الله ﷺ من العمر فيما ذكره بعضهم اثنتا عشرة سنة ولعل أبا موسى تلقاه من النبي ﷺ فيكون أبلغ ، أو من بعض كبار الصحابة رضي الله عنهم ، أو كان هذا مشهوراً مذكوراً أخذه من طريق الاستفاضة .

الثاني : أن العمامة لم تذكر في حديث أصح من هذا .

الثالث : أن قوله : (وبعث معه أبو بكر بلالاً) إن كان عمره عليه الصلاة والسلام إذ ذاك اثنين عشرة سنة ؛ فقد كان عمر أبي بكر إذ ذاك تسع سنين أو عشرة ، وعمر بلال أقل من ذلك ؛ فأين كان أبو بكر إذ ذاك ؟ ثم أين كان بلال ؟ كلاماً غريباً .
فأنت ترى أن ابن كثير يميل إلى غرابة الحديث أي أنه يميل إلى الضعف أقرب منه إلى الصحة .

٣ - قال ابن سيد الناس في « عيون الأثر » (١١ / ٥٥ - ٥٦) ؛ بعد أن ساق رواية الترمذى : « قلت : ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خرج له في « الصحيح » ، وعبد الرحمن بن غزوان أبو نوح لقبه قراد انفرد به البخاري ، ويونس بن أبي إسحاق انفرد به مسلم ، ومع ذلك ؛ ففي متنه نكارة ، وهي إرسال أبي بكر مع النبي ﷺ بلالاً ، وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين ؟ ! فإن النبي ﷺ أسن من أبي بكر بأزيد من عامين ، وكانت للنبي ﷺ تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى وغيره ، أو اثنا عشر على ما قاله آخرون ، وأيضاً ؛ فإن بلالاً لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً ، فإنه كان لبني خلف الجمحيين ، وعندما عذب في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر رضي الله عنه رحمة له واستنقذأ له من أيديهم ، وخبره بذلك مشهور ، قوله : (فباعوه) إن كان المراد بباعوا بحيرا على مسامحة النبي ﷺ ؛ =

= فقير، وإن كان غير ذلك؛ فلا أدرى ما هو.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ابن القيم نفسه لم يميل إلى تضييف القصة بإطلاق، إنما أشار إلى تغليط الزيادة وكان كلامه أدق من كلامه هنا؛ فقد قال في «الزاد» (١٧ / ١٧) :

«وأمر عمه أن لا يقدم به إلى الشام خوفاً عليه من اليهود؛ فبعثه عمه مع بعض غلمانه إلى المدينة، ووقع في كتاب الترمذى وغيره أنه بعث معه بلاً وهو من الغلط الواضح؛ فإن بلاً إذ ذاك لعله لم يكن موجوداً، وإن كان فلم يكن مع عمه ولا مع أبي بكر، وذكر البزار في «مسنده» هذا الحديث ولم يقل أرسّل معه عمه بلاً ولكن قال رجلاً».

وإلى نحو هذا ذهب ابن كثير؛ فقال في «الفصول» (ص ٨٢) : «رواه الترمذى في «جامعه» بإسناد رجاله كلهم ثقات»، ثم قال: «والحديث له أصل محفوظ، وفيه زيادات أخرى».

ولعل هذا شبيه أيضاً بموقف الذهبي؛ فإنه قال بعد كلامه السابق في «تاريخ الإسلام» : «مع أن ابن عائذ قد روى معناه في «معازيه» دون قوله: «وبعث معه أبو بكر بلاً» إلى آخره؛ فقال: ثنا الوليد بن مسلم أخبرني أبو داود سليمان بن موسى؛ فذكره بمعناه».

قلت: وهذه متابعة لفُرَادَ، وهي مهمة؛ إلا أنها شديدة الانقطاع.

٤ - قال المباركفوري رحمه الله في «شرحه للترمذى» (٤ / ٢٩٧) :

«قال الجزري: إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما، وذكر أبي بكر وبلال فيه غير محفوظ، وعدده أئمننا وهماً، وهو كذلك؛ فإن سن النبي ﷺ إذ ذاكاثنا عشرة سنة وأبوبكر أصغر منه سنتين وبلال لعله لم يكن ولد في ذلك الوقت».

٥ - ابن حجر العسقلاني رحمه الله قال في «الإصابة» (١ / ١٧٧) :

«وقد وردت هذه القصة بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي موسى الأشعري =

.....

= أخرجها الترمذى وغيره ولم يسم فيها الراهب، وزاد فيها لفظة منكرة وهي قوله : «وأتبعه أبو بكر بلا لاء»، وسبب نكارتها أن أبا بكر حينئذ لم يكن متساهلاً، ولا اشتري يومئذ بلا لاء إلا أن يحمل أن هذه الجملة الأخيرة منقطعة من حديث آخر أدرجت في هذا الحديث، وفي الجملة هي وهم من أحد رواته».

وقال في «هدي السارى» (مقدمة الفتح) (ص ٤١٨) في ترجمة قراد : «وروى له أبو داود والنمسائى، وله عند الترمذى حديث من روایة أبي موسى الأشعري فيه ألفاظ منكرة، والله أعلم».

وقال في «الفتح» (٨ / ٧١٦) عن سند القصة : «وهو عند الترمذى بأسناد قويٌ !!

٦ - الزركشى فى كتابه البديع «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٤١).

قال في تعليقه على وهم وقع في رواية البخاري لحادثة الإفك قوله فيه : «فدعى رسول الله ﷺ ببريرة، وبريرة إنما اشتراها عائشة وأعتقتها بعد ذلك ...» إلى أن قال : «إن تفسير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من تفسير بعض الرواية؛ فيظن أنه من الحديث وهو نوع غامض لا يتتبه له إلا الحذاق، ومن نظائره ما وقع في الترمذى وغيره من حديث يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال : خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي ﷺ من قريش. (فذكرا الراهب وقال في آخرها) فرده أبو طالب وبعث معه أبو بكر وبلا لاء، وزوجه الراهب من الكعك، والزيت؟؛ فهذا من الأوهام الظاهرة لأن بلا لاء إنما اشتراه أبو بكر بعد مبعث النبي ﷺ وبعد أن أسلم بلال وعذبه قومه، ولما خرج النبي ﷺ إلى الشام مع عمّه أبي طالب وكان له من العمراثنا عشرة سنة وشهران وأيام، ولعل بلا لاء لم يكن بعد ولد، ولما خرج المرة الثانية كان له قريب من خمس وعشرين سنة ولم يكن مع أبي طالب إنما كان مع ميسرة».

٧ - كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نقله مرجعى الحنبلي في «الفوائد

.....

= الموضعية» (ص ٢٢١)، مطبوع ضمن مجلة «أصوات الشريعة» (العدد السادس، جمادى الثانية، سنة ١٣٩٥هـ)؛ قال: «فمن الموضوعات ما قال ابن تيمية: مثل نقل كثير من العامة أنَّ الغمام كان يُظل النبي ﷺ دائمًا، قال: «وهذا لا يوجد في شيء من كتب المسلمين، بل هو كذب عندهم، وإنما نقل أنَّ الغمامة أظلَّته لما كان صغيرًا، وقدم مع عمِّه إلى الشام تاجراً ورأى بحيراً الراهب» هذا ما تكلم فيه شيخ الإسلام ولم يتكلم عن درجة النقل؛ هل هو صحيح أم غير ذلك، ولكن الذي يتفق عليه العلماء أنَّ هذا منقول وغير مكذوب.

٨ - تكلم السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١ / ٨٣)، وأورد له شواهد من ابن سعد، و«الدلائل» للبيهقي، و«الدلائل» لأبي نعيم، وابن إسحاق في «السيرة»، وما إلى تصحيحة.

٩ - وكذا تكلم عن الحديث أصحاب كتب الأحاديث المشهورة؛ كالماوردي في «أعلام النبوة» (١٥٥ - ١٥٦)، والساخاوي في «المقاصد» (١٢٦)، والعجلوني في «كشف الخفا» (٤٠٦)، وابن دبيع في «التمييز» (٢٢).

ولا بد هنا من الإشارة بعد هذا الكلام المسهب إلى أمور:

الأول: الوهم الذي في هذه القصة لا يبعد أن يكون منشئه يونس بن أبي إسحاق؛ فهو «صどق يهم قليلاً»؛ كما في «التقريب»، وفي «ديوان الضعفاء» (٤٨٣٧) للذهبي: «صَدُوقٌ يَغْرِبُ»، وفي «الكافش» (٣ / ٣٠٣)، و«المغني» (٧٢٧١)، و«الميزان»: «صَدُوقٌ»، زاد في الأخير: «ما به بأس»، ولذا ترجمه في ذكر من تكلم فيه وهو موثق، وترجمه ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص ٢٥)، ووضعه في (المرتبة الثانية)، وقد عنون في جميع الطرق! وهو «حسن الحديث» في الجملة؛ كما في «السير» (٧ / ٢٧).

الثاني: لا يضر الحديث تفرد قرداد؛ فهو ثقة، ووقوع الغرائب - ما لم تكرر ويخالف الثقات - لا تضره إن شاء الله تعالى.

=

.....

قال شيخنا الألباني في «دفاع عن الحديث النبوى والسيره» (٦٦ - ٦٧) : «فإن قول الذهبي في ابن غزوان : «له مناكير» ليس جرحاً يسقط الحديث عن درجة الثبوت ، ولو في مرتبة الحسن ، وذلك من وجهين :

أولاً: إن قول الذهبي أو غيره في الراوى : «له مناكير» ليس بجرح مطلقاً ، لا سيما إذا كان ثقة كما هو شأن ابن غزوان هذا على ما يأتي بيانه ، قال الذهبي في «الميزان» (١ / ٥٦) : «وما كل من روى المناكير ضعيف» ، وقال الإمام ابن دقيق العيد :

«قولهم: روى مناكير» لا يقتضي بتجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه». (راجع: «فتح المغيث» للسخاوي ٣٤٦ - ٣٤٧).

ثانياً: أن ابن غزوان هذا قد وثقه جماعة؛ منهم ابن المديني شيخ البخاري ، وابن نمير ، ويعقوب بن شيبة والدارقطني وغيرهم ، وأخرج له البخاري في «صحيحه»؛ فقد جاوز القنطرة كما يقول الذهبي في أمثاله ، وصحح حديثه هذا جماعة يأتي ذكرهم ومنهم الحافظ ابن كثير؛ فقد قال في «السيره» (١ / ٣٤٧) : «وهو من الثقات الذين أخرج لهم البخاري ، ووثقه جماعة من الأئمه والحفاظ ، ولم أر أحداً جرمه ، ومع هذا في حديثه غرابة».

الثالث: النكارة التي وقعت في رواية الترمذى بعضها مما لا يحتمل؛ كذكر أبي بكر وبلال ، ولذا أحسن ابن الجوزى في «الوفا» (١ / ١٣٣ - ١٣٤) في حذفه لذكرهما في سياق هذه القصة ، وبعضها مما يجاب عنه ، ولا سيما ما ذكره الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام» ، وكذا ما نقله ابن سيد الناس - وقد سبق نقل كلامهما -؛ فيقال: مما استنكره ابن سيد الناس قوله: «فبایعوه» ، وقال: إن كان المراد فبایعوا بحيرا على مسالمة النبي ﷺ؛ فقريب ، وإن كان غير ذلك؛ فلا أدرى ما هو. اهـ.

والأول لا محيد عنـه إن كان اللفظ كما ذكره الشيخ بالموحدة بعدها ألف ثم تحتية ، =

.....
= ولكن اللفظ مضبوط في مخطوطة ابن عساكر وفي «الدلائل» للبيهقي؛ «فتابعوه» بمثابة
فوقية ثم ألف ثم موحدة وهي أقرب، والله أعلم.

ومما استنكره الذهبي؛ قال: «وأيضاً؛ فإن كان عليه غمامه تظلله كيف يتصور
أن يميل فيء الشجرة...»، فيقال: ليس هناك ما يدل على ملازمة الغمامه له، وإنما
الأقرب أنها تظلله أحياناً وتفارقه أحياناً، والدليل على هذا أن الحافظ ابن كثير قال: إن
الغمامه لم تذكر في حديث أصح من هذا. اهـ. ويمكن أن يقال: إنها تفارقه بالذات
إذا وجد ما يظلله غيرها؛ كالبيت، والخيمة، والشجرة ونحوها.

ومما استنكره الذهبي أيضاً، قال: «ولم نر النبي ﷺ ذكر أبا طالب فقط، يقول
الراهب: ولا تذكرته قريش ولا حكته أولئك الأشياخ مع توفر هممهم... إلخ؛
فيقال: وهذا لا غرابة فيه؛ فإن ذلك أولاً خبر من راهب من أكثر من ثلاثين سنة أو
نحوها، مات فيها من مات ونسى من نسي بالإضافة إلى تنبؤات الكهان والرهبان
ونحوهم، كانت كثيرة وربما اعتبرت تفاؤلات للصبي، لم يغيروها الاهتمام اللازم،
ثم من قال إنه لم يذكره؛ فهل كل ما قيل نقل لنا؟ هذا ما لم يقله إنسان، وهل كان
أبو طالب في حاجة إلى تذكرة بمثل ذلك وهو يعلم يقيناً أن محمداً ﷺ صادق فيما
يقول؟ وهل يتناول ذلك أشياخ رأوا الحق بأعينهم والمعجزات الباهرات فلم يؤمنوا؟
وهل هناك أعظم من انشقاق القمر والإسراء؟ ومع ذلك ظلوا في طغيانهم يعمهون،
وقد ثبت من طرق عدة أمور مشابهة لذلك حدثت للنبي ﷺ قبل هذه الحادثة وبعدها؛
فما يقال فيها يقال في هذه، وقد ذكرناها في المتن؛ فلتراجع.

ومما استنكره أيضاً قال: «لو وقع... لبقي عنده ﷺ حس من النبوة، ولما أنكر
مجيء الوحي إليه... إلخ»؛ فيقال: أخبر من راهب سمعه طفل من ثلاثين سنة أو
نحوها كالمعاينة؟ ومن يدريه أنه صدق في خبره وقد شق صدره الشريف وسمع
الملائكة تكلمه وحصل له أمور كثيرة؛ فهل ترد لأجل رهبته وخشيته على نفسه عند
مجيء الوحي؟! لا والله لأنه لا تعارض بينها.

.....

وقد حاول الذهبي رحمه الله رد هذا الحديث بما جاء في محاولته بكتاب الترددي من شواهد العجائب وهو لا يصح لأنه من بلاغات الزهري، ووهم من ظن أنه موصول بإسناد حديث بدء الوحي في «الصحيحين» وغيرهما.

ومما استنكره أيضاً قال: «فلو أثر هذا الخوف في أبي طالب ورده؛ كيف كانت تطيب نفسه أن يمكنه من السفر إلى الشام تاجراً لخدية»، وأقول: هل الطفل الصغير كالرجل الكبير في الخوف عليه، وهل رده له بناء على كلام الراهب يجعله يعتقد ذلك كقضية مسلمة، وهل كانت له السلطة في منعه من ذلك بعد أن أصبح رجلاً، وهل تذكر ما قاله الراهب حتى يحاول منعه؟ بل إن الراهب نفسه مع نصحه برد النبي صلوات الله عليه حاج جماعة الروم بالقدر وربما كان أبو طالب قد سمع ذلك... إلى غير ذلك من الاحتمالات التي لا يرد الحديث مع وجودها.

ومما استنكره أيضاً قال: «في الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الطرقية»، ولا يأس في ذلك؛ فالطرقية هم خلف الرهبان وهذا الكلام ليس فيه شيء من كلامه صلوات الله عليه؛ فما الغريب في أن يكون فيه شيء من هذا؟!

ومما قاله ابن كثير في غرائب هذا الحديث أنه من مرسلات الصحابة، وهذا لا يضر كما هو مقرر في المصطلح، ولذا قال ابن كثير: «ولعل أبا موسى تلقاه من النبي صلوات الله عليه فيكون أبلغ، أو من بعض كبار الصحابة رضي الله عنهم، أو كان ذلك مشهوراً مذكوراً أخذه من طريق الاستفاضة» من «صحيح السيرة النبوة» (١ / ٢٥٧ - ٢٥٨) للشيخ الطهوني.

وقد أبعد النجعة محمد الغزالى في كتابه «فقه السيرة» (ص ٦٩) عند قوله على هذه الرواية: «والمحققون على أن هذه الرواية موضوعة مضاهة لما يذكره الإنجيليون من أن ناساً طلبوا المسيح عقب ولادته لقتله، وهي عند المسيحيين مضاهة لما عند الوثنين من أن بودا لما وضعته أمه العذراء طلبه الأعداء ليقتلوه...»، وقال قبل ذلك: «وقيل أيضاً: إن كوكبةً من فرسان الروم أقبلت على (بحيرا)، لأنها تبحث عن شيء، =

= فلما سألها: ما جاء بكم؟ قالوا: جئنا لأن نبياً يخرج هذا الشهر، فلم يبق طريق إلا
بعث إليها ناس للقبض عليه، فجادلهم (بحيرا)؛ حتى أقنعهم ببعث ما يطلبوه!
وقد رد عليه شيخنا الألباني في تعليقه عليه بكلام جيد متين؛ فقال - فسح الله
مدته - :

«من هم هؤلاء المحققون، ومن أين جاء الوضع المذكور؟ وهذه الرواية هي
في حديث أبي موسى المتقدم، وقد علمت صحته، وماذا تضرّ المضاهاة بعد الثبوت؛
أفلا ترى أن ما يذكره الإنجيليون يضاهي ما هو ثابت في القرآن الكريم من طلب
فرعون لموسى في قتله الأنبياء؟ أفترد هذا لل vessing المذكورة؟ اللهم لا».

الرابع: نقل ابن حجر في «مقدمة الفتح» (٤٥٦) في ترجمة أبي بكر بن أبي
موسى: «وقد أخرج له الشیخان من روایته عن أبيه أحادیث، وقد قال عبدالله بن
أحمد: سأّلتُ أبي أسمع أبو بكر من أبيه؟ قال: لا، وقال الأجرّي عن أبي داود: أرأه
قد سمع منه. قلت: صرّح بسماعه منه في روایته، ووقع في «تهذیب التهذیب» (١٢
/ ٤٣): «قال عبدالله بن أحمد في «العلل»: قلت لأبي: فأبو بكر بن أبي موسى
سمع من أبيه؟ قال: لا»، وهذا خطأ مطبعي، والذي في «العلل» (رقم ١١٩٨): «لم
لا يسمع»؛ فلا ينبغي إعلال هذا الطريق بالانقطاع بسبب هذا الخطأ؛ فتبّه ولا تكن
من الغافلين.

الخامس: لشيخنا الألباني كلام حول هذا الحديث في مواطن من كتبه، منها
في تحريره لأحاديث «فقه السيرة» (ص ٦٨)، وفي كتابه «دفاع عن الحديث النبوى»
(ص ٦٢ - ٧٢)، وله مقالتان حول الحديث أيضاً؛ أحدهما نشرت في مجلة «التمدن
الإسلامي» في (مجلد ٢٦، سنة ١٣٧٩هـ، ص ١٦٧ - ١٧٥) بعنوان: «حادثة
الراهب بحيرا حقيقة لا خرافة»، والأخرى نشرت في مجلة «المسلمون» (عدد محرم،
المجلد السادس، سنة ١٣٧٩) بعنوان « الحديث تظليل الغمام له أصل أصيل»، وهذا
نص ما جاء فيه:

«قرأت في العدد السادس من المجلد السادس من مجلة «المسلمون» الغراء =
كلمة الأستاذ الطنطاوي بعنوان: «صناعة المشيخة»؛ فسرني ما فيها من الصراحة
والشجاعة في محاربة الباطل الذي انطلى أمره كثير من الناس؛ فبارك الله فيه وزاده
توفيقاً... بيد أنني استنكرت قوله في التعليق «وما ي قوله القوالون من أن (المضل
بالغمam) لا أصل له، ذلك لأن حديث تضليل الغمام للنبي ﷺ ثابت في غير ما كتاب
من كتب السنة؛ فكيف يصح أن يقال فيه: «لا أصل له»، نعم، لو قال «لا يصح
سنده»؛ لكن أقرب إلى الصواب وأبعد عن الغلو في الخطاب، وإنما قلت: «أقرب»؛
لأن الصواب أن الحديث صحيح وإن حقيقه بعضهم لأنه لم يأت عليه بحجة مقنعة،
والإيكم البيان:

أخرج الترمذى (٤ / ٢٩٦) - بشرح التحفة، وأبو نعيم في (دلائل النبوة ١ / ٥٣)، والحاكم (٢ / ٦١٥ - ٦١٦)، وابن عساكر في (التاريخ ١ / ١٨٧ - ١ / ٨٨) عن قراد أبي نوح أبئا يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه؛ قال: خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه رسول الله ﷺ في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب؛ قلت: فذكر القصة وفيها: «فأقبل ﷺ وعليه غمامه تظلله قال: فانظروا إليه غمامه تظلله! فلما دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة، فلما جلس مال فيء الشجرة عليه، قال: انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه» الحديث بطوله، وفي آخره: «وبعث معه أبو بكر بلاً».

قلت: فهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح، أما أبو بكر بن أبي موسى؛ فثقة بلا خلاف، واحتج به الشیخان، وأما يونس بن أبي إسحاق؛ فاحتج به مسلم وفيه كلام، لا يسقط حديثه عن رتبة الاحتجاج به، وقد قال الذهبي فيه: «صدقوق، ما فيه بأس»، وأما قرداد واسميه عبد الرحمن؛ فثقة أيضاً، احتج به البخاري.

قلت: فتبين أن الإسناد صحيح من الوجهة الحديثية، وقد تناقضت فيه آراء العلماء ما بين مفترط ومفترط؛ فهذا الحاكم يقول فيه: «صحيح على شرط الشیخین»، =

= قال الجزري : «إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما» ، وفي الجانب الآخر قول الذهبي في تعقيبه على الحاكم : «قلت : أظنه موضوعاً؛ فبعضه باطل». فهذا الغلو من القول لا ينفق في ميدان العلم والبحث الحر؛ فأين الدليل على وضعه بطوله؟

ومن المعلوم أن الوضع إنما يحکم به من جهة السند، وهذا منفي هنا لاما علمت من ثقة رجاله، وأما من جهة متنه وهذا مفقود أيضاً؛ إذ غاية ما يمكن أن ينكر منه ما ذكره الذهبي في ترجمة قراد أبي نوح في «الميزان»؛ فقال: أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق . . . وما يدل على أنه باطل قوله: «وبعث معه أبو بكر بلا لـ، وبلال لم يكن بعد خلقه، وأبو بكر كان صبياً».

وقال في «تاريخ الإسلام» (١ / ٣٩):

«تفرد به قراد واسمـه عبدـالـرـحـمـنـ بنـ غـزـوـانـ، ثـقـةـ، اـحـتـجـ بـهـ الـبـخـارـيـ والـنـيـساـبـورـيـ (كتـبـ فـيـ الـهـامـشـ يـعـنـيـ الـإـلـمـامـ مـسـلـمـاـ صـاحـبـ «الـصـحـيـحـ»؛ فـإـنـهـ مـنـ نـيـساـبـورـ، وـلـكـنـ قـرـنـهـ مـعـ الـبـخـارـيـ هـنـاـ وـهـمـ، فـإـنـ مـسـلـمـاـ لـمـ يـخـرـجـ لـهـ كـمـاـ أـفـادـهـ الـذـهـبـيـ فـيـ نـفـسـهـ فـيـ «الـمـيـزـانـ»)، وـرـوـاهـ النـاسـ عـنـ قـرـادـ، وـحـسـنـهـ التـرـمـذـيـ وـهـوـ حـدـيـثـ مـنـكـرـ جـدـاـ، وـأـيـنـ كـانـ أـبـوـ بـكـرـ؟ـ كـانـ اـبـنـ عـشـرـ سـنـينـ؛ـ فـإـنـ أـصـغـرـ مـنـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ بـسـنـتـيـنـ وـنـصـفـ، وـأـيـنـ كـانـ بـلـالـ فـيـ هـذـاـ الـوقـتـ؟ـ فـإـنـ أـبـاـ بـكـرـ لـمـ يـشـتـرـهـ إـلـاـ بـعـدـ الـمـبـعـثـ وـلـمـ يـكـنـ وـلـدـ بـعـدـ»ـ.

وذكر نحو هذا وأبسط منه ابن القيم في فصل له في هذا الحديث مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (عام ١٠٣ - ٥٤٨٥).

قلت: وهنا النقد للمرتضى لو سلم به لم يقتضي الحكم على الحديث كله بالوضع، ذلك لأن رواته ثقates كما عرفت، وحينئذ إنما يجوز أن يرد من حديث الثقة ما ثبت خطأه ويبقى باقيه على الأصل وهو القبول، ويفيده أن البزار لما روى هذا الحديث لم يسم «بلا بلا» وإنما قال «رجلان»، وعلى هذا يطير الإشكال الذي اعتمد عليه

.....

= عليه الذهبي في إنكاره للحديث، ويدل على أن تسمية الرجل بلاً سهو من بعض الرواية، وهذا لا بد من الاعتراف به؛ إذ الثقة قد يخطيء والجواب قد يكتب، وتوسط آخرون؛ فحسنوا الحديث كالترمذى، فإنه قال: «حديث حسن غريب».

وهذا هو الحق عندي لما عرفت من سلامة إسناده من قادح، وما أشرنا إليه من الكلام في بعض رواته لا ينافي القول بحسنه لا سيما إذا علمتنا مجئه من طرق أخرى؛ فقد قال السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١ / ٨٤):

«قال البيهقي: هذه قصة مشهورة عند أهل المغازي، قلت: ولها شواهد عده سأوردها تقضي بصحتها؛ إلا أن الذهبي ضعف الحديث لقوله في آخره: «وبعث معه أبو بكر بلاً».

وقد قال ابن حجر في «الإصابة»: «الحديث رجاله ثقات، وليس فيه منكر سوى هذا اللفظة؛ فتحتمل على أنها مدرجة فيه مقطعة من حديث آخر وهمًا من أحد رواته».

بقي علينا أن ندفع شبهة أخرى على هذه المعجزة، وقد تعلق بها الذهبي أيضًا، فإنه قال عطفاً على قوله السابق في «التاريخ»: «أليضاً؛ فإذا كان عليه غمامه تظلله؛ كيف يتصور أن يميل في الشجرة؟ لأن ظل الغمامه تقدم في الشجرة التي نزل تحتها».

فأقول: إنما يصح هذا الاستشكال لو كان في الحديث التصريح بأن الفيء مال مع بقاء الغمامه عليه عليه، وليس في الحديث شيء من هذا؛ فمن الجائز أنه عليه لما جلس عند الشجرة انكشفت الغمامه عنه ووقيعت الشمس عليه فمال في الشجرة عليه ليظلله بدل الغمامه، وعليه؛ فيكون قد ظهرت له عليه في هذه القصة معجزتان: الأولى تظليل الغمامه له، والأخرى ميل الفيء عليه، وهو عليه أهل لذلك، ولما هو أكثر منه بأبيه هو وأمي عليه نقول: هذا وإن كنا لسنا والحمد لله من الذين ينسبون إليه عليه ما هب ودب مما لم يصح من المعجزات؛ فإن فيما صح منها ما يكفي ويشفي =

أين سار وأين نزل ؟ فإن هذا كذبٌ قطعاً^(١)، وهو أجل وأعظم قدراً وأعلى منزلة من أن يحتاج في مناقبه ومعجزاته إلى الكذب عليه ؛ فإن معجزاته وفضائله وما خصه الله به يفوق الحصر، والتظليل بالغمام ليس من خصائص النبوة ؛ فإن الله سبحانه ظلل الغمام على بنى إسرائيل في التيه ؛ فقال تعالى : « وَظَلَّلَنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلَوَى ۖ كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ »^(٢)، وقد صح عن النبي ﷺ أنه لما رمى الجمرة ستره

= والحمد لله، على أنه ينبغي أن لا ننسى أنه ليس في هذه القصة أن الغمام كانت تظلله دائمًا وإنما سار وأينما نزل، فإن هذا باطل قطعاً؛ فهناك أحاديث كثيرة صحيحة تصرح بأنه ﷺ كان يستظل بالشجرة والخيام وغيرها، وإنما وقعت هذه المعجزة في خروجه ﷺ إلى الشام.

وخلاصة القول: إن تظليل الغمام له أصل في السنة، ولكن بثبوته ما ألمت به من الخلاف، والراجح عندي الصحة لما سبق فمن افتتن بذلك فيها وإلا فحسبه التوقف وترك الجزم بالضعف، وأما القول؛ بأنه لا أصل له، فلا أصل له».

وهذا كلام متين معتدل يدل على سعة اطلاع شيخنا حفظه الله، وحسن انتقاده، وتجرده عن الأهواء، ومتابعته لأئمة هذا الشأن من غير تقليد... والله ولي التوفيق.

(١) أما تكذيب هذا (أي: استمرار إظلاله بالغمامة)؛ فمما اتفق عليه أهل العلم بالأثر قديماً وحديثاً، ولم يبق إلا الجهال الذين يلهجون بالمدايحة النبوية، ونادراً ما تخلو هذه المدايحة من مخالفات شرعية، بل شركية في بعض الأحيان، والله المستعان، وقد تكلم شيخ الإسلام عليه وكذبه كما في «الفوائد الموضعية» لمرعي ابن يوسف الكرمي الحنبلي، والساخاوي في «المقاديد الحسنة»، والعجلوني في «كشف الخفا»، والألباني كما مرّ سابقاً، وغيرهم أثابهم الله جميماً.

(٢) البقرة: ٥٧.

بلال أو أَسَامَةَ^(١) بثُوبٍ مِنْ حَرَّ الشَّمْسِ^(٢)، وَكَانُوا فِي السَّفَرِ إِذَا أَتَوْا عَلَى شَجَرَةٍ لَهَا ظَلٌّ تَرَكُوهَا لَهُ^(٣)؛ فَنَزَلَ تَحْتَهَا^(٤)، وَكَانَ فِي أَسْفَارِهِ يَصِيبُهُ الْحَرُّ وَالشَّمْسَ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي اللَّهِ وَفِي مَرْضَاتِهِ وَطَاعَتِهِ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ لَأْجُرِهِ وَأَكْمَلَ لِمَنْزِلَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا كَانَ يَصِيبُهُ الْجُوعُ وَالْأَذَى، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لِأَجْرِي جَبَالَ الْذَّهَبِ وَالْفَضْلَةِ مَعَهُ^(٥)، وَكَانَتِ الطَّيْرُ تَظَلُّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاؤِدَ وَعَسْكَرَهُ

(١) فِي (أُ): «وَأَسَامَةٌ !! وَمَا أَثْبَتَنَا هُوَ الصَّوَابُ .

(٢) كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢٩٨)، وَ«سِنَنِ أَبِي دَاؤِدَ» (١٨٣٤) .

(٣) كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» (رَقْمُ ٢٩١٠، ٢٩١٣، ٤١٣٤، ٤١٣٥) .

(٤) ٤١٣٦ وَغَيْرُهُ .

(٤) أَخْرَجَ التَّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» (أَبْوَابُ الزَّهْدِ) : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَافِ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ : رَقْمُ (٢٣٤٨)، وَنَعِيمُ بْنُ حَمَادَ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الزَّهْدِ» (رَقْمُ ١٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (٥ / ٢٥٤)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكَبْرِيِّ» (١ / ٣٨١)، وَأَبُو نَعِيمَ فِي «الْحَلِيلِ» (٨ / ١٣٣)، وَالْبَغْوَيُ فِي «الْأَنْوَارِ فِي شَمَائِلِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ» (١ / ٣٢٤ / ٤٢٧) مِنْ طَرِيقِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرَةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَفِعَهُ :

«عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي لِي جَعَلْ لِي بِطْحَاءَ مَكَةَ ذَهَبًا، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنَ أَشْبَعُ يَوْمًا وَأَجْوَعُ يَوْمًا، أَوْ قَالَ ثَلَاثًا وَنَحْوُ هَذَا، إِذَا جُعْتُ تَضَرَّعْتُ إِلَيْكَ وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبَعْتُ حَمَدَتُكَ وَشَكَرْتُكَ» .

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، ابْنُ زَحْرَةِ وَعَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ - وَهُوَ الْأَلْهَانِيُّ - كَلاهُمَا ضَعِيفٌ، قَالَ ابْنُ حِبَانَ فِي «الْمَجْرُوْحَيْنِ» فِي تَرْجِمَةِ الْأَوَّلِ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَرْوِيُ الْمَوْضِعَاتِ عَنِ الْأَثَيْنَاتِ، وَإِذَا رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ أَتَى بِالْطَّامَاتِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِ خَبْرِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرَةِ وَعَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ وَالْقَاسِمِ أَبْوَابِ الرَّحْمَنِ لَا يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْخَبْرِ إِلَّا مَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ؛ فَلَا يَحْلُّ الْاحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الصَّحِيفَةِ، بَلْ =

في أسفارهم فلا يصيّبهم حر الشمس^(١)، ورسول الله ﷺ أكرم على الله منه وأصحابه (أكرم على الله من أصحابه)، وكانوا يسافرون في حر الشمس ولا تظلهم الطير ولم يكن ذلك لتفضيل سليمان وبني إسرائيل على نبينا وأصحابه، وكذلك كانت الريح تحمل سليمان وعساكره^(٢)؛ فلا يجدون تعب السفر وكان نبينا ﷺ وأصحابه إنما يطهرون المراحل بالليل والنهار على الدّوابٍ وعلى أرجلهم وهم أكرم الخلق على الله، وما اختار الله لرسوله أكمل وأفضل وخير مما اختاره لسواه، وقد عرض عليه أن يكون ملكاً نبياً أو أن يكون عبداً رسولاً^(٣)، وعرض عليه مفاتيح خزائن

= التّنّكُبُ عن رواية عُبيّد الله بن زحر على جميع الأحوال أولى». .
وانظر: «الميزان» (٣ / ٤٣٨).

(١) إظلال الطير لجيش سليمان عليه الصلة والسلام موجود في كتب التفسير كـ «تفسير ابن كثير» (٣ / ٣٤٦)، وـ «الدر المتشور» (٥ / ١٠٤)، وكذلك ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» في قصة داود وسليمان عليهما السلام، والله أعلم.
وانظر: «مسند أحمد» (٢ / ٤١٩).

(٢) أما حمل الريح؛ فقد ورد ذلك في كتب التفسير نقلًا عن السلف عنبني إسرائيل؛ كما في «ابن كثير»، وـ «الدر المتشور»، وـ «البداية والنهاية» وغيرها من قصص الأنبياء؛ إلا أنها لم تذكر حمل عسكر سليمان، ولكن سليمان وحده.

(٣) أخرج هناد في «الزهد» (رقم ٧٩٦): ثنا أبو الأحوص عن عطاء بن السائب عن الشعبي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ أَكُونَ نَبِيًّا مَلِكًا، أَوْ نَبِيًّا عَبْدًا؛ فلَمْ أَدْرِمَا أَقُولَ، وَكَانَ صَفِيفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ جَبْرِيلُ، فَنَظَرَتُ إِلَيْهِ؛ فَقَالَ بِيَدِهِ: أَنْ تَوَاضَعَ، قَالَ: فَقَلَّتْ: نَبِيًّا عَبْدًا».

وإسناده ضعيف لأنّه مرسلاً؛ إلا أنّ أحمد أخرجه في «مسنده» (٢ / ٢٣١)، =

الدنيا^(١)؛ فلم يؤثرها، وقال : بل أجوع يوماً وأشبع يوماً^(٢)؛ فليس في إصابة الشمس والحر والبرد والجوع هضم من منزلته ولا نقص من مرتبته بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ومعجزاته أَجْلُ وأعظم وأظهر وأصح من تظليل الغمامات، وقد أغناه الله بتلك المعجزات الباهرة والآيات المتظاهرة عن أن ينسب إليه ما لم يصحّ عنه، وفي ذلك جنابة عظيمة على الدين وعلى جنابه الكريم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وتطريق

= وأبو يعلى في «مسنده» (٤٩١ / ١٠٥ / رقم ٦١٠٥)، وابن حبان في «صححه» (١٤ / ٢٨٠ / ٦٣٦٥ - الإحسان)، والبزار في «مسنده» (رقم ٢٤٦٢ - زوائد) من طريق محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة به نحوه . وإن سناه صحيح على شرط الشيفين، وصححه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨ / ٩)، وله شواهد من حديث عائشة وابن عباس، ومن مرسى الحسن والزهري وغيرهما .

انظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٠٠٢)، و«فتح الباري» (٩ / ٥٤١)، و«الإصابة» (٣ / ٥١٦) .

(١) كما في «صحيح البخاري» (رقم ١٣٤٤، ٣٥٩٦، ٢٠٤٢، ٢٠٨٥، ٦٥٩٠، ٢٤٢٦)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٢٩٦) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، وفيه: «أُوتيت بمفاتيح خزائن الأرض»، والتخيير الذي أشار إليه المصنف وقع في حديث لأبي مويهية، أخرجه أحمد في «المسند» (٣ / ٤٨٨، ٤٨٩)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث المثناني» (رقم ٤٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٥٥ - ٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٣٤٦، ٨٧١ / رقم ٨٧٢)، والدارمي في «المسند» (رقم ٧٩)، والبزار في «المسند» (رقم ٨٦٣ - زوائد)، والدولابي في «الكتى» (١ / ٥٨)، وانظر: «مناهل الصف» (رقم ٢٩٦) للسيوطى .

(٢) ورد ذلك في حديث أبي أمامة، وقد مضى تخرجه قريباً، وجوعه وشبعه وارد في أحاديث كثيرة تنظر تحت مادة (شبع) و (جوع) من «المعجم المفهرس» .

للزِّنادقة وغيرهم من الكُفَّار إلى القدح في دين الإسلام بهذين النوعين عظيمة؛ فالأول يقصد ضرره بالذات، والثاني يقصد نفعه بما يضره به وقويته بما يوهنه به؛ فالأول يجاهد بما يجاهد به المنافقون والكفار، والثاني يكشف عن جهله^(١) بما يبيّن الحق لأولي الأ بصار، والله المستعان وعليه التكلال.

فصل

وأما حديث الغزالة؛ فقال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ إجازة أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني حدثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري حدثنا علي بن قادم حدثنا أبو العلاء خالد بن طهمان عن عطية عن أبي سعيد الخدري ؛ قال :

مرّ رسول الله ﷺ بظية مربوطة إلى خباء ؛ فقالت : يا رسول الله ! حلّني حتى أذهب فأرضع خُشْفي^(٢) ثم أرجع فتربيطني ! فقال رسول الله ﷺ : صيد قوم وربطة قوم . قال : فأخذ عليها فحلفت له فحلها ، فما مكثت إلا قليلاً حتى جاءت وقد نفست ما في ضرعها ؛ فربطها رسول الله ﷺ إلى خباء أصحابها فاستوتها منهم ، فوهبوا له ؛ فحلها ، ثم قال رسول الله ﷺ :

(١) في نسخة (ب) : «جهالته».

(٢) (الخُشْف) - بكسر الخاء المعجمة - هو الظبي أول ما يولد ، والجمع (خُشْفة) ، والأئمّة بالهاء .

انظر : «حياة الحيوان» (٢ / ١٠٢) للدميري ، و«اللسان» (مادة خُشْف) .

«لَوْ تَعْلَمُ^(١) الْبَهَائِمَ مِنَ الْمَوْتِ مَا تَعْلَمُونَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْهَا سَمِيَّاً أَبْدَأْ»^(٢).

قال: وروي من وجه آخر ضعيف: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي حدثنا بشر بن موسى حدثنا أبو حفص عمرو بن علي حدثنا يعلى بن إبراهيم الغزال حدثنا الهيثم بن جمّاز^(٣) عن أبي كثیر عن زيد بن أرقم؛ قال:

كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ سَكَكِ الْمَدِينَةِ، فَمَرَرْنَا بِخَبَاءِ أَعْرَابِيِّ؛ فَإِذَا ظَبَّةٌ مَشْدُودَةٌ إِلَى الْخَبَاءِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا الْأَعْرَابِيُّ اصْطَادَنِي وَلِي خِشْفَانَ فِي الْبَرِّيَّةِ، وَقَدْ تَعَقَّدَ الْلَّبَنُ فِي أَخْلَافِي؛ فَلَا هُوَ يَذْبَحْنِي فَأَسْتَرِيْحُ، وَلَا يَدْعُنِي فَأَرْجِعُ إِلَى خِشْفِيِّ الْبَرِّيَّةِ؛ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ تَرْكَتِكَ تَرْجِعِينَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَإِلَّا عَذَّبْنِي اللَّهُ عَذَابَ

(١) في نسخة (أ): «علم»!!

(٢) أخرجه الحاكم في «الإكليل» - كما في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٥) لابن حجر، و«إتحاف السادة» (١٠ / ١٢٧) -، وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦ / ٣٤)، ومن طريقه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦ / ١٤٨)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٥)، والسيوطى في «الخصائص الكبرى» (٢ / ٦١)، وعزاه الزبيدي للديلمي، وعزاه الدميري في «حياة الحيوان» (٢ / ١٠٥) للبيهقي في «الشعب»!! وسيأتي الكلام عن ضعف الحديث.

(٣) في (أ): «حمداد»، وفي (ب): «جماز»، وفرق بينهما الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢ / ٧٢٩، ٧٣٠)، وقال الذهبي في «الميزان» (٤ / ٣٢١)، وتبعه ابن حجر في «اللسان» (٦ / ٢٠٥) عن الأول: «والظاهر أنه الهيثم بن جماز الذي تقدّم».

العشَّار^(١). فأطلقتها رسول الله ﷺ فلم تثبت أنْ جاءت تلمَظُ^(٢)؛ فشدَّها رسول الله ﷺ إلى الخبراء وأقبل الأعرابيُّ ومعه قربة ؛ فقال له رسول الله ﷺ: أتبِعِنِيَّا؟ قال: هي لك يا رسول الله. فأطلقتها رسول الله ﷺ. قال زيد بن أرقم: فأنا والله رأيتها تسیح في البرية^(٣) وهي تقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله^(٤).

(١) العَشَّار: قابض العَشَّار، وفي «اللسان»: «عَشَّر»!! وفي «الميزان»: «العشا»!!

(٢) أي: تتعَّد بلسانه الْمَاظَة - بضم اللام لبقية الطعام في الفم وأخرج لسانه فمسح شفتيه، أو تتعَّد الطَّعْم وتدوّق، مادة (الماظ) في «القاموس» و«اللسان».

(٣) في نسخة (ب): «تسیح في التربة»!!

(٤) أخرجه البیهقی في «دلائل النبوة» (٦ / ٣٤ - ٣٥)، وأبو نعیم في «الدلائل» (٢٧٣)، والخطیب فی «تلخیص المتشابه» (٢ / ٧٣٠)، - ومن طریقه ابن حجر فی «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٦) -، وذکرہ ابن کثیر فی «البداية والنهاية» (٦ / ١٤٨ - ١٤٩) عنہما، وكذا السیوطی فی «الخصائص» (٢ / ٦١)، وذکرہ الذہبی فی ترجمة (یعلی بن إبراهیم الغزال).

وقال عنه: لا أعرفه، له خبر باطل عن شیخ واه، وتابعه ابن حجر فی «اللسان» (٦ / ٣١١)، وقال فی «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٦): «هذا حديث غریب»، وقال: «والھیشم بن جماز بصری ضعیف، والراوی عنه مُقلٌّ لم أر فیه تعدیلاً، وأبو کثیر لم یذکرہ أحد ممن صنف فی الکنی، ولا وقفت له علی ترجمة سوی قول الخطیب هو والراوی عنه مجھولان، وهذا بناء علی ما وقع فی روایته، فإنه وقع عندھ فیها الھیشم بن حماد - بالحاء والدال المهملتین -، وفرق بینه وبين الھیشم بن جماز البصری الضعیف الذي بالجیم والزای، وأیاً ما كان، فاالإسناد ضعیف». قلت: وقد ضعف الحديث بابن حماد، وساق کلام الخطیب وسكت علیه: =

فاما الحديث الأول فقال محمد بن عثمان الحافظ^(١): إسناده ضعيف^(٢).

= الزركشي في «المعتبر» (ص ١١٨ - ١١٩)، ونقله عن ابن ماكولا أيضاً، ولم يفرق بين المذكورين ابن ماكولا في «الإكمال»، ولا الدارقطني في «المؤتلف»، ولا ابن ناصر الدين في «التوضيح»، ولا ابن نقطة في «التكلمة»؛ فالظاهر أنهما واحد، كما رجحه الذهبي وتبعه ابن حجر، وهو ضعيف كما سيأتي عند المصنف مفصلاً، وإن صحت التفرقة؛ فهو مجهول، كما قال الخطيب، والإسناد واهٌ بمزءة على آية حال، والله الهادي.

(١) هو الإمام الذهبي، وستأتي عبارة له حول الحديث قريباً.

(٢) وضعفه جمع من المحققين من أهل العلم؛ منهم:

● ابن كثير، قال في «تحفة الطالب» (ص ١٨٨): «هذا الحديث متنه فيه نكارة وسنته ضعيف، فإن شيخ الفلاس يعلى بن إبراهيم الغزال لا يعرف، وشيخ الهيثم بن جماز قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وقال أحمد والنسياني: مترونك الحديث». وأعلمه في «البداية والنهاية» (٦ / ١٥٦) وقال: «في بعضه نكارة».

● ابن حجر العسقلاني، قال في كتابه «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٥ - ٢٤٦): «هذا حديث غريب»، قال: «وعلي بن قادم وشيخه وشيخ شيخه كوفيون شيعيون، فيهم مقال، وأشدُّهم ضعفاً عطية، ولو توبع لحكمت بحسنه»، قال: «وقد وقعت لي هذه القصة بإسناد أقوى من هذا ينتهي إلى تابعي، نسب ذلك لعيسى بن مريم عليهما السلام»، ثم أنسد من طريق أبي علي الصواف؛ قال: ثنا هارون بن يوسف ثنا محمد بن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن مالك - يعني ابن دينار -؛ قال: مَرْ عيسى بن مريم عليهما السلام بطيبة مشدودة... فذكر مثله سواء حتى الكلام الأخير، قال: «فهذه علة للخبر المرفوع، لكن يجوز تعدد القصة؟»، قال: «وقد ورد كلام الطيبة من طرق أخرى أشدّ وهأً من الأول». قلت: مضى من حديث زيد، وستأتي بقية الطرق إن شاء الله تعالى.

=

تداوله ثلاثة^(١) فيهم ضعف، وليسوا بمتهمين بالوضع بل لهم

● الرَّبِيْدِيُّ، قَالَ فِي «إِتْحَافِ السَّادَةِ» (١٠ / ٢٢٧) : «رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ
وَالدِّيلِيُّ بِسِنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ» .

● وَنَقْلُ الْمَصْنُفِ تَضَعِيفٌ عَنِ الْذَّهَبِيِّ ، وَقَدْ ظَفَرَتْ لَهُ بِكَلَامٍ فِي «تَارِيخِ
الْإِسْلَامِ» (ص ٣٥٠ - السِّيَرَةِ النَّبُوَيَّةِ) ؛ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَهُ : «عَلَى وَأَبْوَالْعَلَاءِ صَدْوَقَانِ،
وَعَطِيَّةً فِيهِ ضَعْفٌ» .

(١) الْأَوْلُ مِنْهُمْ : عَلَى بْنِ قَادِمٍ ، وَهُوَ أَبُو الْحَسْنِ الْخُزَاعِيُّ الْكُوفِيُّ ، قَالَ عَنْهُ
أَبُو حَاتِمَ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» (٦ / رَقْم ١١٠٧) : «مَحْلُهُ الصَّدْقَ» ، وَقَالَ يَحْمِيُّ :
«ضَعِيفٌ» ، وَقَالَ أَبْنُ سَعْدٍ فِي «طَبَقَاتِهِ» (٦ / ٤٠٤) : «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ، شَدِيدُ
الْتَّشْيُعِ» ، وَقَالَ أَبْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٥ / ١٨٤٥) : «نَقَمَ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ رَوَاهَا عَنِ
الثُّورِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظَةٌ» .

وَانْظُرْ : «الْمِيزَانِ» (٣ / ١٥٠) ، وَ«الْمَغْنِيِّ» (رَقْم ٤٣١٦) ، وَ«الْكَاشِفِ»
(١٣) ، وَ«تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٢١ / ١٠٦) .

وَزَادَ أَبْنُ حَجْرٍ فِي «الْتَّهْذِيبِ» (٧ / ٣٢٧) ؛ فَقَالَ : «ذَكْرُهُ أَبْنُ حَبَّانَ فِي
«الثَّقَاتِ» (٧ / ٢١٤) ، وَقَالَ أَبْنُ قَانِعَ : «كُوفِيٌّ صَالِحٌ» ، وَقَالَ السَّاجِيُّ : «صَدْوَقٌ
وَفِيهِ ضَعْفٌ» ، وَقَالَ أَبْنُ خَلْفَوْنَ فِي «الثَّقَاتِ» : «هُوَ ثَقَةٌ نَقَلَّا عَنِ الْعَجْلِيِّ فِي «ثَقَاتِهِ»
(٤٠) ، وَقَالَ أَبْنُ حَجْرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (٢ / ٤٢) : «صَدْوَقٌ يَتَشَيَّعُ» ، وَلَمْ أَظْفَرْ لَهُ
بِتَرْجِمَةِ فِي كِتَابِ الشِّيَعَةِ !

وَأَمَّا الشَّانِيُّ ؛ فَهُوَ خَالِدُ بْنُ طَهْمَانَ ، وَهُوَ أَبُو الْعَلَاءِ الْخَفَافِيُّ السُّلُولِيُّ ، قَالَ
الْذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (١ / ٢٣٢) : «وَوُثِّقَ وَضَعْفُهُ أَبْنُ مَعْنَى فِي «تَارِيْخِهِ» (٢ / ١٤٤)
/ رَوَايَةِ الدُّورِيِّ وَرَقْم ٩٥٩ - رَوَايَةِ الدَّارِمِيِّ) ، وَقَالَ - كَمَا نَقَلَ عَنْهُ أَبْنُ أَبِي مَرِيمٍ ؛ كَمَا
فِي «الْكَامِلِ» - خَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَشَرِ سَنِينَ ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ ثَقَةً ، وَكَانَ فِي تَخْلِيَّطِهِ
كَلَمَا جَاءَهُ بِهِ يَقْرَأُهُ» ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» (٣ / رَقْم ١٥٢١) : «مَنْ
عِنْقِ الشِّيَعَةِ مَحْلُهُ الصَّدْقَ» اَنْتَهَى .

غلط ، والحديث غريب فيه نكارة .

وأما الحديث الثاني ؛ فليس ب صحيح ، وإن سناه مظلم تداوله على
شيخه الهيثم وشيخه أبو كثير ، ولا يعرفون^(١) .

قال الحافظ محمد بن عثمان : «فأنا أتهم على به ، ومعجزات النبي
عَلَيْهِ السَّلَامُ غنية عن هذه الواهيات» .

وقال أبو عبيد الأجرّي : «لم يذكره أبو داود إلا بخير» ، وذكره ابن حبان في
«الثقات» ، وقال : «يخطيء ويهم» ، كذا في «تهذيب الكمال» (٨ / ٩٦) ، وزاد ابن
حجر في «التهذيب» (٣ / ٨٥ - ٨٦) : «قال ابن الجارود ضعيف» ، وقال ابن عدي
في «الكامل» (٣ / ٨٩١) : «لم أر له في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً» ، وقال في
«التقريب» (١ / ٢١٤) : «صدق رمي بالتشييع ثم اختلط» انتهى .

وأما الثالث : وهو الذي لم يذكره الإمام ابن القيم وأشار إليه الذهبي وهو
الأجرّر بالذكر لأنّه أضعف الثلاثة ؛ ألا وهو عطيّة العوفي وبالاخص روايته عن أبي
سعيد ، قال عنه الحافظ في «التقريب» : «صدق يخطيء كثيراً ، كان شيئاً مدلساً» .

قال ابن حبان في «المجرورين» (٢ / ١٧٦) : «سمع من أبي سعيد أحاديث ،
فلما مات جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه ، فإذا قال الكلبي ؛ قال رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ
كذا ؛ فيحفظه ، وكتابه أبا سعيد عنه ، فإذا قيل له : من حديثك هذا ؟ فيقول : حدثني أبا
سعيد ؛ فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدرى ، وإنما أراد به الكلبي ؛ فلا يحل
الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التّعجب» .

وهذا الحديث أقرب إلى القصص التي يتناولها الكلبي وأمثاله ، وكتب الدلائل
مليئة بمثل هذه الأحاديث .

(١) وقد مضى الكلام عليه وبيان ضعفه بالتفصيل ، ولله الحمد والمنة .

قلت: أما علي بن قادم؛ فقال يحيى بن معين^(١): «هو ضعيف»،
قال ابن عدي: «وقد نقم على علي بن قادم أحاديث رواها عن
الثوري غير محفوظة»؛ قال: «وهو من يكتب حديثه»^(٢).

فاما خالد بن طهمان؛ فهو أبو العلاء الإسکافي^(٣)، قال يحيى بن
معين: «اختلط قبل موته بعشر سنين وكان قبل ذلك ثقة، وكان في تخلطيه
كل ما جاءوه به [ورأه] قرأه»^(٤).

وقال عثمان بن سعيد^(٥): «سألت يحيى بن معين عن أبي العلاء
الخفاف؛ فقال: ضعيف».

واما الهيثم بن جمّاز؛ فقال الإمام أحمد^(٦): «منكر الحديث» فترك

(١) أسنده عنه من طريق معاوية بن صالح: ابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٨٤٥)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣).

(٢) «الكامل في الضعفاء» (٥ / ١٨٤٥).

(٣) ذكر ذلك ابن عدي في «الكامل» (٣ / ٨٩٠)؛ إلا أنه قال (الأسكيف)!
والمطبوع من «الكامل» كثير التحرير والغلط، والصحيح «الإسکاف»، وكذا ذكر في
«التهذيب» (٣ / ٨٦)، و«تاریخ ابن معین» (٢ / ١٤٤)، و«تهذیب الکمال» (٨ / ٩٥)
وغيرها.

(٤) هذه رواية ابن أبي مريم عن ابن معين؛ كما في «الكامل» (٣ / ٨٩٠).

(٥) الدارمي في «تاریخه» (رقم ٩٥٩)، وكذا قال الدوری في «تاریخه» (٢ / ١٤٤) عن ابن معین أيضًا.

(٦) كذا في «المغني» (٢ / ٧١٥)، و«الجرح والتعديل» (٩ / ٨١)،
و«المیزان» (٤ / ٣١٩)، و«بحر الدم» (رقم ١١١٠).

حديشه ، وقال النسائي^(١) : «متروك الحديث» ، وقال يحيى بن معين^(٢) : «ليس بشيء» ، وقال الدارقطني^(٣) : «ضعيف» ، وقال أبو حاتم بن حبان^(٤) : «كان من العباد البكائين ممن غفل عن الحديث والحفظ واشتغل بالعبادة حتى كان يروي المعضلات عن الثقات توهماً ، فلما ظهر ذلك منه ؛ بطل الاحتجاج به» .

قلت : وقد أنكر [عليه] عدة أحاديث ، منها :

ما رواه عن يزيد بن أبان عن أنس بن مالك ؛ قال : قال رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

«ما من صوت أحب إلى الله من صوت لهفان»^(٥) .

وهذا لا أصل له عن أنس .

ومنها : حديشه عن عمران القصير عن نافع عن ابن عمر ؛ قال : قال

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(١) في «الضعفاء والمتروكين» (١٠٤) .

(٢) في «تاریخه» (٤١ / ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ - رواية الدوري) ، و«تاریخ الدرامي» (رقم ٨٤٤) .

(٣) في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٥٦٣) .

(٤) في «المجروحيين» (٣ / ٩٢) .

(٥) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٦١) ، والدليمي في «الفردوس» (٤ / ٤٥ / رقم ٦١٤٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢١٦) من طريق محمد بن السماك عن الهيثم عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً .
وإسناده واهٍ بمرة .

«لا تتكلموا في القدر؛ فإنه سر الله فلا تفشوا الله في سره»^(١)

وهذا أيضاً باطل عن ابن عمر.

وأما يعلى بن إبراهيم الغزال مجهول لا يعرف ونكرة لا تعرف، وكذلك أبو كثير شيخه^(٢).

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ١٨١ - ١٨٢)، وابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٩٢) بإسناد واه.

وضعفه العراقي في «تخریج أحادیث الإحياء» (٤ / ٢٤٣)، ونقله عن الزبيدي في «إتحاف السادة» (٩ / ٤٠٢)، وذکره ابن القیسانی في «المعرفة» (رقم ٩٦١)، وقال: «فيه الهیشم بن حماد - کذا -، لا شيء في الحديث»، وقع في «المجروحين»: «ستر الله . . .» والصواب ما أثبناه.

(٢) هنالك طرق أخرى لحديث الغزالة لم يتعرض لها المصنف، هي:

● حديث أنس: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ق ٣٩، و ٦ / ١٦٧) رقم ٣٥٤٢ - مجمع البحرين)، ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٧)، وأبو نعيم في «الدلائل» (٢٧٤)، والدارقطني - كما في «حياة الحيوان» (٢ / ١٠٥) للدميري - من طريق إبراهيم بن محمد بن ميمون عن عبد الكري姆 بن هلال الجعفي عن صالح المري عن ثابت البُناني عن أنس به مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يروه عن ثابت إلا صالح، تفرد به عبد الكري姆».

قلت: وإن شدّه ضعيف جداً.

عبد الكريمة بن هلال، قال عنه الذهبي في «الميزان» (٢ / ٦٤): «لا أدرى من هو»، وأقره ابن حجر في «اللسان» (٤ / ٥٢)، وإبراهيم بن محمد بن ميمون شيعي ضعيف، ذكره الأستاذ في «الضعفاء»، وقال: إنه منكر الحديث. انظر: «اللسان» (١ / ١٠٧)، وصالح المري ضعيف، يروي مناكر عن ثابت وهذا منها، انظر: «التهذيب» (٤ / ٣٣٥).

.....
= قال ابن حجر عقبه: «وصلح ضعيف الحديث والراوي عنه ضعفه الأزدي»،
وضعفه الهشمي في «المجمع» (٨ / ٣٩٥) بصالح.

- وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥ / ١٧٦٨ - ١٧٦٩ / رقم ١٢٦٩) من طريق علي بن أبي سارة - وهو ضعيف - عن ثابت البُناني مرسلاً، وفيه مجهول.
- حديث أم سلمة: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣ / رقم ٧٦٣)، وأبو نعيم في «الدلائل» - كما قال الزركشي في «المعتبر» (ص ١١٨)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (٦ / ١٥٥) -، وفيه أغلب بن تميم، قال البخاري: «منكر الحديث»؛ كما في «الميزان» (١ / ٢٧٣ - ٢٧٤)، وقال ابن كثير في «الشمايل» (ص ٢٨٤): «وذكره القاضي عياض في «الشفاء» (١ / ٦٠٣) بلا سند عن أم سلمة، ورواه أبو نعيم في «الدلائل» بإسناد فيه مجاهيل»، وكذا قال علي القاري في «شرح الشفاء» (رقم ١ / ٦٣٩)، واكتفى السيوطي في «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفاء» (رقم ٦٢٠) بعزوه للطبراني! وقال ابن حجر بعد أن أورد حديثي أبي سعيد وأنس: «وفي الباب عن أم سلمة، أخرجه الطبراني في «الكبير»، وإسناده في الوهي كالذين قبله، ولم يخرج البيهقي في «الدلائل» غير حديثي أبي سعيد وزيد بن أرقم»، ولم يصب الشهاب الخفاجي في «نسيم الرياض» (٣ / ٨٤) في عزوه هذا الحديث للبيهقي!
- حديث يعلى بن مرة عن أبيه عن جده: أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاریخه الكبير»، وفي أوله ذكر لبعير، وفي آخره: «ثم مر بظبية مشدودة...»، كذا قال الزركشي في «المعتبر» (١١٩)، ثم قال: «وقال ابن عبد البر في «التمهید»: «حديث يعلى بن مرة الثقفي عن أبيه من أحسن ما جاء في أعلام نبوته ﷺ، وروي عن يعلى من وجوه».

قال أبو عبيدة عفى الله عنه: لي على كلامه ملاحظات:
الأولى: عبدالله بن يعلى بن مرة، قال البخاري: «فيه نظر»، وقال ابن حبان
في «المجرودين» (٢ / ٢٥): «لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد لكثرة المناكير في =

.....
= روایته، وقال ابن حجر في «اللسان» (٣ / ٣٧٩): «ضعيف بخبر واحد». وانظر: «التاريخ الكبير» (٥ / ٢٣٥)، و«الضعفاء الصغير» (ص ٦٩)، و«الجرح والتعديل» (٥ / ٢٠٤)، و«الميزان» (٢ / ٥٢٨).

الثانية: العبارة التي نقلها الزركشي عن ابن عبدالبر موجودة في «التمهيد» (١ / ٢٢١)، وقول ابن عبدالبر في قصة الشجرتين، ولم يتعرض لحديث الغزالة هذا بتة.

الثالثة: حديث يعلى الموجود عند ابن أبي خيثمة لا وجود فيه لذكر الغزالة، وقد وهم الزركشي فيه، قال ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٩): «ذكر بعض من خرج أحاديث «المختصر» من المتأخرین - يقصد الزركشي - أن حديث كلام الظبية أخرجه ابن أبي خيثمة عن ابن الأصبهاني عن شريك عن عمر بن عبد الله ابن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده؛ قال: رأيت من النبي ﷺ ثلاثة أشياء...» فذكرها، وهي: قصة الصبي الذي به لمم، واجتماع الشجرتين ثم افتراقهما، وشكوى البعير، قال - أي الزركشي -: «ورواه من طرق أخرى، وفيه: أنه مر بظبية مشدودة، قال: فذكر نحو ما سبق»، قال ابن حجر: «وقد راجعت «تاريخ ابن أبي خيثمة»؛ فلم أجد للظبية ذكراً في شيء من حديث يعلى، وقد استوعب الطبراني طرق حديث يعلى، وليس في شيء منها ذكر الظبية».

قلت: ولا يبعد أن يكون منشأ وهم الزركشي صنيع ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص ١٨٩)؛ فإنه ذكر أن رجلاً - هكذا بالإبهام - روى هذه القصة فتابعه الزركشي بتعيينه بالمذكور، والله أعلم. ولا بد أخيراً من التنبيه على أمور:

الأول: قصة الغزالة وردت من طرق كلها ضعيفة^(١) غير قابلة للجبر، ولا التفات لما قاله السخاوي في «المقادد» (ص ١٥٦): «... ولكن قد ورد الكلام في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها بعض أوردها شيخنا في «المجلس

(١) منها مرسى عبيدة بن حسان، كما عند أبي علي الحراني في «تاريخ الرقة» = (ص ١٣٢).

الحادي والستين من تخریج أحادیث المختصر»، ونقل العجلوني في «کشف الخفاء» (١ / ٣٠٦) عن السبکی نحوه، وبه قال علی القاری في «شرح الشفا» (١ / ٦٣٩) والحق أن القصة لا تثبت، وفي رواياتها تعارض، والجمع بينه فيه تعسف ظاهر على ما فصله الزرقانی في «شرح المواهب اللدنیة» (٥ / ١٥١)، وصنیع ابن حجر يقتضي أن يرى ضعفها، وليس كما قال الخفاجی في «نسیم الیاض» (٣ / ٨٥): «وقد صحّه ابن حجر» !!

والثانی: هذه الطرق ورد فيها تکلیم الغزاله للرسول ﷺ، وأما تسليمهما؛ فلا أصل له، قال ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٢٤٥): «وأما تسليم الغزاله؛ فلم فمشتهر في الألسنة وفي المدائع النبویة، ولم أقف لخصوص السلام على سند، وإنما ورد الكلام في الجملة»، وقال في «الفتح» (٦ / ٤٣٤): «وأما تسليم الغزاله؛ فلم نجد له إسناداً، لا من وجہ قوی ولا من وجہ ضعیف»، ونقل القاری في «المصنوع» (رقم ٩١) عن ابن کثیر نحوه، قال: «تسليم الغزاله اشتهر على الألسنة وفي المدائع النبویة، قال ابن کثیر: وليس له أصل، ومن نسبه إلى النبي ﷺ؛ فقد كذب».

قلت: وحكمه هذا في التسلیم لا في أصل القصة، ولم يتتبه لذلك الخفاجی في «نسیم الیاض» (٣ / ٨٥) عند قوله: «فلا نلتفت لقول ابن کثیر أنه لا أصل له، لأنّ في سنته مجاهيل» !! فإن ابن کثیر ذکر القصة وخرجها في «تحفة الطالب بمعرفة أحادیث مختصر ابن الحاجب» (ص ١٨٦ - ١٨٩) وسردها طرقها، وكلها فيها کلام الطبیة مع رسول الله ﷺ لا تسليمهما عليه ! وقال فيه قبل سردها: «هو حديث مشهور عند الناس وليس هو في شيء من الكتب الستة».

والثالث: تداول الشعراء وأصحاب کتب (المواليد) هذه القصة، وزادوا عليها أشياء لم ترد في جميع الروایات، مثل قول الطبیة له: «إن لم أرجع فأنَا شرّ من يأكل الربا، وشر من ينام عن صلاة العشاء، وشر من يسمع اسمك ولم يصلّ عليك»، وقد حکى ذلك علی القاری في «شرح الشفا» (١ / ٦٣٩)، وذكر هذه القصة المناوی =

فصل

وأما حديث الضب؟ فقال البيهقي^(١): أخبرنا أبو منصور أحمد بن علي الدامغاني^(٢) ثنا أبو أحمد عبدالله بن عدي الحافظ ثنا^(٣) محمد بن علي بن الوليد السلمي ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا معتمر بن^(٤) سليمان ثنا كهمس عن داود بن (أبي) هند عن عامر عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب؛ أن رسول الله ﷺ كان في محفل من أصحابه؛ إذ جاء أعرابيًّا من بني سليم قد صاد ضبًّا وجعله في كمه ليذهب إلى رحله فيشويه ويأكله، فلما رأى الجماعة؛ قال: ما هذه؟ قالوا: هذا الذي يذكر أنهنبي. فجاء حتى شقَّ الناس، فقال: واللاتِ والعزَّى ما اشتملت النساء على ذي لهجة أبغض إلى منك ولا أمقت، ولو لا أن يُسميني قومي عجولاً لعجلت عليك وقتلتك^(٥)؛ فسررت بقتلك الأسود والأحمر والأبيض وغيرهم. فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله! دعني فأقوم فأقتله. فقال: يا عمر! أما علمت أن الحليم كاد يكوننبياً. ثم أقبل على الأعرابي؛ فقال: ما حملك على أن

= في «مولده» (ص ٧٨) وفي «المولد» (ص ٣٥) المنسوب كذباً وزوراً - كما بيناه في «كتب حذر منها العلماء» (٢ / ٣٠٣) - على ابن الجوزي، وغيرهما.

(١) في «الدلائل» (٦ / ٣٦ - ٣٨).

(٢) في المطبوعة بعد الدامغاني: «من ساكني قرية نامين من بيهق قراءة عليه من أصل كتابه».

(٣) في المطبوع بعد عبدالله ابن عدي الحافظ: «في شعبان سنة اثنين وستين وثلاث مئة بجرجان».

(٤) في المطبوع: «معمر»!

(٥) في نسخة (ب): «وقتلتك».

قُلْتَ مَا قُلْتَ، وَقُلْتَ غَيْرَ الْحَقِّ وَلِمْ تَكْرِمِنِي فِي مَجْلِسِي؟! قَالَ: وَتَكْلِمُنِي أَيْضًا! اسْتَخْفَافًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّاتِ وَالْعَزِيزِ لَا آمِنْتُ بِكَ، أُوْيَؤْمِنُ بِكَ هَذَا الضَّبْ؟! وَأَخْرَجَ الضَّبَّ مِنْ كَمْهُ وَطَرَحَهُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا ضَبَّ! فَأَجَابَهُ^(١) الضَّبُّ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ يُسْمِعُهُ الْقَوْمَ جَمِيعًا: لَبِيكَ وَسَعْدِيَكَ يَا زَيْنَ مَنْ وَافَى الْقِيَامَةَ. قَالَ: مَنْ تَعْبُدُ يَا ضَبَّ؟ قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ عَرْشَهُ، وَفِي الْأَرْضِ سُلْطَانَهُ، وَفِي الْبَحْرِ سَبِيلَهُ، وَفِي الْجَنَّةِ رَحْمَتَهُ، وَفِي النَّارِ عِقَابَهُ^(٢). قَالَ: فَمَنْ أَنَا يَا ضَبَّ؟ قَالَ: رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَقَدْ أَفْلَحَ مِنْ صِدْقَكَ، وَقَدْ خَابَ مِنْ كَذْبِكَ. قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا (أَتَبِعُ) أَثْرًا بَعْدَ عَيْنٍ، وَاللَّهُ لَقَدْ جَعَلَكَ وَمَا عَلَى ظَهُورِ الْأَرْضِ [أَحَدًّا] أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْكَ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ وَالَّدِيَّ وَمِنْ عَيْنِيَّ وَمِنِّي، وَإِنِّي لَأَحْبَبُكَ بِدِاخْلِي وَخَارْجِي وَسَرَّيْ وَعَلَانِيَّيْ، وَأَشَهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ بِي، إِنَّ هَذَا الدِّينَ يَعْلُو وَلَا يَعْلَى، وَلَا يَقْبِلُ إِلَّا بِصَلَاةٍ، وَلَا تَقْبِلُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِقُرْآنٍ. قَالَ: فَعَلِمْتَنِي. فَعَلِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

قَالَ: زِدِنِي؛ فَمَا سَمِعْتُ فِي الْبَسِطِ وَلَا فِي الرِّجْزِ^(٣) أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. قَالَ: يَا أَعْرَابِيُّ! إِنَّ هَذَا كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ بِشِعْرٍ، إِنْ قَرَأْتَ قَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مَرَّةً؛ كَانَ لَكَ كَأْجَرٌ مِنْ قِرْأَةٍ (ثَلَاثَ الْقُرْآنِ)، وَإِنْ قَرَأْتَ مَرْتَيْنَ؛ كَانَ لَكَ كَأْجَرٌ مِنْ قِرْأَةٍ (ثَلَاثَيِ الْقُرْآنِ)، وَإِذَا قَرَأْتَهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ كَانَ لَكَ كَأْجَرٌ مِنْ قِرْأَةِ الْقُرْآنِ كُلَّهُ. قَالَ

(١) فِي (بِ): «فَأَجَابَهُ».

(٢) فِي نَسْخَةِ (بِ): «عَذَابَهُ».

(٣) وَ«لَا فِي الرِّجْزِ» مَكْرُرَةٌ فِي نَسْخَةِ (بِ).

الأعرابي : نِعْمَ إِلَهٌ إِلَهُنَا ، يَقْبَلُ الْيَسِيرَ وَيَعْطِي الْجَزِيلَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَكَ مَالٌ ؟ قَالَ : مَا فِي بَنِي سَلِيمٍ قَاطِبَةٌ رَجُلٌ هُوَ أَفْقَرُ مِنِّي . فَقَالَ (١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : اعْطُوهُ . فَأَعْطَوْهُ حَتَّى أَبْطَرُوهُ ، فَقَامَ عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ عَوْفٍ ؛ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عَنِّي نَاقَةٌ عَشْرَاءُ (٢) دُونَ الْبُخْرَى وَفَوْقَ [الأعرابي] تَلْحِقُ وَلَا تَلْحِقُ ، أَهْدَيْتَ لِي يَوْمَ تَبُوكُ أَتَقْرَبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَدْفَعُهَا إِلَى الأَعْرَابِيِّ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ وَصَفْتَ نَاقَتَكَ فَأَصْفَفْ مَا لَكَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : لَكَ نَاقَةٌ مِنْ زَمْرَدٍ (٣) ؛ قَوَائِمُهَا [مِنْ] زَرْجُدٍ أَخْضَرٍ ، وَعَنْقُهَا مِنْ زَرْجُدٍ أَصْفَرٍ ، عَلَيْهَا هَوَاجٌ وَعَلَى الْهَوَاجِ السُّنْدَسُ وَالْإِسْتَبْرَقُ ، تَمْرِ بَكَ عَلَى الْصَرَاطِ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ ، يَغْبَطُكَ بِهَا كُلُّ مَنْ رَأَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنَ : قَدْ رَضِيَتْ . فَخَرَجَ الأَعْرَابِيُّ فَلَقِيَهُ أَلْفُ أَعْرَابِيٍّ مِنْ سُلَيْمٍ عَلَى أَلْفِ دَابَّةٍ مَعَهُمْ أَلْفَ سِيفٍ وَأَلْفَ رِمْحٍ ؛ فَقَالَ لَهُمْ (ابن عوف) : [أَيْنَ] تَرِيدُونَ ؟ [فَقَالُوا] : نَذْهَبُ إِلَى هَذَا الَّذِي سَفَهَ آهْتَنَا فَنَقْتَلُهُ . قَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، أَنَا أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ دَخَلُوا ؛ فَقَيْلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَتَلَقَّاهُمْ بِلَا رَدَاءٍ فَنَزَّلُوا عَنْ رُكَابِهِمْ يُقْبِلُونَ مَا وَلَوْ مِنْهُ وَهُمْ (٤) يَقُولُونَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالُوا (٥) : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مُرْنَا بِأَمْرِكَ . قَالَ : كُونُوا تَحْتَ رَايَةِ

(١) أَثَبْتَ بَعْدَهَا نَاسِخَ (ب) : (لَهُ) ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا .

(٢) الْعَشْرَاءُ : الَّتِي أَتَى عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ ؛ فَقَيْلَ : لَكُلَّ حَامِلٍ عَشْرَاءَ .

(٣) فِي الْمُطَبَّعَ : (دَرَةٌ جَوْفَاءٌ) بَدْلٌ (زَمْرَدٌ) .

(٤) فِي الْمُطَبَّعَ : «حِيثُ وَافَوا مِنْهُ» .

(٥) فِي نَسْخَةِ (أ) : (قَالَ) .

خالد بن الوليد. فلم يؤمن من العرب ولا غيرهم ألف غيرهم.

قال البيهقي : قد أخرجه شيخنا أبو عبدالله الحافظ في المعجزات بالإجازة عن أبي أحمد بن عدي الحافظ ؛ فقال : كتب إلى عبدالله بن عدي الحافظ بخطه يذكر أن محمد بن علي بن الوليد السُّلْمَيْ حدثهم ؛ فذكره وزاد في آخره ، قال أبو أحمد : قال لنا محمد بن علي السُّلْمَيْ : كان ابن عبد الأعلى يحدث بهذا مقطوعاً ، وحدثنا بطوله من أصل كتابه مع رغيف الوراق . قال البيهقي : وروي ذلك من حديث عائشة وأبي هريرة وما ذكرنا هو أمثل الأسانيد^(١) .

قلت : سمعت شيخنا الحافظ أبا عبدالله محمد بن عثمان^(٢) يقول : محمد بن علي بن الوليد السُّلْمَيْ البصري ، روى أبو بكر البيهقي حديث الضب من طريقه بإسناد نظيف ، ثم قال البيهقي : «الحمل فيه على السلمي هذا». قال أبو عبدالله : «قلت : صدق والله البيهقي ؛ فإنه خبر باطل» .

قلت^(٣) : ومما يشهد ببطلانه وكذبه قطعاً أن غزوة تبوك كانت بعد أن استوثقت^(٤) أرض العرب إسلاماً وأسلم حاضرهم وباديرهم ، وفي هذا الخبر

(١) في المطبوع «الإسناد» .

(٢) كلام الذهبي في «الميزان» (٣ / ٦٥١)، و«المغني» (٢ / ٦١٦) .

(٣) هذا كلام الإمام ابن القيم رحمة الله ، وهو كلام بديع من باب نقد المتن ، ولقد برع هو وشيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الباب ، وعلى هذا ألف ابن القيم كتابه البديع «المنار المنير» وفيه بعض التسريع في إطلاق الأحكام الإجمالية .

(٤) في نسخة (ب) : «استوسعـت» .

أن سُليمًا (جاءت) لحرب رسول الله ﷺ بعد تبوك، وهذا من المحال؛ فتبأً لواضعه ما كان أجهله بسيرة رسول الله ﷺ وأيامه، وسُليمٌ أوبعت مع رسول الله ﷺ إسلامًا ودخلت معه يوم الفتح، ولما مرت على أبي سفيان عند خطم الجبل سأله العباس عم رسول الله ﷺ؛ فقال: من هؤلاء؟ قال: سليم. فقال أبو سفيان: مالي ولسليم وسليم^(١) ألفت ذلك [اليوم] مع من ألف؛ فكيف يجتمع منهم بعد ذلك وبعد غزوة تبوك ألف ضارب سيف وحامل رمح ويجهلون لحرب رسول الله ﷺ، وهذا من معجزات رسول الله ﷺ أنه ما كَذَبَ عليه أحدٌ إِلَّا وَكَشَفَ اللَّهُ سُترَهُ وَبَيَّنَ أَمْرَهُ، وكان في نفس حديثه ما يبيّن له كذبه، عرفه من عرفة وجهله من جهله؛ فالحمد لله الذي أكمل لنا ديننا وأتَمَ علينا نعمته ورضي لنا الإسلام ديناً^(٢).

(١) راجع: «البداية والنهاية» (٤ / ٢٨٩).

(٢) حديث الضَّبْ، رواه البهقي في «الدلالل» كما مرّ، وأبو نعيم في «الدلالل» (٢٧٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ٦٨)، و«الصغير» (٢ / ٦٤)، وابن عدي في «الكامل»، والحاكم في «المعجزات»، وابن عساكر، كلهم من طريق محمد بن علي بن الوليد وهو شيخ الطبراني وابن عدي، وأشار لهذا الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٩٤)، وعزاه الدميري في «حياة الحيوان» أيضًا (٢ / ٧٨) للدارقطني، ونمى إلَيَّ أن جزءً للطبراني طبع حديثاً فيه.

والحديث كَذَبَه ابن القيم، والذهبي، والمزي، وابن دحية، والعجلوني؛ كما في «كشف الخفاء» (٢ / ٤٧).

أما نقد المتن؛ فتكلّم عليه ابن القيم والمزي.

ولكن السيوطي قال في «الخصائص» (٢ / ٦٥): لكن للحديث طريق آخر عند أبي نعيم عن غير محمد بن علي ولم أجده في المطبوع (إذ المطبوع مختص)، =

فصل

وأما حديث الناقة؛ فرواه الحاكم في «المستدرك» من حديث يحيى ابن عبدالله المصري عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه؛ قال:

كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ؛ إذ دخل أعرابي جهوري على ناقة حمراء، فأناخ بباب المسجد فدخل فسلم، فقالوا^(١): يا رسول الله! إن الناقة مسروقة^(٢). قال: أثم بيّنة؟ قالوا: نعم. قال: يا علي! خذ حق الله من الأعرابي إن قامت عليه البيينة. فأطرق الأعرابي ساعة؛ فقال: قم يا أعرابي لأمر الله وإلا فادل بحُجّتك. فقالت الناقة من خلف الباب: والذي بعثك بالحق؛ إن هذا ما سرقني ولا ملکني أحد سواه. قال: يا أعرابي! بالذى أنطقها ما قلت؟ قال: قلت: اللهم إنك لست برب استحدثناك وذكر باقى الخبر^(٣).

= وطريق آخرى عن علي بن أبي طالب أخرجه ابن عساكر، والله أعلم.
ومحمد بن علي بن الوليد قال ابن حجر عنه في «اللسان» (٥ / ٢٩٢)، قال الإسماعيلي في «معجمه» (رقم ١١٢): «بصري منكر الحديث»، ومدار الحديث عليه، قال الطبراني عقبه: «لم يروه عن داود بن أبي هند بهذا التمام إلا كهمس، ولا عنه إلا معتمر، تفرد به محمد بن علي».

(١) في نسخة (ب): «فقال».

(٢) في نسخة (ب): «سرقت».

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٦١٩)، وحكم الذهبي في «الميزان» (٤ / ٣٩٠)، وابن حجر في «اللسان» (٦ / ٢٦٥) عليه بالوضع، والحديث =

ثم قال الحاكم: «رواة هذا الحديث ثقات، ويحيى لست أعرفه بعدالة ولا جرح».

قال أبو عبدالله محمد بن عثمان: «هو الذي اختلقه»^(١).

قلت^(٢): قبح الله واضعه ما أجهله بشرع الله ودينه؛ فإن هذه الناقة لم يدعها أحد ولا جاء الذي سرقت منه. فقال: هذا سرق ناقتي. وحد السرقة لا يقام إلا إذا ادعى المسروق منه السرقة. وطالب بالمال، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن ليقيم هذه السرقة بمجرد قول القائل هذه الناقة مسروقة، ولا ببيانه تشهد أنها مسروقة ما لم يأت مالكها يدعى ذلك ويطلب بها.

= فيه يحيى بن عبدالله المصري، قال الذهبي: ذكر حديثاً باطلًا بيقين؛ فلعله افتراه، والحديث أخرجه الطبراني في «الدعاء» (رقم ١٠٥٤)، وفيه سعيد بن موسى الأزدي الحمصي، وهو متهم بالوضع أيضاً (يراجع: «المجرورين» ١ / ٣٢٦)، و«السان الميزان» ٦ / ٦٥)، وقال السيوطي في «الخصائص» ٢ / ٥٨): «لل الحديث طريق آخر أخرجه الطبراني بسند فيه مجاهلون عن زيد بن ثابت».

قلت: فيه هارون بن يحيى الحاطبي متكلم فيه، وفروة بن عبدالله وزكريا بن إسماعيل بن يعقوب، وأبواه إسماعيل لم أقف على ترجمتهم، ولعلهم المرادون من قول السيوطي: «فيه مجاهلون»، ونقل ابن القيم رحمة الله الحديث من «تلخيص الذهبي» لا من «المستدرك».

(١) كذا في «تلخيص الذهبي»، ونقله عنه ابن الملقن في «مختصر استدراك الذهبي» (٢ / ١٠٨٠)، وزاد: «والخبر كذب»، وقال الذهبي في «الفضائل» (ص ٣) بعد قول الحاكم: «لست أعرفه»، قال: «قلت: هو الذي وضعه هذا لا نجاه الله».

(٢) أي الإمام ابن قيم الجوزية.

فصل

وأما حديث نزول المائدة^(١) عليه وعلى إلياس وأكلهما منها؛ فرواه الحاكم في «مستدركه»: حدثنا أحمد بن سعيد المعداني [ببخارى] حدثنا عبدالله بن محمود [حدثنا عبدالان بن سيار] حدثنا أحمد بن عبدالله البرقى حدثنا يزيد بن البلوى ثنا أبو إسحاق الفزارى عن الأوزاعى عن مكحول عن أنس؛ قال:

كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزل منزلًا؛ فإذا رجل في الوادي يقول: اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة المغفورة المثاب لها. فأشرفت على الوادي؛ فإذا رجل طوله ثلاثة ذراع وأكثر، فقال (لي)^(٢): من أنت؟ قلت: أنس خادم رسول الله ﷺ. فقال: إين هو؟ قلت: هو هذا يسمع كلامك. قال: فأته وأقرئه مني السلام، وقل له: أخوك إلياس يقرئك السلام. فأتيت النبي ﷺ فأخبرته؛ فجاء حتى عانقه، [ثم]^(٣) قعداً يتحدثان؛ فقال [له]^(٤): يا رسول الله! إني إنما أكل في كل سنة يوماً وهذا يوم فطري؛ فأكل وأنا وأنت؟ فنزلت عليهما مائدة من السماء عليها خبزٌ وحوت وكوفس^(٥)، فأكلنا وأطعماني وصلينا العصر ثم ودعه، ثم رأيته [مرّ]^(٦) على السحاب نحو السماء.

قال الحاكم: «هذا صحيح الإسناد»^(٧).

(١) في نسخة (أ): «الماء».

(٢) ما بين المعقوقتين سقط من الأصلين، وأثبته من المطبوع.

(٣) هو بقل كثير المنافع (القاموس)، و«اللسان» (٦ / ١٩٦).

(٤) في المطبوع: (ولم يخرجاه).

قال أبو عبدالله الحافظ: «بل موضوع قبح الله واضعه، وما كنت أحسب ولا أجوز أن الجهل يبلغ بالحاكم إلى أن يُصَحِّحَ هذا، [وافتته] فإذا ما أن يكون البلوي افتراء أو ابن سيار»^(١).

(١) الحديث رواه الحاكم (٢ / ٦١٧)، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٥ / ٤٢١ - ٤٢٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٩٩ - ٢٠٠) من طريق ابن أبي الدنيا، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥ / ١٥٣١ - ١٥٣٠ / رقم ٩٩٨)، وفي إسناده يزيد بن يزيد البلوي، وسيأتي الكلام حوله.

والحديث قال عنه ابن الجوزي في «الموضوعات» بعد أن ذكر الكلام في يزيد: «روى أبو بكر النقاش أن محمد بن إسماعيل البخاري سئل عن الخضر والإبل؛ هل هما في الإحياء؟ فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مئة سنة من هو على الأرض أحد» اهـ.

وقال البيهقي في «الدلائل»: «هذا حديث ضعيف بمرة»، والعجب أن الحاكم أبا عبدالله النسابوري أخرجه في «مستدركه» على «الصحيحين»، وهذا مما يستدرك به على «المستدرك»؛ فإنه حديث موضوع مخالف للأحاديث الصالحة من وجوهه، ومعناه لا يصح أيضاً؛ فقد تقدم في «الصحيحين»؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله خلق آدم طوله ستون ذراعاً في السماء...» إلى أن قال: «ثم لم ينزل الخلق ينقص حتى الآن»، وفيه أنه لم يأت إلى رسول الله حتى كان هو الذي ذهب إليه، وهذا لا يصح لأنَّه كان أحق بالسعى إلى بين يدي خاتم الأنبياء، وفيه أنه يأكل في السنة مرة، وقد تقدم عن وهب أنه سلبَ الله لذة المطعم والمشرب، وفيما تقدم عن بعضهم أنه يشرب من زمزم كل سنة شربة تكفيه إلى مثلها من الحول الآخر، وهذه أشياء متعارضة وكلها باطلة لا يصح شيء منها، هذا كلام ابن كثير في «البداية» (١ / ٣١٥).

ويزيد بن يزيد البلوي ذكره في «الميزان» (٤ / ٤٤١)، و«اللسان» (٦ / ٢٩٠)؛ قال الذهبي عن الحديث: «باطل».

فصل

وأما حديث «لولا محمد ما خلقت آدم ولا خلقت الجنة والنار»؛ ففي
الباب حديثان موضوعان:

أحدهما: قال الحكم: حدثنا علي بن حمشاد ثنا هارون بن العباس
الهاشمي ثنا جندل بن والق ثنا عمرو بن أوس ثنا ابن أبي عروبة عن قتادة
عن ابن المسيب عن ابن عباس؛ قال:

والحديث حكم بوضعه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١٩٨)، وابن عراق في
«تنزيه الشريعة» (١ / ٢٣٤)، والغفروز آبادي في «خاتمة سفر العادة» (ص ١٤٢).
وقد رمى الذهبي التهمة على عبдан بن سيار؛ كما في «الميزان» (٢ / ٦٨٥)،
فقال: «روى حديثاً موضوعاً وأشار لحديث الحكم ولا أعرفه»، والحقيقة أن ابن أبي
الدنيا (كما نقل ابن الجوزي عنه) لم يروه من طريق عبдан هذا؛ فتبقى الجنائية في
يزيد، والله أعلم.

وقد انتقد الذهبي الحكم نقداً شديداً كما مر في «تلخيص الحكم»، وقال
أيضاً في «الميزان»: «فما استحب الحكم من الله تعالى يصح مثل هذا»، وعزاه
صاحب «كتن العمال» (١٤ / ١٥ - ١٧) لابن عساكر عن وائلة بن الأسعق، ونقل عنه
قوله فيه: «هذا حديث منكر ليس بالقوى، وحكم عليه ابن كثير في «البداية والنهاية»
(١ / ٣٣٨، ٣٣٩) عليه بالوضع، ونسبة ابن عراق لابن شاهين من طريق خير بن
عرفة، وقال: (مجهول).»

انظر: «تنزيه الشريعة» (١ / ٢٣٦)، ووردت في حياة الخضر وإلياس مقاطع
لم تثبت، كما تراه في «فضائل القرآن» لأبي الفضل الرازمي (رقم ١٣٤، ١٣٥)،
ووردت شواهد لقول موسى عليه السلام فيه: «اجعلني من أمة محمد المرحومة»
خرجتُها وتكلمتُ عليها في تحقيري لكتاب «المواقف» للشاطبي، يسر الله نشره.

أوحي الله إلى عيسى أن آمن بمحمد وأمر^(١) من أدركه من أمتك أنْ
يؤمنوا به؛ فلولا محمد ما خلقت آدم ولا الجنة والنار، ولقد خلقت العرش
على الماء فاضطرب؛ فكتبت عليه لا إله إلا الله فسكن».

ثم قال: صحيح. قلت: وسقط من النسخة محمد رسول الله.

قال أبو عبدالله محمد بن عثمان: أظنه موضوعاً على سعيد^(٢).
والحديث الثاني من روایة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن
جده [عن عمر بن الخطاب]^(٣) عن النبي ﷺ:

لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب! أسألك بحق محمد لما غفرت
لي. قال: وكيف عرفت محمداً؟ قال: لأنك لما خلقتني بيديك ونفخت في
من روحك؛ رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله
محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق

(١) في نسخة (ب): «ومر».

(٢) الحديث رواه الحاكم (٢ / ٦١٤ - ٦١٥)، والراوي عن سعيد (ابن أبي
عروبة) هو عمرو بن أوس الأنصاري، قال الذهبي عنه في «الميزان» (٣ / ٢٤٦):
«يجهل حاله، أتى بخبر منكر أخرجه الحاكم في «مستدركه» وأظنه موضوعاً، ووافقه
ابن حجر في «اللسان» (٤ / ٣٥٤)، فأقره. وقال الذهبي في «رسالة في الفضائل»
(ص ١): «قلت: كلا والله ما تفوه به ابن أبي عروبة»، والسقط الذي تكلم عليه ابن
القيم موجود في المطبوع، ولعل نسخة الشيخ تختلف عن المطبوعة؛ إذ مررت علينا
عدة اختلافات، والله أعلم.

وانظر: «السلسلة الضعيفة» (رقم ٢٨٠).

(٣) سقطت من الأصلين، واستدركته من مطبوع «المستدرك».

إليك . قال : صدقت يا آدم ، ولو لا محمد ما خلقتَ^(١) .

(١) الحديث رواه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٦١٥) ، والبيهقي في «الدلالل» (٥ / ٤٨٩) ، وابن عساكر عن طريق الحاكم ، كلهم من طريق عبدالله بن مسلم الفهري ثنا إسماعيل بن مسلم ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر؛ قال شيخ الإسلام في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص : ٦٩)

«رواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه ؛ فإنه نفسه قد قال في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» (رقم ٩٧) : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه» .

قال ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» (ص ٣٦) في معرض رده على السبكي : «وإني لأتعجب منه - أي السبكي - كيف قلد الحاكم فيما صححه من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم الذي رواه في التوسل ، وفيه قول الله لآدم : «ولولا محمد ما خلقتك» ، مع أنه حديث غير صحيح بل الحديث ضعيف الإسناد جدًا ! وقد حكم عليه بعض الأئمة بالوضع ، وليس إسناده من الحاكم إلى عبد الرحمن بن زيد ب صحيح ، بل هو مفتuel على عبد الرحمن كما سنبينه ، ولو كان صحيحًا إلى عبد الرحمن لكان ضعيفًا غير محتاج به ؛ لأن عبد الرحمن في طريقه ، وقد أخطأ الحاكم في تصحيحه وتناقض تناقضًا فاحشًا كما عرف له ذلك في موضوعه ؛ فإنه قال في كتاب «الضعفاء» بعد أن ذكر عبد الرحمن منهم ، وقال ما حكى عنه فيما تقدم أنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه ، قال في آخر هذا الكتاب : «فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندي جرهم لأن الجرح لا يثبت إلا ببينة ؛ فهم الذين أبين جرهم لمن طالبني به ، فإن الجرح لا تستحله تقليدًا ، والذي اختاره لصاحب هذا الشأن أن لا يكتب حديث واحد من هؤلاء الذين سميتهم ؛ فالراوي لحديثهم داخل في قوله ﷺ «من حدد بحديث وهو يرى =

= أنه كذب؛ فهو أحد الكذابين»، هذا كله كلام الحاكم أبي عبد الله صاحب «المستدرك»، وهو متضمن أن عبد الرحمن بن زيد قد ظهر له جرمه بالدليل، وأن الراوي لحديثه داخل في قوله عليه السلام: «من حديث بحديث وهو يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكذابين» اهـ.

عبد الرحمن هذا ضعيف عند أهل العلم.

قال يحيى بن معين في «سؤالات ابن طهمان» (رقم ٤٨): «بنوزيد بن أسلم؛ عبد الرحمن وعبد الله ليس فيهم ثقة»، وضعفه في «تاريخ الدارمي» (رقم ٥٢٧)، و«سؤالات ابن الجنيد» (رقم ٣٦)، و«تاريخ الدوري» (٢ / ٢٢)، وقال البخاري في «تاريخه» (٥ / رقم ٢٩٢٢)، و«ضعفاته» (رقم ٢٠٨): «ضعفه علي بن المديني جداً»، وكذلك قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ / رقم ١١٠٧)، وضعفه أحمـد؛ كما في «العلل» (١ / ٢٦٥ - لابنه)، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٣٦٠)، وضعفه الشافعي وأبوزرعة؛ كما في «التهذيب الكمال» (١٧ / ١١٨).

وكذلك ابن سعد يضعفه جداً في «طبقاته» (٥ / ٤١٣).

وقال الطحاوي: «حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف».

وقال ابن حبان في «المجرودين» (٢ / ٥٧): «وكان يقلب الأخبار وهو لا يعلم

حتى كثـر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناده الموقوف؛ فاستحق الترك».

وقال أبو نعيم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة، وقال في «ضعفاته» (رقم

١٢٢): «لا شيء».

وقال ابن خزيمة: «ليس هو من يحتاج أهل الحديث بحديثه لسوء حفظه،

وهو رجل صناعته العبادة والتقصيف، ليس من أحوالـس الحديث».

وقال ابن الجوزي: «أجمعوا على ضعفه».

راجع: «التهذيب» (٦ / ١٦٢).

=

قال الحاكم: صحيح.

[قال (شيخ الإسلام) ابن تيمية ومحمد ابن عثمان: بل موضوع. زاد محمد: وعبدالرحمن واه].

قال الحاكم: وهو أول حديث ذكرته له في هذا الكتاب وفيه مجهول، وهو عبدالله بن مسلم الفهري، لا ندرى من هو عن إسماعيل بن مسلمة عن عبد الرحمن بن زيد.

فصل

وأما (حديث) تكليم حماره يغفور له؛ فرواه محمد بن مزيد^(١) أبو جعفر مولى بنى هاشم عن أبي حذيفة موسى بن مسعود عن عبدالله بن

وأما حال عبدالله بن مسلم الفهري، قال الذهبي في «التلخيص»: «لا أدري من هو»، وقال عنه في «الميزان» (٢ / ٥٠٤): «روى خبراً باطلًا»، وقال في «الفضائل»: «أظنه موضوعاً»، وأيده ابن حجر في «اللسان»، وزاد عليه: «لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله؛ فإنه من طبقته»، أي: عبدالله بن مسلم بن رشيد.

وهذا كما قال ابن حبان في «المجرورين» (٢ / ٤٤): «متهماً بوضع الحديث» «الميزان» (٢ / ٥٠٣)، و«اللسان» (٣ / ٣٥٩ - ٣٦٠).

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» وفي «الصغير» (٢ / ٨٢ - ٨٣)، وقال: «لم يرو عن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرد به أحمد بن سعيد»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٥٣): «فيه من لم أعرفهم».

والحديث حكم ببطلانه ووضعه ابن تيمية، والذهبى، وابن عبد الهادى، وابن حجر، والألبانى في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٢٥) وغيرهما، وأما من حكم بضعفه؛ فكثير جداً.

(١) في نسخة (أ): «يزيد»!

حبيب الهذلي عن أبي عبد الرحمن السُّلْمَيِّ عن أبي منظور وكانت له صحبة؛ قال:

لما فتح الله عز وجل على نبِيِّهِ خيير أصابه أربعة أزواج نعال، وأربعة أزواج خفاف، وعشرة أواقِي ذهب وفضة، وحماراً. قال: فكلمَه النبي ﷺ؛ فقال له: ما اسمك؟ قال: يزيد بن شهاب، أخرج الله من نسل جدي ستين حماراً كلهم لم يركبهم إلا نبِيٌّ، ولم يبق من نسل جدي غيري ولا من الأنبياء غيرك، أتوقعك أن ترکبَنِي وقد كنتُ قبلك لرجل من اليهود، وكنتَ أَعْثُرَ به عمداً، وكان يجعِّب بطني ويضرب ظهري. فقال له النبي ﷺ: قد سميتك يعفوراً^(١)، يا يعفور! أتشتهي الإناث؟ قال: لا، وكان رسول الله ﷺ يركبه في حاجته، فإذا نزل عنه بعث به إلى باب الرجل فيأتي الباب فيقرعه برأسه، فإذا خرج إليه صاحب الدار أومأ إليه أن أجب رسول الله ﷺ، فلما قبض رسول الله ﷺ؛ جاء إلى بئر كانت لأبي الهيثم بن التيهان، فتردَّى فيها؛ فصارت قبره؛ جَزَعاً على رسول الله ﷺ^(٢).

(١) في نسخة (أ): «يعفور».

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجرورين» (٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩)، وأبو موسى المديني وأبو طاهر المخلص في «تخریج كتاب ترکة النبي ﷺ» - كما في «الإصابة» (٣ / ١٨٦) -، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٩٣)، ولكنه قال: «فإنه لم يقصد إلا القدح» إلخ ما نقله المصنف عنه، وقال أبو موسى بعد تخریجه: «هذا حديث منكر جداً، إسناداً ومتناً، لا أحل لأحدٍ أن يرويه عَنِّي إلا مع كلامي عليه»، وأدرجه ابن القيسري في «المعرفة في الأحاديث الموضوعة» (رقم ٦٣٢)، وقال: «فيه محمد بن مزيد».

قلت: محمد بن مزيد ذكره الذهبي في «الميزان» (٤ / ٦٧)، وقال: «قال ابن

رواه أبو حاتم بن حبان في كتاب «المجروحين» له من حديث هذا الكذاب الدجال محمد بن مزيد، ثم قال: «هذا حديث لا أصل له، وإن سناه ليس بشيء، ولا يجوز الاحتجاج بهذا الشَّيخ».

وقال أبو الفرج بن الجوزي في «موضوعاته»:
«هذا حديث موضوع؛ فلعن الله واضعه، فإنه يقصد القدح في الإسلام والاستهزاء به».

قلت: هذه الأحاديث وأمثالها هي التي جرأت الزنادقة والملحدة على الطعن في الإسلام والقدح في الدين؛ فالجناية على الإسلام بالوضاعين والكذابين يضاهي الجنائية عليه من الزنادقة والطاعنين، والله عز وجل يؤيد من ينافح عن رسوله تأييداً خاصاً ويفتح له في معرفة^(١) نقد الحق من الباطل فتحاً بيّناً، وذلك من تمام حفظه لدینه وأنه لا يزال من عباده

= حبان: لا يجوز الاحتجاج به».

والحديث أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٣٢٦)، وأورده السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٢٧٦) وأيّد وضعه، ولكنه أورده في كتابه «الخصائص» (٢ / ٦٤)، مع أنه ادعى أنه نَزَّه كتابه عن الأحاديث الموضوعة، والمطلع على هذا الكتاب يتبيّن له خلاف هذا الأمر، والحقيقة أن الكتاب موسوعة للخصائص المحمديّة، شاملًا الحديث الصحيح والضعيف والموضوع لأن السيوطي يميل بمؤلفاته إلى الموسوعية والجمع دون التحقيق والنقد، وهو (أي: السيوطي) رحمة الله أفاد وأجاد في جمع المتفرق في الباب الواحد وهو صاحب الموسوعات الكبيرة؛ كـ«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«الدر المتشور» وغيرها من المؤلفات رحمة الله.

(١) في نسخة (ب): «معرفته».

طائفة قائمة بنصره إلى أن يأتي أمرُ الله، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه.

فصل

وأما حديث حياة الخضر؛ فقد ورد فيه عدّة أحاديث لا يصح منها عن رسول الله ﷺ حديث واحد، ولو لا الإطالة؛ لسقناها وذكرنا أحوال رواثها، وقد ذكر تلك الأحاديث أبو الحسين ابن المنادي^(١) أحد أئمّة الإسلام [وبيّن بطلانها، ثم قال: «والخضر وإلياس مضيا لسبيلهما، وقد روي عن أهل الكتاب】 أنه شرب من ماء الحياة ولا يوثق بقولهم.

قال: وجميع الأخبار في ذكر الخضر واهية الصدور والأعجاز، ولا تخلو من أمرین:

● إما أن تكون أدخلت من حديث بعض الرواية المتأخرین
استغفالاً.

● وإما أن يكون القوم عرّفوا حالها فرووها على جهة التعجب؛ فنسبت إليهم على جهة التحقيق. قال: وأكثر المغفلين مغرورون بأن الخضر باقي والتخليد لا يكون لبشر، قال عز وجل: «وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّنْ

(١) هو الإمام المقرئ، الحافظ، أبو الحسين، أحمد بن جعفر بن المنادى، البغدادي، صاحب التواليف، وهو مقرئ جليل غاية في الإتقان، نهاية في علم العربية، وكان فصيح اللسان، صاحب سنية، صلب الدين، من الثقات ومن العلماء بالأثار، توفي سنة (٣٣٦هـ).

انظر: «تاريخ بغداد» (٤ / ٦٩ - ٧٠)، «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٨٤٩ - ٨٥٠)،
«طبقات الحنابلة» (٢ / ٣ - ٦)، «بغية الوعاة» (١٣٠)، «شذرات الذهب» (٢ / ٣٤٣)،
«سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٣٦١).

قَبْلَكَ الْخَلْدَ»، ثم ذكر عن إبراهيم الحربي أنه سُئل عن تعمير الخضر^(١)؛
فأنكر ذلك، وقال:

هو متقادم الموت. قال: وسائل غيره عن تعميره وأن طائفه من أهل
زماننا^(٢) يرونها ويررون عنده؛ فقال: من أحوال على غائب لم يتصف منه وما
ألقى ذكر هذا بين الناس إلا الشيطان^(٣).

وقد سُئل محمد بن إسماعيل البخاري عن الخضر وإلياس: هل هما
في الأحياء؟ فقال: «وكيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ «لا يبقى على رأس
مئة سنة ممن هو على ظهر^(٤) الأرض أحد»^(٥)»، حكاه أبو الفرج بن الجوزي
عنه.

قال أبو الفرج: «وقد اغتر خلق كثير من المهوسين أنَّ الخضر حيٌّ
إلى اليوم، وروى أنه التقى بعلي بن أبي طالب وبعمر بن عبد العزيز، وأنَّ
خلقًا كثيراً [من الصالحين]^(٦) رأوه^(٧)، وصنف بعضُ من سمع الحديث ولم

(١) في نسخة (أ): «تعميره».

(٢) في نسخة (أ): «من أهل العلم زماننا» بزيادة: «العلم» !!

(٣) نقل ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٩٩) كلام ابن المنادي.

(٤) في نسخة (ب): «وجه».

(٥) أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (رقم ١١٦، ٥٦٤، ٦٠١)، وغيره عن
ابن عمر رضي الله عنهما، ومقوله البخاري السابقة عند ابن الجوزي في
«الموضوعات» (١ / ٢٠٠).

(٦) ما بين المعقوقتين زيادة من «الموضوعات» (١ / ١٩٧).

(٧) في نسخة (ب): «رواه» !!

يعرف عِلْلَه كتاباً جمع فيه ذلك ولم يسأل عن أسانيد ما نقل ، وانتشر الأمر إلى أن جماعة من المتصفين^(١) بالزهد يقولون : رأيناه وكلمناه ، فواعجبأَ أَهْلَمْ (فيه) عَلَمَة يعْرَفُونَهُ بِهَا^(٢) ، وهل يجوز لِعَاقِلٍ أَنْ يَلْقَى شَخْصاً فِي قَوْلِ لَهُ الشَّخْصُ^(٣) : أَنَا الْخَضْرُ فِي صَدَقَةٍ؟!^(٤)

ثُمَّ ساق الأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةَ فِي ذَلِكَ ، وَبَيَّنَ أَنَّهَا باطِلَةٌ مَوْضِعَةٌ^(٥) .

[وَسَمِعْتُ شِيْخَ الْإِسْلَامَ^(٦) أَبْنَ تِيمِيَّةَ يَحْتَجُ عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَلَيْسَ فِي الْأَحْيَاءِ ، بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ فِي دُعَائِهِ : «اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةَ لَا تَعْبُدُ فِي الْأَرْضِ»^(٧) ، وَلَمْ يَكُنْ الْخَضْرُ فِيهِمْ ، إِنَّمَا كَانُوا ثَلَاثَ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ كَلْمَهُ أَصْحَابِهِ^(٨) ، قَالَ : وَقَدْ قَالَ الْخَضْرُ لِمُوسَى : «هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ»^(٩) ؛ فَفَارَقَ مُوسَى كَلِيمَ الرَّحْمَنَ ، ثُمَّ أَصْبَحَ يَطْوُفُ عَلَى كُلِّ مَجْهُولٍ وَكُلِّ جَاهِلٍ لَا يَعْرِفُ دِينَ الْإِسْلَامَ وَيَصَابِهِمْ وَيَجْتَمِعُ بَهُمْ ، وَيَتَرَكُ

(١) فِي مُطَبِّعِ «الْمَوْضِعَاتِ» : «الْمَتَصْنِعِينَ» .

(٢) فِي نَسْخَةِ (أَ) : «يَعْرَفُونَهَا» .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةً مِنْ «الْمَوْضِعَاتِ» (١ / ١٩٨) .

(٤) «الْمَوْضِعَاتِ» (١ / ١٩٧ - ١٩٨) .

(٥) ذَكَرَ أَبْنُ الْجُوَزِيِّ الْأَحَادِيثَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْخَضْرِ فِي «الْمَوْضِعَاتِ» (١ / ١٩٣ - ١٩٩) .

(٦) فِي نَسْخَةِ (بَ) : «الشِّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ» .

(٧) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمُ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢ / ٨٤ - النُّوْيِّ) ، وَأَحْمَدُ (١)

/ ٣٠ ، ٣٢) مِنْ حَدِيثِ عُمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٨) ذَكَرَ مُثْلِذَكَ أَبْنَ الْقَيْمِ فِي «الْمَنَارِ الْمَنِيفِ» (٦٨) .

المساجد والجماعات والجماعات والجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟!

قال: ومن قال: رأيت الخضر؛ فإماً كاذبٌ، وإماً ملبوسٌ^(١) بأنْ يرى جنِيًّا يقول [له]: أنا الخضر؛ فِي صَدَقَه بجهله.

قلت: وقد يكون اسم ذلك الجنى الخضر كما يسمى به الإنس كثيراً، وقد يرى شخصاً مجھولاً فيقول له ذلك الشخص: أنا الخضر فيصدقه، وهذا كله سبب الجهل وقلة العلم، وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «رأيتمكم ليلتكم هذه؛ فإنه على رأس مئة سنة لا يبقى على الأرض من هو اليوم على ظهر الأرض»^(٢) يريد النبي ﷺ انخراط ذلك القرن.

قال شيخ الإسلام^(٣): «لو^(٤) كان الخضر حيًّا لوجب عليه أن يتبع النبي ﷺ ويكون معه ويجاحد الكفار معه ولا يتخلف عنه، كما أنَّ موسى وعيسى وسائر الأنبياء لو كانوا أحياء؛ لوجب عليهم اتباعه والجهاد معه»^(٥) [].
ويدل على ما قال [شيخنا] قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنَّ بِهِ

(١) رسمها ناسخ (أ) هكذا: «مكبوش» !!

(٢) في نسخة (ب): «على ظهرها أحد»، والحديث أخرجه البخاري في «الصحيح» (رقم ١١٦، ٥٦٤، ٦٠١) وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) في نسخة (ب): «الشيخ تقى الدين».

(٤) في نسخة (ب): «ولو».

(٥) نحوه في «مجموع الفتاوى» (٢٧ / ١٠٠).

وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَقْرَرْتُمْ وَأَخْذُتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَأَشَهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ^(١) . قال ابن عباس: «ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه العهد لئن بعث محمدًّا وهو حيٌّ ليؤمن به، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمدًّا وهم أحياء ليؤمنن به وليتبعنَّه»^(٢)؛ فالحضر إن كان نبياً وجب عليه أن يتبع محمداً^{عليه السلام} ويكون معه وبنصره، وإن كان ولياً؛ فكذلك، [قال شيخنا: «ولو كان الحضر حيًّا كما يقول من يزعم ذلك^(٣)؛ لم يجز لنا أن نأخذ عنه شيئاً من الدين، لأنَّ ما يقوله إن كان مخالفًا لما جاء به محمد^{عليه السلام}؛ لم يَجُزْ لنا قبوله، وإن كان موافقاً له؛ فإنما قبلنا ما جاء به محمد^{عليه السلام}؛ فائي حاجة بنا إلى الحضر؟!»^(٤) .

(١) آل عمران: ٨١.

(٢) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٣ / ٣٣١)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (ص ٣٧٠ - تفسير آل عمران)، وابن المنذر؛ كما في «الدر المثور» (٢ / ٤٧) عن ابن عباس بنحوه.

وذكره ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٣٨٦) عن علي وابن عباس، ولم يعزه لأحد.

(٣) بعدها في نسخة (ب): «لم يزعم ذلك».

(٤) آخر قولـيـ شـيخـ الإـسـلـامـ ماـ نـقـلـهـ تـلـمـيـذـهـ عـنـ هـنـاـ،ـ وـلـذـاـ قـالـ فـيـ «ـمـجـمـوعـ الـفـتاـوىـ»ـ (٢٧ـ /ـ ١٠٠ـ)ـ:ـ «ـوـالـصـوـابـ الـذـيـ عـلـيـهـ الـمـحـقـقـوـنـ أـنـهـ مـيـتـ،ـ وـأـنـهـ لـمـ يـدـرـكـ الـإـسـلـامـ»ـ،ـ وـهـذـاـ يـخـالـفـ مـاـ قـرـرـهـ فـيـ «ـمـجـمـوعـ الـفـتاـوىـ»ـ (٤ـ /ـ ٣٣٧ـ)ـ،ـ وـفـيـ كـتـابـ الـزـيـارـةـ»ـ (صـ ٤٢ـ)،ـ وـذـكـرـ اـبـنـ الـقـيـمـ فـيـ «ـأـسـمـاءـ مـؤـلـفـاتـ شـيخـ الـإـسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ»ـ (رـقـمـ ٥٢ـ)ـ ضـمـنـ مـؤـلـفـاتـهـ «ـرـسـالـةـ فـيـ الـخـضـرـ؛ـ هـلـ مـاتـ أـمـ هـوـ حـيـ؟ـ»ـ،ـ وـلـعـلـ اـبـنـ الـقـيـمـ يـنـقـلـ مـنـهـ هـنـاـ،ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

قال^(١): «وأكمل مراتب الخضر لو كان حيًّا أن يكون من جملة أتباعه الواقفين على^(٢) شريعته وأمره ونهيه».

قال : «ومن اعتقد أنَّ أحداً يكون مع محمد صلوات الله عليه كما كان الخضر مع موسى ؛ فهو كافر يستتاب ، فإن تاب إلا قتل ؛ فإن الخضر قال لموسى^(٣) : إني على علمٍ من علم الله علّمانيه الله لا تعلم ، وأنت على علمٍ من علم الله علّمكه الله لا أعلم^(٤)». ولو قال هذا أحد لرسول الله صلوات الله عليه من بعث إليه كفر ، قال : وموسى لم يكن مبعوثاً إلى الخضر ، ولهذا لم يعرفه الخضر حين سلم عليه حتى عرّفه بنفسه وقال : أنا موسى . فقال له الخضر : موسى بنى إسرائيل ؟ فقال : نعم .

قال : ومن جهل هؤلاء الضلال أنهم يزعمون أنه نقيب الأولياء ، وأنه يعرف كل ولی لله ومكانه واسمها وحاله ، وقد خفي عليه موسى كليم الرحمن الذي طبق ذكره الأرض ؛ فلم يعرفه حتى تعرف إليه^(٥) .

(١) في نسخة (أ) : «فقال» .

(٢) في نسخة (أ) : «الموافقين مع» .

(٣) في نسخة (ب) : «موسى» .

(٤) قطعة من حديث طويل جدًا ، أخرجه البخاري في «الصحيح» (رقم ١٢٢ ، ٣٢٧٨ ، ٣٤٠١ ، ٤٧٢٥ ، ٤٧٢٧ ، ٦٦٧٢) ، ومسلم في «صححه» (رقم ٣٢٨٠) ، وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) لشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيل بديع على بواطيل من يتمسك بقصة الخضر من المبتدعة والصوفية ، تراه في «مجموع الفتاوى» (١١ / ٤٢٠ وما بعدها) ، وكذا فعل الإمام القرطبي في «تفسيره» (١١ / ٢٥ و ١١ و ٣٩ / ٧ و ٤١ ، ٤٠) ، وأتتى على ذكرها بتفصيل وتأصيل في كتابي «من قصص الماضيين» (ص ٣٣ - ٤٤) .

.....

ومسألة حياة الخضر وعدمها تكلم فيها العلماء والأئمة قديماً، ولبعضهم تصنيفات مستقلة حولها، مثل: ابن المنادي، وقد مضت ترجمته، ومثل: عبدالمغيث ابن زهير الحربي (ت ٥٨٣هـ)، وقد جنح فيه إلى إثبات حياته، ولشيخ الإسلام فيما ذكر تلميذه ابن القيم في «أسماء مؤلفات ابن تيمية» (رقم ٥٢) وابن عبدالهادي في «العقود الدرية» (٥٤) رسالة مستقلة في المسألة، وقد مضت الإشارة إلى ذلك، ولا ابن الجوزي «عجاله المنتظر في شرح حال الخضر»، منه مختصر في «المكتبة الظاهرية» (رقم ٣٣، ٦٣).

وانظر: «مؤلفات ابن الجوزي» (ص ١٥٤، ٢٠٤، ٢٤١)، وللبيطامي «قصة الخضر» كما في «كشف الظنون» (٢ / ١٣٢٧)، ولإمام الكمالية (ت ٨٧٤هـ) رسالة في الخضر عليه السلام وحياته؛ كما في «كشف الظنون» (١ / ٦٨٢)، وللخضري (ت ٨٩٤هـ) «الروض النضر في حال الخضر»؛ كما في «الكشف» أيضاً (١ / ٩٢١)، وللسبيطى (ت ٩١١هـ): «الوجه النضر في ترجيح نبوة الخضر» كما فيه (٢ / ٢٠٠١)، وللسفاريني «الجواب المحرر في الكشف عن حال الخضر والإسكندر؛ كما في «إيضاح المكتون» (١ / ٣٧٢)، ولعبدالاحد النوري «رسالة الأولياء وحياة الخضر وإلياس» كما فيه (١ / ٥٦٠)، ولشيخ مرعي الكرمي «الروض النضر في الكلام على الخضر» كما فيه (١ / ٥٩١)، ولمحمد عارف الدمشقي «شذا العطر في سيدنا إلياس والخضر» كما فيه (٢ / ٤٢)، ولنوح الرملي «القول الدال على حياة الخضر وجود الأبدال» كما فيه (٢ / ٢٤٨)، ولا بن الأهدل اليمني «القول المنتصر على الدّعّاوی الفارغة بحياة أبي العباس الخضر» كما فيه (٢ / ٢٥٥)، ولا بن كثير في «البداية والنهاية» (١ / ٣٢٨ - ٣٢٩)، وابن حجر في «الفتح» (٢ / ٧٥ و ٦ / ٣١٢ - ٣٠٩)، وله تأليف مستقل «الزهر النّضر في نبأ الخضر» مطبوع ضمن «الرسائل المنيرية» (٢ / ٢٣٤)، وحققه الشيخ صلاح مقبول، وفي تقاديمه له فوائد جليلة، وأدرجه مؤلفه في «الإصابة» (١ / ٤٢٨ - ٤٤٨)، ولعلي القاري «كشف الخدر عن

فصل

وأما حديث عوج ابن عنق^(١) [فإنَّه] وإن كان جماعة من المفسرين والإخباريين ذكروه في كتبهم؛ [فهو كذب مخالق، سمعت شيخنا أبا العباس بن تيمية يقول ذلك مراراً]، وهو من وضع أهل الكتاب، ولا يخفي على العاقل إذا تدبر الحديث وتأمله أنه من أبيين الكذب، وأن الكذب ينادي عليه في سوق من يزيد، وأظنه من وضع زنادقة اليهود الذين غرضهم السخرية من أتباع الرسل؛ فإن في حديثه: «إنه كان يأخذ السُّمْكة من قرار البحر ويشووها في عين الشمس»، وهذا يكون طوله^(٢) على هذا الحساب

= أمر الخضر» مطبوع في روسيا قديماً، وللمعصومي «رفع الالتباس في أمر الخضر والإيس»؛ كما في مقدمة «هداية السلطان»، ولبعض الجزائريين: «أنفع العصر في تعريف الخضر»؛ كما في «تعريف الخلف» (ص ٥٢٧)، ولمحمد شلبي «حياة الخضر» و«بين الخضر وموسى»، ولمحمد خير يوسف: «الخضر بين الواقع والتهويل»، ولشيخ عبد الرحمن عبدالخالق «الخضر في الفكر الصوفي»، وكلها مطبوعة.

وأنظر: «الإعلان بالتوبیخ» (ص ٧٣٠).

(١) ذهب صاحب «القاموس» إلى أن الصواب في اسم أبيه «عوق»، وقد غلط من قال: «عنق»، وجوز الزبيدي في «الناتج» (٧ / ٣٠)؛ فقال معلقاً على مقوله الفيروز آبادي: «ومن قال عوج بن عنق؛ فقد أخطأ»، قال: «هذا الذي خطأه هو المشهور على الألسنة، قال شيخنا: وزعم قوم من حفاظ التواريخ أن عنق هي أم عوج، وعوق أبوه؛ فلا خطأ ولا غلط».

(٢) نسخة (ب): «طوله على طوله» !!

مسيرة ألفي عام أو أكثر ولا تضبط القوى البشرية^(١) طول مثل هذا بالذرعان، وفيه: «أنه خاض البحر فما وصل إلى حجزته»، وهذا من المحال، وفيه: «أنه قلع صخرة على قدر عسکر موسى فرسخاً في فرسخ وحملها على رأسه فتقورت وصارت في رقبته كالطوق»، وفيه: «أنه لم يركب مع نوح في السفينة وقال له لما رأها: هذه قصعتك، وأن الطوفان لم يغرقه»، ومن له أدنى معرفة يقطع بكذب هذا؛ فإن الله سبحانه أغرق أهل الأرض كلهم زمن الطوفان؛ فلم^(٢) ينج منه إلا أصحاب السفينة، وأخبر النبي ﷺ إن خلقت آدم وطوله ستون ذراعاً في السماوات^(٣)، [وأن] الخلق لم يزل ينقص حتى الآن^(٤)، والعجب من يخفي عليه كذب هذا الحديث وبطلانه كيف يرويه

(١) في نسخة (ب): «البشيره»!

(٢) في نسخة (أ): «ولم».

(٣) في نسخة (أ): «السماء».

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (رقم ٣٣٢٦، ٦٢٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٢٨٤١)، عن أبي هريرة مرفوعاً، وليس فيه «في السماء»، وذكره المصنف بها في «المنار المنيف» (ص ٧٧)، ووردت في حديث أوله: «إن أول زمرة يدخلون الجنة»، وفيه:

«على صورة أبيهم آدم ستون ذراعاً في السماء»، والله أعلم.

أخرجه البخاري في «الصحيح» (رقم ٣٣٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٢٨٣٤)، وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وحدث عوج بن عتن ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١ / ١١٤، ٢٧٨) في قصة نوح، وكذبه نقاً وعقلاً، ومرعي الحنبلي في «الفوائد المجموعه» (ص ٢٢٧ / رقم ٢٢)، وعلى القاري في «الأسرار المرفوعة» (٤٢٥ - ٤٢٨)، وكذا تكلم عليه =

ويذكره في تفسير أصدق الكلام؛ حتى قال الثعلبي^(١): أجمع العلماء على

= السيوطى في رسالة أسمها: «الأوج في خير عوج» مطبوعة ضمن «الحاوى» (٢ / ٥٧٣ - ٥٧٨)، والهيثمى في «الفتاوى الحديثة» (ص ١٣٦)، ولابن القيم كلام ^{لـ مصوّبـ} (الهيثمى)- نفيس في «المنار المنيف» (ص ٧٧) حوله.

(١) أما الثعلبي؛ فهو الإمام، الحافظ، المفسر، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النسابوري، له كتاب «التفسير الكبير»، و«كتاب العرائس» في قصص الأنبياء، وتفسيره لا زال مخطوطاً واسمه «الكشف والبيان في تفسير القرآن»، والآخر كتابه «العرائس»؛ فقد طبع مراراً. [وانظر حوله كتابنا: «كتب حذر منها العلماء» (٢ / ٢٠ - ٢١)]، توفي الثعلبي سنة سبع وعشرين وأربعين مئة من الهجرة.

أما رأي العلماء في تفسيره؛ فقد قال ابن الجوزي في «تفسيره»: «ليس فيه ما يعاب به إلا ما ضمنه من الأحاديث الواهية التي هي في الضعف متناهية خصوصاً في أوائل السور»، نقلأً عن «النجم الظاهرة» لابن تغري بردي (٤ / ٢٨٣)، وقال ابن تيمية في «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٧٦): «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد من كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع».

وقال في «منهاج السنة النبوية» (٧ / ١٢):

«فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة هي فضل تلك السورة وكأمثال ذلك، ولهذا يقولون: «هو كحاطب ليل»، وهكذا الوحدى تلميذه وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف... ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث أعلم به من الثعلبي والوحدة، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي؛ لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر في تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي»، وقال في (٧ / ١٣): «وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الوحدى من جنس الثعلبي =

أنَّ عوجاً قتله موسى ؟ فيا عجباً من [أين] هذا الإجماع الذي لم يصح (منه نقل واحد عن موسى وبين الشعبي وبين موسى ما) يمكنه تصحيح نقل واحد عنه ؛ إلا ما قاله الله ورسوله ، والنبي ﷺ وإنْ أذنَ في الحديث عنبني إسرائيل ؛ فلم يأذن في تصديقهم في كل ما يحدثون به ، بل [قد] قال : «إذا حديثكم أهل الكتاب ؛ فلا تصدقوهم ولا تكذبواهم»^(١) ، وهذا إنما هو فيما يتحمل الصدق والكذب ، فاما ما هو معلوم الصدق ؛ فلا يجوز تكذيبهم فيه ، وما هو معلوم الكذب لا يجوز تصديقهم فيه ؛ فالأقسام ثلاثة ، وهذا من المتيقن كذبه ولا يتناوله إذن النبي ﷺ في التحديد به ونفيه عن تصديقه وتكذيبه ، والله أعلم .

فصل

وأما حديث قدوم هامة بن هيم بن لاقيس [بن] إبليس على النبي ﷺ

= والنفاش والواحدي وأمثال هؤلاء المفسرين لكترة ما يروونه من الحديث يكون ضعيفاً بل موضوعاً ؛ فنحن لو لم نعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى لم يجز أن نعتمد عليه لكون الشعبي وأمثاله رواه .

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢ / ٤٠) :

«وكان كثير الحديث ، واسع السمع ، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير» .

(١) أخرجه البخاري في «ال الصحيح» (رقم ٤٤٨٥ ، ٧٣٦٢ ، ٧٥٤٢) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبواهم» ، وأخرجه أحمد (٤ / ١٣٦) ، والطبراني (٢٢ / رقم ٨٧٨) ، والبيهقي (٢ / ١٠) بإسناد قوي من حديث أبي نملة ، وفيه : «ما حديثكم أهل الكتاب ؛ فلا تصدقواهم ولا تكذبواهم» .

إسلامه؛ فرواه البيهقي^(١) من حديث محمد بن أبي معاشر قال: أخبرني أبي عن نافع عن ابن عمر؛ قال: قال عمر رضي الله عنه:

بينا نحن قعود مع النبي ﷺ على جبل من جبال تهامة؛ إذ أقبل شيخ بيده عصا فسلّم على النبي ﷺ فرد عليه السلام، ثم قال: نغمة جن وغتّهم! من أنت؟ قال: أنا هامة بن هيم بن لاقيس بن إبليس. قال النبي ﷺ: قال: فما بينك وبين إبليس إلا أبوان؛ فكم أتى عليك من الدّهور؟ قال: قد أفنيت الدّنيا عمرها إلا قليلاً، ليالي قتل قايل هابيل^(٢) كنت غلاماً ابن أعوام، أفهم الكلام، وأمر بالأجام^(٣)، وأمر بإفساد الطعام، وقطيعة الأرحام. فقال رسول الله ﷺ: بئس عمل الشيخ المتوسّم والشاب المتلوم. قال: ذُرْني^(٤) من التردد إني تائب إلى الله، إني كنت مع نوح في مسجده مع من آمن به من قومه؛ فلم أزل أُعاتبه على دعوته على قومه حتى بكى وأبكياني، وقال: لا جرم أني على ذلك من النادمين، وأعوذ بالله أن أكون من الجاهلين. قال: قلت: يا نوح! إني من أشركت في دم السعيد الشهيد هابيل بن آدم؛ فهل تجد لي عند ربك من توبة؟ قال: يا هام! هم بالخير وافعله قبل الحسرة والنّدامة، إني قرأت فيما أنزل الله علّيًّا أنه ليس من عبد تاب إلى الله بالغ أمره ما بلغ إلا تاب الله عليه، قُمْ فتَوَضَّأْ واسجد

(١) في «الدلائل» (٥ / ٤١٨ - ٤٢٠).

(٢) في نسخة (أ): «حتى قُتل هابيل».

(٣) من يُؤجم الناس؛ أي: يُكره إليها أنفسها. (القاموس)، وفي نسخة (أ):

«بالأجسام».

(٤) في نسخة (أ): «زدني»!

للله سجدتين، قال: ففعلتُ من ساعتي ما أمرني به؛ فناداني: ارفع رأسك فقد نزلت توبتك من السماء. قال: فخررتُ لله ساجداً. ثم ذكر أنه كان مع هود وزار يوسف، ولقي موسى فعلمه^(١) من التوراة وحمله السلام^(٢) على عيسى (بن مریم عليهما السلام)، ولقي عيسى وحمله السلام على محمد^(٣) عليه السلام، وأنه بِسْمِ اللَّهِ علمه الواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت والمعوذتين .

قال البيهقي: «أبو مُعْشَر المدْنِي^(٣) قد روى عنه الكبار؛ إلا أنَّ

(١) في نسخة (ب): «فحمله»!

(٢) في نسخة (ب): «الإسلام».

(٣) اسمه نجيع بن عبد الرحمن السُّنْدِي، ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وقال الإمام أحمد: «حديثه عندي مضطرب، لا يقيم إسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به».

وقال يحيى بن معين: «كان أمياً ليس بشيء»، وقال أيضاً: «ضعيف يكتب من حديثه الرفاق، وكان أمياً يتقى من حديثه المسند»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وضعفه أبو داود والنسائي، وقال الترمذى: «تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه»، وقال صالح جزرة: «لا يسوى حديثه شيئاً»، أما علي بن المديني؛ ففصل الكلام فيه فقال: «كان ضعيفاً ضعيفاً، كان يحدث عن محمد بن قيس عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن نافع وعن المقبرى بأحاديث منكرة»، وبنحوه قال عمرو بن علي الفلاس، وزاد مع نافع هشام بن عروة وابن المنكدر، وهو آفة هذا الحديث؛ كما قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٥٩٩).

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٣٢٢) مع التعليق عليه، و«تهذيب التهذيب» (٤ / ٣٧٥)، و«الميزان» (٤ / ٢٤٦).

[أهل] العلم بالحديث يُضَعِّفونه، وقد روي هذا الحديث من وجه آخر أقوى منه»^(١).

قلت: [ورواه الحاكم في «صححه» وشانه به وبأمثاله من الأكاذيب، قال أبو جعفر العقيلي في كتابه]: وقد رواه من طريق إسحاق ابن بشر الكاهلي^(٢) عن أبي عشر، ثم قال: «الحمل فيه على الكاهلي».

قلت: ولكن البيهقي ساقه من طريق عبدالله بن حماد الأملبي عن [ابن] أبي عشر.

ورواه ابن أبي الدنيا ثنا محمد بن صالح بن النَّطَاح ثنا محمد بن

(١) في نسخة (أ): «من»!! وفي النسختين: «هذا أقوى منه»! بزيادة «هذا»، والصواب حذفها؛ كما في «الدلائل» (٥ / ٤٢٠).

(٢) إسحاق بن بشر الكاهلي كذاب وضاع، كما في «تنزيه الشريعة» (١ / ٣٦)، ضعفه علي بن المديني، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١ / ١٣٥): «كان يضع الحديث على الثقات ويأتي بما لا أصل له»، وقال العقيلي (١ / ٩٨): «منكر الحديث»، وذكر له هذا الحديث هو ابن حبان ولم يوثقه أحد، وكلهم على نكديه، وبعضهم على تضعيقه؛ فلا يفرح بمتابعته.

وأخرجه من طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ١٣٥)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ٩٨ - ١٠٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٠٧ - ٢٠٨) -، والشجري في «أمالية» (١ / ٢٠١ - ٢٠٢)، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص ٣١٥ - ط القديمة / ورقم ٢٦٩ - ط الجديدة)، وهو في «الطيوريات» انتخاب السَّلْفِي كما في «الإصابة» (٣ / ٥٩٤).

عبدالله أبو سلمة الأنصاري^(١) ثنا مالك بن دينار عن أنس؛ فذكره^(٢).

(١) ترجمه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤ / ٩٦) وقال: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان في «المجرورين» (٢ / ٢٦٦): «منكر الحديث جداً»، وقال ابن طاهر: «كذاب وله طامات»، وقال الذهبي: «له طامات . . .». انظر: «الميزان» (٣ / ٥٩٨ - ٦٠٠).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الهواطف» (رقم ١٠١)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤ / ٩٦ - ٩٧)، وعبدالله بن أحمد في «زيادات الزهد»، والشيرازي في «الألقاب»، وابن مردوه في «التفسير»، كلهم من طريق أبي سلمة به. قال العقيلي وذكر عقبه إسناد أبي عشر الساق: «وكلا هذين الإسنادين غير ثابت، ولا يرجع منهما إلى صحة».

وأخرجه أبو نعيم في «الدلائل» من طريق زيد بن أبي الزرقاء الموصلي - وهو صدوق، مشهور، عابد، قال ابن حبان: «يغرب»، كذا في «الميزان» (٢ / ١٠٣) - عن عيسى بن طهمان - قال النسائي وابن معين وأبو حاتم: «لا يأس به»، وذكره ابن حبان في «المجرورين» (٢ / ١١٧)، وقال: «لا يجوز الاحتجاج بخبره»، وانظر: «الميزان» (٣ / ٣١٤) - عن أنس به.

ولهذا الحديث طرق أخرى عن عمر لم يذكرها المصنف؛ هي:

ما أخرجه المستغفري في «الصحابية»، وإسحاق بن إبراهيم المنجنيقي من طريق أبي محيصن الحكم بن عمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب؛ قال: قال عمر؛ فذكره مطلولاً، وقال المستغفري: «لا يثبت إسناد خبره»، قال ابن حجر في «الإصابة» (٣ / ٥٩٤)، وما أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس عن عمر.

قلت: لم أظفر به في «الدلائل» - لأن مطبوعه مختصر - وظفرت بسنده في «تاريخ مكة» (٤ / ١٤) للفاكهي، وإسناده مسلسل بالمجاهيل. فالحديث لم يثبت، ولا توجد له طريق أصلح من طريق البيهقي السابقة، وقد =

[فسمعت شيخ الإسلام^(١) ابن تيمية يقول: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في «موضوعاته»، وأماماً طريق ابن أبي الدنيا^(٢)؛ فقال أبو حاتم بن حبان في كتابه «المجروين» في ترجمته: «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به، روى عن حميد عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ:»

«منْ كَسَحَ مَسْجِدًا مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فَكَانَمَا غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ أَرْبَعَ مِائَةَ غَزَوةً، وَكَانَمَا حَجَ أَرْبَعَ مِائَةَ حَجَةً، وَكَانَمَا أَعْتَقَ أَرْبَعَ مِائَةَ نَسْمَةً، وَكَانَمَا صَامَ أَرْبَعَ مِائَةَ يَوْمًا»^(٣).

= علمتَ ما فيها؛ فهو موضوع.

وانظر للاستزادة: «الإصابة» (٣ / ٥٩٤ - ٥٩٥)، و«المنار المنيف» (ص ٧٩)، و«الميزان» (١ / ١٨٦)، و«اللسان» (١ / ٣٥٥)، و«اللآلئ» (١ / ١٧٤ - ١٧٧)، و«الخصائص» (١ / ١٤١)، و«تنزية الشريعة» (١ / ٢٣٨)، و«البداية والنهاية» (٥ / ٩٧)، و«كتز العمال» (رقم ١٥٢٢٩)، و«الشفا» للقاضي عياض (١ / ٧١٣)، وتحريجه «مناهل الصفا» (رقم ٨٦٨)، و«ترتيب الموضوعات» (ص ٥١)، و«الفوائد المجموعة» (٤٦٨).

(١) في نسخة (ب): «الشيخ تقى الدين».

(٢) هنا نقص تقديره: «ففيه محمد بن عبد الله أبو سلمة الأنباري» وكلام ابن حبان الآتي عليه.

(٣) هذا الحديث موضوع، أخرجه ابن حبان في «المجروين» (٢ / ٢٦٦)، والديلمي في «الفردوس» (رقم ٤٥٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٢)، والذهبى في «الميزان» (٢ / ٢٠٦)، وآفته الأنباري المذكور كما قال الذهبى في «الميزان» (٣ / ٥٩٨)، وابن عراق في «التنزية» (٢ / ١١٦)، وابن

فصل

وأما حديث وصي عيسى بن مريم وظهوره في زمن عمر بن الخطاب؛ فرواه الحاكم وابن أبي الدنيا والبيهقي وغيرهم، وله طرق منها طريق أبي عمرو بن السماك عن يحيى بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن

= القيسراني في «المعرفة» (رقم ٨٧٧)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٢٧).

وكتب في هامش نسخة (أ) من الأصل تعليقاً على هذا الحديث:

«قال شيخنا برهان الدين الناجي أمنع الله بحياته: هذا الحديث أورده الذهبي في «الميزان» بسنده في ترجمة سليمان بن داود الشاذكوني؛ قال: حدثنا جعفر بن سليمان وهو الضبيعي عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعاً، لفظه: من كسر مسجداً أورشه والكسح الكنس، وفيه: وغزا أربع مئة غزوة، ثم قال: هذا حديث منكر جداً».

استفينا من هذا الهامش:

● أن ناسخ المخطوطة ومصححها والمعلق عليها هو أحد تلاميذ إبراهيم الناجي وهو برهان الدين إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الناجي، المتوفى سنة ٩٠٠هـ؛ أي أن المخطوطة كتبت في حياة الناجي أي في القرن التاسع للهجرة، لاحظ قول الناسخ (قال شيخنا... أمنع الله بحياته).

● وكلام الذهبي في «الميزان» (٢ / ٢٠٦) مع زيادة «وما عرفت عبد الله»، وهو الراوي عن الشاذكوني واسمه عبد الله بن الحجاج بن سعيد الشيباني. وأخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١ / ١٠٩، ١١٧) من طريق الشاذكوني به.

والشاذكوني، قال البخاري: «فيه نظر»، وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال صالح جزرة: «كان يكذب في الحديث»، وانظر: «الميزان» (٢ / ٢٠٥).

إبراهيم الراسي عن مالك عن نافع عن ابن عمر؛ قال:

كتب عمر بن الخطاب إلى سعد وهو بالقادسية أنْ وجَه نضلة بن معاوية الأنصاري إلى حلوان العراق يُغْيِرُ على ضواحيها؛ قال: فوجَه سعد نضلة في ثلاثة مئة فارس؛ فخرجوا حتى أتوا حلوان العراق، فأغاروا على ضواحيها، وأصابوا غنيمةً وسيماً، فأقبلوا يسوقون الغنيمة والسيسي حتى رهقت بهم العصر وكادت الشمس أن تغرب؛ فألْجأَ نضلة الغنيمة والسيسي إلى سفح الجبل، ثم قام فأذن، فقال: الله أكبر الله أكبر. قال: ومجيب من الجبل يجيبه: كَبَرْتَ كَبِيرًا يَا نضلة. ثم قال: أَشَهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا الله. فقال: كلمة الإخلاص يَا نضلة. ثم قال: أَشَهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رسول الله. قال: هو الذي بَشَّرَنَا بِهِ عِيسَى ابْنُ مَرِيمٍ وَعَلَى رَأْسِ أَمَّتَهُ تَقُومُ السَّاعَة. ثم قال: حي على الصلاة. قال: طوبى لمن مشى إلَيْها، وواظب عليها. ثم قال: حي على الفلاح. قال: قد أَفْلَحَ مَنْ أَجَابَ مُحَمَّدًا وَهُوَ الْبَقَاءُ لِأَمَّتَهُ.

ثم قال: الله أكبر الله أكبر. قال: أَخْلَصْتَ الإِلْحَاصَ يَا نضلة؛ فَحَرَمَ اللَّهُ جَسْدَكَ عَلَى النَّارِ. قال: فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ أَذَانِهِ قَمَنَا فَقَلَنَا: مَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؛ أَمْ لَكَ أَنْتَ، أَمْ سَاكِنٌ مِنَ الْجِنِّ، أَمْ مِنْ عَبَادِ اللَّهِ؟ أَسْمَعْنَا صَوْتَكَ وَأَرَنَا شَخْصَكَ؛ فَإِنَا وَفْدُ اللَّهِ وَوَفْدُ رَسُولِهِ وَوَفْدُ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. قال: فَانْفَلَقَ الْجَبَلُ عَنْ هَامَةِ كَالرَّجُلِ أَبْيَضَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، عَلَيْهِ طَمَرَانٌ مِنْ صُوفٍ؛ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. فَقَلَنَا: وَعَلَيْكُمُ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، مَنْ أَنْتَ؟ قال: أَنَا زَرِيبُ بْنُ بُرْثَمَلَا وَصَيِّبُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ عِيسَى ابْنُ مَرِيمٍ، أَسْكَنَنِي هَذَا الْجَبَلُ وَدَعَالِي بِطُولِ الْبَقَاءِ إِلَى نَزْوَلِهِ مِنَ السَّمَاءِ، فَإِنَّمَا إِذَا فَاتَنِي لَقِيَ مُحَمَّدًا؛ فَأَقْرَئُوهُ اسْمِي السَّلَامُ، وَقُولُوهُ لَهُ: يَا عُمَرُ!

سد وقارب فقد دنا الأمر. وذكر باقي الحديث^(١).

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥ / ٤٢٥ - ٤٢٦) من طريق الحاكم ثنا عثمان بن أحمد السماك عن يحيى بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن إبراهيم الراسيي به.

وأخرجه أيضاً من طريق آخر عن يحيى بن أبي طالب به.
ونقل البيهقي عن الحاكم ما سيدكره المصنف عقب هذا الحديث.
وأخرجه أبو نعيم في «الدلائل» (ص ٦٣ - ٦٤ - ط القديمة / رقم ٥٤ - ط الجديدة)، والخطيب في «التاريخ» (١٠ / ٢٥٥ - ٢٥٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٠٩ - ٢١٠) - من طريق الراسيي به.
قال الخطيب قبله: «روى - أبي الراسيي - عن مالك بن أنس حديثاً منكراً»
وساقه.

وقال الذهبي في «الميزان» (٢ / ٥٤٥) في ترجمة الراسيي أيضاً: «أتى بخبرٍ باطلٍ طويلٍ، وهو المتهم به»، ثم ساق الخبر، وقال:
«وهذا شيءٌ ليس ب صحيحٍ، وهو عند إبراهيم بن عبد الله المخرمي، حدثنا أبي حدثنا إبراهيم بن رجاء أبو موسى حدثنا مالك بهذا مختصراً».
وأقره ابن حجر في «اللسان» (٣ / ٤٠٣)، وزاد عليه كلام الخطيب السابق، وزاد أيضاً: «وقال الدارقطني: لا يثبت عن مالك ولا نافع، وقال أبو نعيم: فيه ضعف ولين، وذكر الدارقطني له في «العلل» حديثاً عن ابن لهيعة، وقال: ضعيف».
وأخرجه بسنده إلى المخرمي عن أبيه عن إبراهيم بن رجاء الخطيب في «رواية مالك»؛ كما في «اللآلئ» (١، ١٨٠ - ١٨١)، والذهبـي في «الميزان» (١ / ٤١ - ٤٢).

وأفاد السيوطي أيضاً أنه عند الخطيب من طريق آخر عن مالك!!
وترجم الذهبي لإبراهيم بن رجاء في «الميزان» (١ / ٣٠)، وقال: «عن مالك لا يعرف، والخبر كذب»، وترجم أيضاً للمخرمي (١ / ٤١) وقال: «قال فيه =

قال الحاكم: «كذا قال عبد الرحمن بن إبراهيم الرّاسبي عن مالك بن أنس ولم يتابع عليه، وإنما يُعرف هذا الحديث بمالك بن الأزهري عن نافع وهو رجل مجهول لم يُسمع بذكره في غير هذا الحديث».

ثم ساقه البيهقي من حديث محمد بن حرب عن ابن لهيعة عن مالك ابن الأزهري عن نافع عن ابن عمر^(١)، ثم قال:

= الإسماعيلي: صدوق، لكن قال الدارقطني: ليس بثقة، حدث عن ثقات بأحاديث باطلة».

قلت: عبارة الدارقطني في «سؤالات السهمي» (رقم ١٨٣)، وهو مترجم في «المعجم» للإسماعيلي (رقم ١٧٩).
وانظر: «السير» (١٤ / ١٩٦).

قال أبو عبيدة: وروي عن نافع من وجه آخر، ومن بواطيل الرّاسبي جعل مالك هو (ابن أنس)، وذكر غيره أنه (ابن الأزهري)، وهو الأشبه!

(١) أخرج ابن أبي الدنيا في «الهواتف» (رقم ١٧) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٠ - ٢١١) - ثنا محمد بن عثمان العجلي، والبيهقي في «الدلائل» (٥ / ٤٢٧ - ٤٢٨) من طريق محمد بن كرامة، كلاهما عن سليمان بن أحمد عن محمد بن حرب الرّملي - وفي «الهواتف»: محمد بن حبيب الرّملي - عن ابن لهيعة عن مالك بن الأزهري عن نافع به نحوه.

ومالك بن الأزهري، قال الحاكم: «مجهول»، قال الذّهبي: «وخبره باطل في ذكر زُرَيْب بن بُرْثَملا».

انظر: «الميزان» (٣ / ٤٢٤).

قلت: وابن لهيعة فيه كلام، وسليمان بن أحمد؛ قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١٠١): «كتب عنه قديماً، وكان حلواً، قدم بغداد، فكتب عنه أحمد ابن حنبل ويعين بن معين قديماً، وتغيير بآخره، احتلّت بقاضٍ كان على واسط، فلما

«ال الحديث بهذا الإسناد أشبه وهو ضعيف بمرة».

ورواه ابن أبي الدنيا عن الصلت بن مسعود الجحدري : [ثنا] حماد ابن زيد ثنا عبد الله بن يحيى عن أبي جعفر محمد بن علي ^(١).

قال أبو الفرج (ابن الجوزي في «موضوعاته») ^(٢): « الحديث زُرِيب باطل وأكثر رواته مجاهيل» ، وسمعت [الشيخ تقي الدين] ابن تيمية يقول : إنه كذبٌ موضوع ^(٣).

فصل

وأماماً حديث قُسْ بن ساعدة الإيادي الطويل [و] أن النبي ﷺ سمع [منه] كلاماً لم يحفظه حتى رواه (له) بعض الصحابة عنه ، وقال في آخره : = كان في رحلتي الثانية قدمتُ واسطاً ، فسألتُ عنه ، فقيل لي : قد أخذ في الشرب والمعاوز والملاهي ؛ فلم أكتب عنه».

قال البيهقي عقبه : «هذا الحديث بهذا الإسناد أشبه ، وهو ضعيف بمرة» ، وقال ابن الجوزي عقبه : « الحديث باطل لا أصل له ، وأكثر رواته مجاهيل لا يعرفون».

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الهواتف» (رقم ١٨) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٢) - عن الصلت بن مسعود به.

وعبيدار الله ، وفي الأصلين : عبد - بالتكبير - بن يحيى - وأثبه الذهبي في «ترتيب الموضوعات» (ص ٥١) : «ابن عمرو - مجهول ؛ كما قال الذهبي . (٢) (١ / ٢١٢).

(٣) وللحديث طرق أخرى لا يفرح بها ، ولا تزيده إلا ضعفاً ، فمدارها على كذابين ومجاهيل ، انظرها في : «اللآلئ» (١ / ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢) ، و «الإصابة» (١ / ٢٣٩ ، ٥٧٨) ، و «الميزان» (٣ / ٤٦) ، و «تنزيه الشريعة» (١ / ٢٤١ - ٢٣٩) ، وانظر أيضاً : «المتار المنيف» (ص ٧٩ - ٨٠) للمصنف .

فقال النبي ﷺ: رحم الله قُسًا، إني لأرجو^(١) أن يبعثه الله أمةً وحده، وله طرق منها طريق محمد بن حسان السمعي ثنا محمد بن الحجاج اللخمي عن مجالد عن الشعبي عن ابن عباس^(٢).

ومحمد بن حجاج هذا قال يحيى بن معين: كذاب^(٣).

(١) في نسخة (أ): «أرجو».

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٥٦١)، وفي «الأخبار الطوال» (٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢١٥٥)، وابن درستويه في «حديث قُس بن ساعدة الإيادي» (رقم ١)، والبيهقي في «الدلائل» (٢ / ١٠٤)، وأبو نعيم في «الدلائل» (١ / ١٢٧ / ب)، وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣١)، والخلال في «خبر قُس بن ساعدة وغير ذلك» (ق ٣٣ / أ - ٣٤ / أ)، والنقاش في «فنون العجائب» (٢٨)، والبزار في «مسنده» (٢ / ٢٦١ / رقم ٢٧٥٩ - زوائد)، والخطيب في «تاريخه» (٢ / ٢٨١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٣)، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١ / ٦٨ - ٦٩)، والعرافي في «جزء منتقى من حديثه» (رقم ٦) من طرق عن محمد بن حجاج اللخمي به، وإسناده واهٌ بمرة، فيه كذاب؛ كما سيأتي.

قال البزار عقبه: «لا نعلمه يروى من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ومحمد بن الحجاج قد حدث بأحاديث لم يتبع عليها». قال الحافظ تعليقاً على «زوائد البزار»: «كأنه التزم إخراج كل ما روي ولو كان موضوعاً؛ فمحمد بن الحجاج كذبه ابن معين والدارقطني وغيرهما»، وقال البيهقي عقبه: «هذا تفرد به محمد بن الحجاج اللخمي عن مجالد، ومحمد بن حجاج متروك»، وقال العراضي: «وهو ضعيف الإسناد، وعلّته محمد بن الحجاج، وقد كذبه ابن معين والدارقطني وابن عدي، وقال البخاري: منكر الحديث».

= (٣) محمد بن الحجاج اللخمي ذكره الذهبي في «الميزان» (٣ / ٥٠٩)،

ومنها طريق محمد بن المهدى الأبيوردى عن أبيه عن سعيد^(١) بن هبيرة عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه [عن أنس^(٢)].

ومنها طريق القاسم بن عبدالله بن مهدى عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومى] عن ابن عيينة عن أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٣). ومنها طريق محمد بن عيسى الإخباري عن أبيه عن علي بن سليمان

= ونقل عن البخارى قوله فيه: «منكر الحديث»، وعن ابن عدي: «هو وضع حديث الهرىسة»، وعن الدارقطنى: «كذاب»، وعن ابن معين: «كذاب خبيث»، وقال مرة: «ليس بثقة»، وذكر حديثه عن مجالد عن الشعبي عن ابن عباس قصة قس بن ساعدة. قلت: وكذا كذبه ابن حبان في «المجروحين».

وانظر: «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٠ - ٢٣١)، و«اللآلئ المصنوعة» (١١ / ١٨٣ - ١٨٤)، و«تنزية الشريعة» (١ / ٢٤١ - ٢٤٣)، و«ترتيب الموضوعات» (ص ٥٢)، و«الفوائد المجموعة» (٤٩٩ - ٥٠٠)، و«مجمع الزوائد» (٩ / ٤١٩).
(١) حديث أنس رواه البيهقي في «الدلائل» (٢ / ١٠١)، وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧)، وفيه سعيد بن هبيرة، قال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات كأنه كان يضعها أو توضع له»، وقال أبو حاتم: «روى أحاديث أنكرها أهل العلم».

انظر: «المجروحين» (١ / ٣٢٦)، و«الميزان» (٢ / ١٦٢).
(٢) في نسخة (ب): «سعد».

(٣) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢ / ١٠٢)، و«الزهد» (رقم ٦٨٣)، وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٦)، وفيه قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٣٧٢): «القاسم بن عبدالله بن مهدى الإخميى روى حديثاً باطلًا»، وقال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٤ / ٤٦١): «روى حديثين باطلين»، وقال الدارقطنى: «متهماً بوضع الحديث»، ويراجع «اللآلئ» (١ / ١٨٦).

عن سليمان بن علي عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه^(١).

ويروي عن مجهول عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس^(٢).

وروي عن ابن إسحاق عن بعض أهل العلم ولم يسمّه^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢ / ١٠٥ - ١١٣)، وعنه ابن عساكر في «تاریخه» (١ / ٣٥٥ - ٣٥٦ - تهذیب)، وعنهما ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦)، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١ / ٦٩ - ٧٢)، وهو حديث طويل قال عنه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ١٩٢) : «آثار الوضع على هذا الخبر لائحة»، وهو كما قال، فإنه أشبه بقصص الإخباريين، وقال البيهقي : «هذا حديث غريب». وأخرجه أبو موسى المديني - كما في «منال الطالب» (١ / ١٢٠) - من طريق بشير بن نمير عن سليمان بن علي به، قال أبو موسى : «وهو غريب من هذا الوجه». قلت: بشير متوفى؛ كما في «الميزان» (١ / ٣٢٦).

(٢) أخرجه ابن درستويه في «حديث قس بن ساعدة» (رقم ٢)، وأبو نعيم في «الدلائل» (١٠٣ - ١٠٤)، وفيه الكلبي وهو محمد بن السائب الكلبي الكوفي تركوه، كذبه سليمان التميمي وزاده وابن معين، وتركه ابن القطان وعبد الرحمن بن مهدي، هكذا قال الذهبي في «المغني في الضعفاء»، وقد فصل القول فيه في «الميزان» (٣ / ٥٥٦)، وقال سفيان: «قال الكلبي: قال لي أبو صالح: انظر كل شيء رویت عنی عن ابن عباس فلا تروعه»، ونقل البخاري عن سفيان: «قال لي الكلبي: كل ما حدثتك عن أبي صالح؛ فهو كذب»، وكان الكلبي سبائياً (من أولئك الذين يقولون أن علياً لم يتم وأنه راجع إلى الدنيا)، هكذا قال ابن حبان، وقال أيضاً: «مذهبه في الدين ووضوح الكذب أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، لا يحل الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب».

وانظر: «الموضوعات» (١ / ٢١٤)، و«البداية والنهاية» (٢ / ٢٣١).

(٣) أخرجه أبو نعيم - كما في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣١) من طريق أبي

.....
= حاتم السجستاني ، وهو عنده في «المعمرين» (ص ٨٩) - عن وهب بن جرير عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس.

وللحديث قُس طرق كثيرة ، لم يذكرها المصنف ؛ منها :

● حديث عبادة بن الصامت : أخرجه الخرائطي في «هواتف الجنان» (رقم ١٨) - وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٠) ، وقال : «هذا إسناد غريب من هذا الوجه» - .

● حديث ابن مسعود : أخرجه العسكري في «الأوائل» (ص ١٠٧ - ١٠٨) ، وأبو نعيم في «الدلائل» - كما في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٧) - من طريق يحيى بن عبد الحميد الجماني عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به .

● حديث سعد بن أبي وقاص : أخرجه محمد بن داود في «الزهرة» (٢ / ٣١ - ٣٢) ، وأشار إليه البيهقي في «الدلائل» (١ / ٤٦٦) ، وابن عراق في «تنزية الشريعة» (١ / ٢٤٢ - ٢٤٣) .

● حديث أبي هريرة : أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٤) ، ومن طريقه السيوطي في «اللالق» (١ / ١٨٣) ، وأشار إليه البيهقي (١ / ٤٦٦) .

● مرسل الحسن : أخرجه ابن درستويه في «حديث قُس بن ساعدة الإيادي» (رقم ٢) ، ومن طريقه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣١ - ٢٣٥) ، وقال ابن كثير عقبه : «وَهَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ جَدًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَهُوَ مَرْسُلٌ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَسْنُ سَمْعَهُ مِنَ الْجَارِوْدِ» .

● مرسل خلف بن أعين : أخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في «زوائد الزهد» (٣٥٥ - ٣٥٦) ، وعنه ابن حجر في «الإصابة» (٣ / ٣٧٩) ، والسيوطى في «اللالق» (١ / ١٩٢) .

وَهَذَا الْأَحَادِيثُ لَا تَسْلُمُ مِنْ ضَعْفٍ ، وَسْتَأْتِي نَقْوَلَاتُ الْعُلَمَاءِ قَرِيبًا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهٍ مُوجَزٍ .

قال أبو الفتح الأزدي : «هذا حديث موضوع»^(١).

وذكره أبو الفرج بن الجوزي في «موضوعاته»^(٢).

فصل

وأما أحاديث^(٣) فضائل سور القرآن من فرأ سورة كذا وكذا فله من الأجر كذا وكذا من أول سور القرآن إلى آخره، ويدركها الشعبي في أول

(١) نقله عن الخطيب في «تاریخ بغداد» (٢ / ٢٨١) مع زيادة: «لا أصل له».

(٢) وقال فيه (١ / ٢١٤) : «هذا الحديث من جميع جهاته باطل».

وقد حكم ابن حجر في «الإصابة» (٣ / ٢٧٩) على جميع طرقه بأنها ضعيفة، ولعل هذا أسلم الأقوال وأعدلها، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٦)، والسيوطى - كما نقل عنه ابن عراق في «تنزية الشريعة» (١ / ٢٤٢ - ٢٤٣) - إلى تحسين طرق هذا الحديث لتعددها. ونص كلام ابن كثير: «وأصله مشهور، وهذه الطرق على ضعفها كالمتعاضدة على إثبات أصل القصة»، وقال السيوطى عقب حديث سعد - فيما نقل عنه ابن عراق - : «وهو أمثل طرق الحديث؛ فإن ابن أخي الزهري ومن فوقه من رجال «الصحيحين»، وعلى المدائني ثقة، وأحمد بن عبيد قال فيه ابن عدي : صدوق له مناكير، فلو وقف الحافظ ابن حجر على هذه الطريق؛ لحكم للحديث بالحسن لما تقدم من الطرق، خصوصاً الطريق الذي في «زيادات الزهد» لابن حنبل؛ فإنه مرسل، قوي الإسناد، فإذا ضم إلى هذه الطريق الموصولة التي ليس فيها واء ولا مئهم؛ حكم بحسنه بلا توقف»!

وانظر: «ترتيب الموضوعات» (ص ٥٢) للذهبي، و«الفوائد المجموعة» (٤٩٩ - ٥٠٠) للشوكاني.

(٣) في نسخة (أ) : «حديث».

السورة والزمخشري في آخرها؛ فموضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ.
قال ابن الجوزي : «لم أعجب من الواحدي والتعليق إذ أوردها^(١) في
«التفسير»، وإنما عجبت من أبي بكر ابن أبي داود كيف^(٢) فرقه على كتابه
الذي صنفه في «فضائل القرآن» وهو يعلم أنه حديث محال؟!^(٣)».

وقال علي بن الحسن : سمعت ابن المبارك يقول : حديث أبي : من
قرأ سورة كذا فله كذا إلى آخره أظن الزنادقة وضعته .
ذكره العقيلي في كتابه [عنه]^(٤).

وقال أبو الحسن الحمامي المقرئ : أبا الحسن بن محمد أباينا
الحسن بن علي الدامغاني ثنا محمد بن النضر النيسابوري ، سمعت

(١) في نسخة (ب) : «أورده».

(٢) في نسخة (ب) : «وكيف».

(٣) ذكر ذلك مختصراً في «المنار» (ص ١١٣)، وقول ابن الجوزي في
«الموضوعات» (١ / ٢٤٠)، وفيه : «لا أعجب منهما لأنهما ليسا من أصحاب
ال الحديث».

وابن أبي داود هو أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ،
الإمام ، العلامة ، الحافظ ، شيخ بغداد ، صنف «السنن» و«المصاحف» و«شريعة
القارئ» و«الناسخ والمنسوخ» و«البعث» وأشياء ، توفي سنة (٣١٦هـ) .

انظر : «السير» (١٢ / ٢٢١) ، «تاريخ بغداد» (٩ / ٤٦٤ - ٤٦٨) ، «طبقات
المفسرين» (١ / ٢٢٩) .

(٤) ذكرة العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٥٧) ، وعن ابن الجوزي في
«الموضوعات» (١ / ٢٤١) .

محمود بن غيلان يقول: سمعت مؤملاً يقول: [حدّثني] شيخ بفضائل القرآن الذي رُوي عن أبي بن كعب؛ فقلت للشيخ: من حديثك؟ فقال: شيخ بواسط. فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة. فصرت إليه؛ فقال: حدّثني شيخ بعبادان. فصرت إليه، فادخلني بيّتاً؛ فإذا فيه قوم من المتتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدّثني. فقلت: يا شيخ! من حديثك؟ قال: لم يحدّثني أحد ولكن [قد] رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن؛ فوضّعنا لهم هذا لصرف^(١) قلوبهم إلى القرآن^(٢).

قلت: وقد روي من حديث عكرمة عن ابن عباس [في فضائل القرآن] (وهو موضوع أيضاً، ذكر أبو عمرو ابن الصّلاح في «علوم الحديث» له: «إنه قيل لنوح بن أبي مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟» فقال: إني رأيْتُ النّاسَ قد أعرضوا عن القرآن)، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة و«معاذي محمد بن إسحاق»؛ فوضّعت هذه الأحاديث^(٣) [حسيّة]. قال: [وَهَكُذا جاء^(٤)] الحديث الطويل الذي يروي عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة^(٥)، بحث

(١) في نسخة (ب): «لهم لهم - كذا - هذا لنصر في قلوبهم»!!

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (١ / ٢٤١).

(٣) انظر: «المدخل إلى الإكليل» (ص ٥٤)، و«الموضوعات» (١ / ٤١).

(٤) في نسخة (أ): «حال».

(٥) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٣٩ - ٢٤٠)، وابن مردويه في «تفسيره»، وأبو نعيم والخطيب، قاله الزيلعي في «تخریج أحاديث الكشاف» (٤ / ٣٤٥).

باحثٌ عن مَخْرِجِهِ حَتَّى انتهَى إِلَى مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ وَجْمَاعَةٌ وَضَعْوَهُ، وَإِنَّ أَثَرَ الْوَضْعَ لَبَيْنَ عَلَيْهِ، وَلَقَدْ أَخْطَأَ الْوَاحِدِيُّ الْمُفَسِّرُ وَمِنْ ذِكْرِهِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ [فِي] إِيَّادِهِ تَفَاسِيرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

قلت: الْذِي صَحَّ فِي فَضَائِلِ السُّورِ حَدِيثُ فَضْلِ الْفَاتِحةِ وَالْبَقْرَةِ وَآلِ عُمَرَانَ وَسُورَةِ الْإِحْلَاصِ وَالْمَعْوذَتَيْنِ، وَأَحَادِيْثُهَا^(٢) فِي «الصَّحِّحِ»^(٣).

فصل

وَأَمَّا صَلَةُ الرَّغَائِبِ فَأَحَادِيْثُهَا كُلُّهَا مَكْذُوبَةٌ مُوْضِوَّةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٤).

(١) فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ لَابْنِ الصَّلَاحِ (١٣٢)، وَ«الْتَّقِيِّيدُ وَالْإِيْضَاحُ» (ص ١١٢)، وَ«الْمَقْنَعُ» (١ / ٢٣٣ - ٢٣٤)، وَ«الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ» (١ / ٢٦٤ - ٢٦٥). وَانْظُرْ أَيْضًا: «الْمَنَارُ الْمَنِفُ» (١١٣)، وَ«الْكَافِيُّ الشَّافُ» (٣٧)، وَ«الْفَتْحُ السَّمَوِيُّ» (٢ / ٤٥٣)، وَ«الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ» (٢٩٦).

(٢) فِي نَسْخَةِ (بِ): «وَأَحَادِيْثُهُمَا»!

(٣) لَمْ يَسْتُوفِ الإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فَضَائِلَ السُّورِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ التَّنْبِيَّهَ عَلَى الْبَعْضِ دُونَ الْكُلِّ، وَإِلَّا؛ فَفَضَائِلُ السُّورِ الصَّحِّيَّةُ وَالْحَسَنَةُ كَثِيرَةٌ، وَلِلشِّيْخِ الْفَاضِلِ أَبُو إِسْحَاقِ الْحَوَيْنِيِّ بَحْثٌ فِي كِتَابِهِ «جَنَّةُ الْمَرْتَابِ»، وَقَدْ جَمَعَهَا الشِّيْخُ مُحَمَّدُ الْطَّرَهُونِيُّ فِي مُوسَوَّةٍ مُطَبَّوَّةٍ فِي مَجْلِدَيْنِ.

(٤) صَلَةُ الرَّغَائِبِ مُعْرُوفَةٌ بِالْوَضْعِ لَدِيِّ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ فِي «الْمَنَارِ» (ص ٩٥)، وَشِيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ وَقَالَ: «وَهِيَ بَدْعَةٌ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الدِّينِ وَالْحَدِيثِ، الْمَرْوِيُّ فِيهَا كَذْبٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ».

وَيَرَاجِعُ لِلتَّفَصِيلِ: «الْمَوْضِعَاتُ» (٢ / ١٢٤)، وَ«اللَّالَّاءُ» (٢ / ٥٥)، وَ«تَنْزِيهُ الشَّرِيعَةِ» (٢ / ٩٠)، وَ«تَبْيَانُ الْعَجَبِ» (ص ١٩)، وَ«الْإِنْصَافُ لِمَا فِي

فصل

وأما حديث صلاة ليلة النصف من شعبان ؟ فكلها باطلة لا يصح منها شيء عن رسول الله ﷺ ؛ فمنها الصلاة المتداولة بين الناس والمسمّاة بالألفية ، وهي ما رواه الكذابون من حديث سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ^(١) .

= صلاة الرّغائب من الاختلاف» لأبي شامة المقدسي - وكان فيه مصنفه حكمًا عدلاً بين ابن الصلاح (القائل بمشروعيتها) والعز بن عبد السلام (القائل ببدعيتها) ، وانتصر فيه للعز ، وهو مطبوع ضمن «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ١٣٨ - ٢١٣ - بتحقيقي) ، و «اقضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٨٣) ، و «المدخل» (١ / ١٩٣) لابن الحاج ، و «سفر السعادة» (ص ١٥٠) ، و «التنكية والإفادة» (ص ٩٦) ، و «الأمر بالاتباع» (ص ١٦٦ ، بتحقيقي) ، و «الأدب في رجب» لعلي القاري ، بتحقيقي ، و «الحوادث والبدع» (١٢٩) للطروشي ، و «السنن والمبتدعات» (ص ١٤٠) ، و «الأثار المرفوعة» (ص ٦٢) للكتبي ، ولا بن رجب بحث في «لطائف المعارف» (ص ٢٢٨) ، وأنكرها النووي في «شرح مسلم» (٨ / ٢٠) ، و «المجموع» (٤ / ٥٦) ، و «الفتاوى» له - مع ترتيب تلميذه العطار - (ص ٢٦) ، ونقل كراهيته للعلماء لذلك .

ويراجع : «المساجلة العلمية بين ابن الصلاح والعز بن عبد السلام» التي حققها ونشرها شيخنا الألباني - فسح الله مده - ، ولا يُغرنك صنيع الغزالي أو الشيخ عبد القادر الجيلاني ؛ لأنهما أوردا الحديث ؛ فكلاهما حاطب ليل وبضاعتهما مزاجة في هذا العلم مع جلالة قدرهما .

(١) راجع : «شعب الإيمان» (٧ / ٤٢٣) ، و «فضائل الأوقات» (٢٨) ، و «التزول» (٩٢) للدارقطني ، و «ليلة النصف من شعبان» (رقم ١١) لابن الدبيسي ، و «الموضوعات» (٢ / ١٢٧ - ١٢٨) ، و «مجموع الفتاوى» (٢٣ / ١٣٤ ، ٤١٤ و ٤٢٤) لابن تيمية ، و «الحوادث والبدع» (ص ١٢١ - ١٢٢) للطروشي ، = / ٢٠١ ، ٢٠٢)

فصل^(١)

واعلم أنَّ صلوات^(٢) الأسبوع لياليه وأيامه كُلُّها كذب من أولها إلى آخرها، وقد ذكرها أبو طالب المكي في كتابه المسمى بـ«قوت القلوب»^(٣)، وتبعه على ذكرها [الشيخ] أبو حامد الغزالى في «إحياءه»^(٤)، وكل صلاة (فيها) من قرأ الفاتحة كذا وكذا مرة، وقل هو الله أحد أو المعوذتين أو آية الكرسي أو^(٥) غيرها من السور بالتعيين مع العدد أو بدونه؛ فَكَذِبٌ من أولها إلى آخرها، وكل صلاة فيها من سبعة الله كذا وكذا مرة،

= وـ«البدع» (ص ٤٦) لابن وضاح، وـ«الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ١٢٤ - بتحقيقى)، وـ«تفسير القرطبي» (١٦ / ١٢٨)، وـ«خاتمة سفر السعادة» (ص ١٥٠)، وـ«التنكية والإفادة» (ص ٩٦)، وـ«المجموع» (٤ / ٥٦)، وـ«جنة المرتاب» (٢٩٧)، وـ«تذكرة الموضوعات» (٤٥)، وـ«تنزية الشريعة» (٢ / ٩٢)، وـ«الأسرار المروفة» (٣٩٦)، وـ«اللآلئ» (٢ / ٥٧ - ٥٨)، وـ«الفوائد الموضوعة» للكرمي (٢٢٣)، وـ«المنار المنيف» (ص ٩٨)، وكذا ابن رجب كلام في «لطائف المعارف» (ص ١٤٤ وما بعدها).

(١) ما بين المعقوقين سقط من الأصلين.

(٢) في نسخة (ب): «صلاة».

(٣) انظر: «قوت القلوب» (١ / ٥٨ وما بعدها).

(٤) انظر: «الإحياء» (١٩٧ / ١)، وقد انتقد أبو طالب وأبا حامد في صنيعهما هذا جمُعٌ من أهل العلم؛ منهم: الفيروزآبادى في خاتمة «سفر السعادة» (ص ١٥٠)، وابن هُمَّات في «التنكية والإفادة» (ص ٩٦)، والقاري في «الأسرار المروفة» (٣٩٦).

(٥) في نسخة (أ): «و» بدلاً من «أو».

واستغفره كذا وكذا مرة، (وصلَى عَلَيْ كذا وكذا مرة، وقال: لا حول ولا قوَةَ إِلَّا بالله كذا وكذا مرة)، ونحو ذلك من الأذكار؛ فكذب كلها من أولها إلى آخرها، وكل صلاة فيها من فعل كذا فله كذا وكذا قصر في الجنة وكذا وكذا حورِيَّةَ وكذا وكذا مدينة؛ فكذب كلها، وكل صلاة فيها أعطى^(١) ثواب كذا وكذا أو ثواب نبيٍّ واحد أو ثواب ألف صديق أو^(٢) ألف شهيد ونحو ذلك من العدد؛ فكذب كلها^(٣).

والذي صحَّ من النَّوافل مضبوط محصور لا يقبل الزيادة وهو السنن الراية عشر أو الائتشر؛ أربع قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وفي الأربع بعد الظهر حديث في «السنن» لا يقاوم هذه، والوتر وقيام الليل إحدى عشرة ركعة أو ثلات عشرة ركعة، وصلاة الضحى وقيام رمضان وإحياء العشر الأواخر منه وصلاة الجنائز والكسوف والاستسقاء والعيددين وصلاة الاستخارة وتحية المسجد والصلوة

(١) في نسخة (ب): «أُعْطِيَ فِيهَا».

(٢) في نسخة (أ): «وَ بَدَلًا مِنْ أَوْ».

(٣) في نسخة (ب): «فَكُلُّهَا كَذَبٌ»!! وما ذُكر آنفًا من «الموضوعات» (٢ / ١١٣ - ١٤٨)، ونحوه في «ترتيب الموضوعات» (ص ١٥٨ وما بعدها)، و«اللآلئ» (٢ / ٤٩ وما بعدها)، و«تنزيه الشريعة» (٢ / ٨٤ وما بعدها)، و«الفوائد المجموعة» (٤٥)، و«الأسرار المرفوعة» (٣٩٩ وما بعدها).

وتقدير ابن القيم - ومن سبقه ولحقه - صحيح جدًا؛ فكل هذه الصلوات باطلة موضوعة ابتدأ بها المسلمين من كتب الصوفية؛ كـ«قوت القلوب» وـ«الإحياء»، وـ«الغنية» وغيرها، ولا حول ولا قوَةَ إِلَّا بالله العلي العظيم.

عقب الوضوء وركعنا الطّواف^(١) ويلي هذه صلاة التوبية، [سمعت شيخ الإسلام^(٢) ابن تيمية (رحمه الله) يقول: يستحب لكلّ من أذنب أن يتوضأ ويصلّي ركعتين، ويدلّ عليه حديث علي بن أبي طالب الذي رواه عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ].

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن عثمان ابن المغيرة؛ قال: سمعت علي بن ربيعة من بنى أسد يحدث عن أسماء أو ابن أسماء من بنى فرارا؛ قال^(٣): قال علي: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً نفعني الله بما^(٤) شاء أنْ ينفعني منه، حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

ما من مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ فيصلّي ركعتين ثم يستغفر الله لذلك الذنب؛ إلا غفر له. وقرأ هاتين الآيتين: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ يَجِدُ اللَّهَ غَفُوراً رَّحِيمًا . وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ»^(٥).

(١) قامت أدلة كثيرة من السنة الصحيحة على مشروعية ما ذكر المصنف، وقد ذكر ذلك بتفصيل في كتابه «زاد المعاد» (١ / ٣١٨)؛ فراجعه إن شئت الاستزادة.

(٢) في نسخة (ب): «الشيخ تقى الدين».

(٣) في نسخة (ب): «قالت».

(٤) في نسخة (أ): «ما»!

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨)، وأحمد في «المسند» (رقم ٢ ، ٤٧ ، ٥٦ - ط شاكر)، والطيالسي في «المسند» (رقم ١ ، ٢)، =

وكذلك صلاة الفتح إذا فتح الله على الإسلام بلدًا للكافر^(١) أو حضناً يستحب له أن يصلي ثمان ركعاتٍ كما كان أمراء المسلمين قديماً يفعلون ذلك، ويسمونها صلاة الفتح اقتداءً برسول الله ﷺ؛ فإنه ثبت عنه في «الصحيحين» أنه صلى يوم فتح مكة في بيت أم هانىء ثمان ركعات^(٢). قال شيخنا: وظن بعض الناس أن هذه كانت صلاة الضحى وأن هذه من قولها: «وذلك ضحى»؛ أي: وذلك الفعل كان في وقت الضحى.

= والترمذى في «الجامع» (رقم ٤٠٦، ٣٠٠٦)، والنسائى في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧)، وأبوداود في «السنن» (رقم ١٥٢١)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ١٣٩٥)، والحميدى في «المسنن» (رقم ١، ٤، ٥)، والمرزوقي في «مسند أبي بكر» (رقم ٩، ١٠، ١١)، وابن جرير في «التفسير» (٧٨٥٣، ٧٨٥٤، ٧٨٥٥)، والبزار في «البحر الزخار» (رقم ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١)، وأبوععلى في «المسنن» (رقم ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥)، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ٦٢٣ - الإحسان)، وابن عدى في «الكامل» (١ / ٤٢٠ - ٤٢١ / ٣ و ١١٩٠)، والضياء في «المختار» (رقم ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١)، وابن السنى في «عمل اليوم والليلة» (ص ٤١٤)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ١٠٦)، وتمام في «فوائده» (رقم ٤١٤ - الروض)، والبغوى في «شرح السنة» (رقم ١٠١٥)، وإسناده حسن.

وصححه المزى في «تهذيب الكمال» (٢ / ٥٣٤)، وأطال النفس في ذلك، وحسنه الترمذى وابن عدى، وجود ابن حجر في «التهذيب» (في ترجمة أسماء بن الحكم) إسناده، وكذا فعل شيخنا الألبانى.

وانظر - غير مأمور -: «العلل» للدارقطنى (١ / ١٧٦ - ١٨٠).

(١) في نسخة (أ): «بلد الكفار».

(٢) أخرجه البخارى في «الصحيح» (رقم ٤٢٩٢)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٣٣٦) عن أم هانىء رضي الله عنها.

قلت: ويدل على ذلك قول أم هانىء: «ما رأيته صلاها قبلها ولا بعدها»، ولو كانت تلك صلاة الضحى لم يخصها بذلك اليوم، ويدل عليه قول عائشة في «صحيح مسلم»: «ما رأيت رسول الله ﷺ [صلى الله عليه وسلم] صلاة الضحى (١) فقط». [قال شيخنا: كان ﷺ يستغنى عنها بقيام الليل، فمن لم يقم الليل؛ فالضحى بدل له عن قيام الليل (٢)].

فصل

وأما صلاة التسبيح، وصلاة الحاجة، وصلاة يوم عاشوراء وإحياء ليته، وصلاة ليالي العيدان وإحياءهما، وصلاة خاصة بليلة النحر، وصلاة ليوم العيد بعد صلاة العيد، وصلاة ليوم عرفة، وصلاة لإضاعة الصلاة، وصلاة لرؤية مكان العبد من الجنة، وصلاة لرؤية الله في المنام، وصلاة لرؤية رسول الله ﷺ، وصلاة لحفظ القرآن، وصلاة لقضاء الحوائج؛ فلا يصح شيء منها عن رسول الله ﷺ، بل أكثرها موضوعة عليه، وأمثلها صلاة التسبيح (٣).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلّي سبعة صلوات الضحى فقط».

(٢) انظر في مشروعية صلاة الضحى والرد على من أنكرها وتوجيه قول عائشة السابق: «الموافقات» (٣ / ٦٠) للشاطبي، و«صحيح ابن خزيمة» (٢ / ٢٣١)، و«شرح الزرقاني على الموطأ» (٢ / ٣٤)، و«نيل الأوطار» (٣ / ٧٧)، وكلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧ / ٤٧٣، ٤٧٤ و٢٢ / ٢٨٣ - ٢٨٥)، ورسالة الشيخ عقيل المقطري «تبصير الورى بما جاء في صلاة الضحى».

(٣) هذه الصلوات ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات»، وهي لا تثبت باستثناء صلاة التسابيح؛ فذهب فريق من أهل العلم إلى وضعها وفريق إلى تضييفها، =

فصل في المنع من اتخاذ المسجد طرِيقاً وأن لا يمرّ فيه بِلَحْمٍ ولا يَتَخَذْ سُوقاً

روى زيد بن جبيرة عن داود بن الحُصين عن نافع عن ابن عمر عن

رسول الله ﷺ :

«خَصَالٌ لَا تَنْبَغِي فِي الْمَسَاجِدِ لَا تَتَخَذْ طَرِيقاً، وَلَا يَشْهُرُ فِيهَا سِلَاحٌ،
وَلَا يَنْشُرُ فِيهَا نُبَلٌّ، وَلَا يَمْرُّ فِيهَا بِلَحْمٍ [نِيّاً]، وَلَا يَضْرِبُ فِيهَا حَدًّا، وَلَا
يَقْصُ فِيهَا جَرَاحَةً، وَلَا تَتَخَذْ سُوقاً»^(١).

= فريق إلى تصحيفها، وبعضهم حسنتها، والكلام حولها طويل جداً، والذي عليه
المحققون أنها حسنة، وإليه ذهب البغوي، والمنذري، وابن الصلاح، والنوي في
«تهذيب الأسماء واللغات» (٣ / ١٤٤)، و«الأذكار»، وتقى الدين السبكي، وولده
تاج الدين، وابن حجر في «أمالى الأذكار» (طبع مجلس صلاة التسبيح مفرداً)
و«الخصال المكفرة» و«الأجوبة على أحاديث المشكاة» (٣ / ١٧٧٩)، والسيوطى
في «المرقاة» (ص ٢٥٤)، وذهب إلى تصحيفها جماعة؛ منهم: أبو داود، وابن
السكن، والحاكم، وابن منده، والأجري، وأبو موسى المدينى، والخطيب،
والسمعانى، والبلقىنى، وابن ناصر الدين في كتابه «الترجيح لحديث صلاة التسبيح»
- وهو مطبوع -، والعائى، والزركشى، والزبىدى.

وانظر: «شرح الأذكار» (٤ / ٣٠٨)، و«إتحاف السادة» (٣ / ٤٧٣)،
و«التلخيص الحبير» (٢ / ٧)، و«الأجوبة على أحاديث المشكاة» (٣ / ١٧٧٩)،
و«اللآلئ المصنوعة» (٢ / ٢٣)، و«الأثار المرفوعة» (١٢٣).

(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (رقم ٧٤٨)، وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١٠٥٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٣) -، وابن حبان
في «المجروحين» (١ / ٤٠٣) من طريق زيد بن جبيرة به.

وإسناده واهٍ بمرة، فيه زيد بن جبيرة، وهو منكر الحديث، وبه أعله ابن عدي =

رواه ابن عدي .

قال ابن حبان : «يجب تجنب رواية زيد وداود جمِيعاً»؛ فزيده يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق التنَكُّب عن روايته، وكذلك داود حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فتُجنب مجانبة روايته^(١).

قلت: ما سُرُّ الله ولا حُفاظ دينه بين زيد بن جُبيرة وداود بن الحصين! فقال الشديد في الرجال يحيى بن معين^(٢): «داود ثقة»، وقال النسائي^(٣): «ليس به بأس»، وقال أبو زرعة^(٤): «لين»، وقال أبو داود^(٥): «أحاديثه عن عكرمة مناكير وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة»، وقال عباس الدُّوري^(٦): «كان داود بن الحصين عندي ضعيفاً»، وقال لي يحيى: «ثقة»، وقال^(٧) [مرة]: «ليس به بأس»، وروى عنه مالك وهو لا يروي إلا

= وابن حبان، وزاد معه ابن الجوزي داود، وقد رد عليه المصنف كما سيأتي.

وانظر في ضعفه: «نصب الراية» (٢ / ٤٩٣)، و«فتح الباري» (١٣ / ١٥٧)، و«المعرفة» لابن القيسرياني (٤٣٤)، و«الدر المتشور» (٥ / ٥١)، و«الترغيب والترهيب» (١ / ٣٠٥)، و«تفسير ابن كثير» (٦ / ٦٧).

(١) هذا كلام ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٣)، وجمعه من كلام ابن حبان في ترجمة زيد وداود.

(٢) في «تاريخ الدورى» (٢ / ١٥٢).

(٣) كذلك في «تهذيب الکمال» (٨ / ٣٨١).

(٤) كما في «الجرح والتعديل» (٣ / رقم ١٨٧٤).

(٥) كذلك في «تهذيب الکمال» (٨ / ٣٨١).

(٦) في «تاريخه» (٢ / ١٥٢).

(٧) في رواية ابن طهمان (٣٣٧).

عن ثقةٍ عنده، واحتجَ الناس بحديثه في العرايا^(١)، وصححَ أَحْمَدَ حديثه عن عَكْرَمَةَ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ فِي طَلاقِ رُكَانَةَ^(٢)، وصححَ هُوَ وَغَيْرُهُ حديثه في ردِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ^(٣).

وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ جُبِيرَةَ؛ فَقَالَ^(٤) الْبَخَارِيُّ^(٥) وَغَيْرُهُ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ أَبُو

(١) انظره في «صحيح البخاري» (رقم ٢١٨٦).

(٢) أخرجه أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (١ / ٢٦٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِيِّ» (٧ / ٣٣٩) مِنْ طَرِيقِ دَاؤِدَ بْنِ الْحَصَّينِ بِهِ، وَجُودُ إِسْنَادِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبْنُ تِيمَةَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ» (٣ / ١٨)، وَصَحَّحَهُ الْمُصْنَفُ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» (٥ / ٢٦٣)، وَأَحْمَدُ شَاكِرُ فِي «تَعْلِيقِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ» (رقم ٢٣٨٧)، وَشِيخُنَا الْأَلَبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٧ / ١٤٤ - ١٤٥ / رقم ٢٠٦٣)، وَلِلْحَدِيثِ طُرُقُ أُخْرَى كَثِيرَةٌ، وَفِيهَا اختِلافٌ انظره في «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٩ / ٣٦٢ - ٣٦٣).

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» (رقم ٢٢٤٠)، والترمذمي في «الجامع» (رقم ١١٤٢)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ٢٠٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٠٠ و ٣ / ٢٣٧ و ٦٣٨ - ٦٣٩)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨ / ٢١)، والبيهقي في «الكبري» (٧ / ١٨٧) من طرق عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس، وهو صحيح بطرقه؛ كما في «الإرواء» (رقم ١٩٢١، ٢٠٦٤).

(٤) في نسخة (أ): «قال».

(٥) في «تاریخه الكبير» (٣ / رقم ١٢٩٩)، و«الضعفاء الصغير» (رقم ١٢٥): «منكر الحديث».

وأنسَدَ أَبُونَ عَدِيِّ فِي «الْكَاملِ» (٣ / ١٠٥٩) عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «مَتْرُوكٌ الْحَدِيثُ»، وَذَكَرَ الْقَوْلَيْنَ عَنْهُ الْمَزِيّْ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (١٠ / ٣٤).

حاتم^(١): «لا يكتب حديثه»، وقال ابن عدي^(٢): «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، وابن عدي إنما ساق هذا الحديث فيما أنكر عليه لا على داود.

فصل في تعاهد النَّعل عند دخول المسجد

عن ابن عمر يرفعه: «تعاهدوا نعالكم عند أبواب المساجد»^(٣)، رواه الدارقطني في «الأفراد»، تفرد به يحيى بن هاشم بن كثير بن قيس أبو زكريا السمسار، قال يحيى^(٤): «هو دجال هذه الأمة، قيل له: أتراه وضع هذه

(١) في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢٥٢٨).

(٢) في «الكامل في الضعفاء» (٣ / ١٠٥٩). وانظر: «الميزان» (٢ / ٩٩).

(٣) أخرجه الدارقطني في «الأفراد» - كما في «الجامع الصغير» (رقم ٢٤٤٣ - ضعيفه)، ومن طريقه الخطيب في «تاریخه» (٥ / ٢٧٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٣) - من طريق يحيى بن هاشم السمسار عن مسمر ابن كدام عن يزيد الفقير عن ابن عمر مرفوعاً، وإسناده فيه كذاب.

وأخرجه عبد الرزاق (١ / ٣٨٨)، وابن أبي شيبة (٢ / ٤١٧) في «مصنفيهما» بسندٍ ضعيف من مرسلاً عطاء.

وانظر كلام المصنف الآتي على الحديث.

وقال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، هو غريب من حديث يزيد، وغريب من حديث مسمر، تفرد به يحيى بن هاشم، قال ابن عدي: كان يضع الحديث».

(٤) نقل عن ابن معين قوله - وقد سئل عنه -: «لا أعرفه كذاباً، ولكنه شيخ قد خرف»، قال ابن حجر في «اللسان» (٦ / ٢٨٠) عقبه: «قلت: هذه رواية شاذة، وأكثر الرواية عن يحيى بن معين نقلوا عنه تكذيبه».

قلت: من بينهم أبو يعلى الموصلي، قال: ذكر ليحيى بن معين وأنا حاضر السمسار الذي كان يحدث عن هشام بن عروة عن الأعمش وعن إسماعيل بن أبي =

الأحاديث؟ فقال: هو لا يُحسن وضع^(١) هذه الأحاديث، ولكن وُضِعَتْ لـ^(٢) .

وقال أحمد بن حنبل^(٣): «لا يكتب عنه» .

وقال النسائي^(٤): «متروك الحديث» .

وقال محمد بن عبد الرحيم^(٥): «كان يضع الحديث» .

وقال^(٦) أبو علي الحافظ^(٧): «كان يكذب» .

وقال ابن عدي^(٨): «كان ببغداد يضع الحديث» .

وقال ابن حبان^(٩): «كان [ممن] يضع الحديث على الثقات» .

= خالد وكأنه وقف عنده، وقال: «كان جاري لا يُحمل عن مثله الحديث، كذاب، قال: إن شاء الله»، رواه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٧٠٦) عن أبي على.

(١) في نسخة (ب): «يضع» .

(٢) قال مهناً عن أحمد: «ليس بثقة، ولا يكتب حدثه»؛ كما في «اللسان» (٦ / ٢٨٠).

(٣) كذا في «الكامل» (٧ / ٢٧٠٦)، و«الميزان» (٤ / ٤١٢).

(٤) كذا في الأصلين! ولعل الصواب: «ابن عمرو»، وهو حيئند العقيلي، والعبارة المذكورة من كلامه في «الضعفاء الكبير» (٤ / ٤٣٢).

(٥) في نسخة (ب): «قال» .

(٦) وكذا قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / رقم ١١٥).

(٧) في «الكامل في الضعفاء» (٧ / ٢٧٠٦).

(٨) في «المجرورين» (٣ / ١٢٥)، وما بين المعقوفين منه، وسقطت من الأصلين.

فصل أين يوضع النعل إذا صلّى

عن ابن عباس يرفعه :

«إذا صلّيت فصل في نعليك، فإن لم تَفعُل فضعهما تحت قدميك، ولا تضعهما عن يمينك ولا عن يسارك فتؤذى الملائكة والناس، فإذا وضعتهما بين يديك كأنما بين يديك قبلة»^(١).

وهذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، يرويه إبراهيم بن سالم أبو خالد النسابوري ؛ قال ابن عدي^(٢) : «يروي عن عبدالله بن عمران البصري أحاديث مناكير»، وذكر (من) مناكيره عن سلمان مرفوع :

«إن آدم أهبط إلى الهند ومعه السندان والمطرقة والكلبتان وأهبطت حواء بجدة»^(٣).

(١) أخرجه الخطيب في «تاریخه» (٩ / ٤٤٨ - ٤٤٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٤) - من طريق إبراهيم بن سالم نا عبدالله ابن عمران البصري عن أبي عمران الجوني عن أبي بُرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ عن ابن عباس مرفوعاً.

وإسناده ضعيف، عَلَّمَهُ إِبْرَاهِيمُ هَذَا، وَلَهُ طَرْقٌ لَا يَفْرَحُ بِهَا؛ كَمَا بَيَّنَهُ شِيخُنَا الْأَلْبَانِيُّ فِي «السلسلة الضعيفة» (رقم ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨).

(٢) في «الكامل في الضعفاء» (١ / ٢٥٩).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٦٠)، وسرد معه غيره، وقال: «كلها مناكير».

وانظر - غير مأمور - : «الدر المثبور» (١ / ٥٦)، و«الميزان» (رقم ٩٥).

وأما عبدالله بن عمران، فسئل عنده أبو حاتم^(١)؛ فقال: «شيخ».

فصل في الصَّلاة في النَّعال

عن معاذ بن جبل يرفعه: «إذا جئتم إلى الصلاة فانتعلوا»^(٢).

قال ابن الجوزي: «المتهم بوضع هذا الحديث محمد بن الحجاج، وله أحاديث كثيرة موضوعة لا أصل لها»^(٣).
رواه ابن عدي في «الكامل».

وروى أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً: «خذلوا زينة الصلاة. قالوا: يا رسول الله! وما زينة الصلاة؟ قال: البسو نعالكم فصلوا فيها»^(٤).

(١) في «الجرح والتعديل» (٥ / رقم ٦٠١).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢١٥٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٩٥).

(٣) «الموضوعات» (٢ / ٩٥)، وسرد الذهبي في «الميزان» (٣ / ٥٠٩) هذا الحديث وحديثين آخرين في ترجمته، مما جعل السيوطي في «اللآلئ» (٢ / ١٧) يقول: «قال في «الميزان»: وضع هذا الحديث وحديث الهريرة وحديث قُس بن ساعدة».

وانظر: «اللسان» (٥ / ٣٩٠)، و«تذكرة الموضوعات» (٣٨).

مضى الكلام بإسهام على محمد بن الحجاج في (ص ١٠٢).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢١٧١) - ومن طريقه السهمي في «تاریخ جرجان» (٣٥٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٩٥) -، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٨٣) عن محمد بن الفضل عن كرز بن وبرة عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجوه - عدا أبو نعيم - من طريق محمد بن الفضل به من حديث جابر أيضاً.

=

وفيه محمد بن الفضل عن كُرْز بن وَيْرَة عن عطاء عن أبي هريرة،
وعن عطاء عن جابر.

قال الإمام أحمد^(١): محمد بن الفضل ليس بشيء، حديثه حديث
أهل الكذب.

وروى العقيلي من حديث عباد بن جويرية عن الأوزاعي عن قتادة
عن أنس مرفوعاً:

«خذوا زيتكم عند كل مسجد. قال: صلوا في نعالكم»^(٢).

وأخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١ / ٣٣٩) من طريق محمد بن
المصفي ثنا بقية عن محمد بن عجلان عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة به
مرفوعاً.

قال أبو حاتم في «العلل» (١ / ١٤٩ / رقم ٤١٦) - وقد سئل عن الحديث
من هذا الطريق -؛ فقال: «هذا حديث منكر».

وله عن أبي هريرة طريق آخر، وهو منكر.

انظر: «الكامل في الضعفاء» (٥ / ١٨٢٩)، و«الضعفاء الكبير» (٤ /
٢١٢)، و«ذكر أخبار أصبهان» (٢ / ٢٦٥) لأبي نعيم، و«العلل» (١ / ١٥٥ / رقم
٤٣٤) لابن أبي حاتم.

وانظر: «الفوائد المجموعة» (ص ٢٤).

(١) كما في «العلل» (رقم ٣٦٠١، ٥٧٤٤ - رواية ابنه عبدالله)، وكذا نقل
الجوزجاني في «أحوال الرجال» (رقم ٣٧٢) تكذيب أحمد له، وانظر: «تهذيب
الكمال» (١٦ / ٢٠٨) مع التعليق عليه.

(٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ١٤٢ - ١٤٣) - ومن طريقه
ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٩٥) -، وأبو الشيخ وابن عساكر؛ كما في «الدر

قال أَحْمَدُ^(١) وَالْبَخَارِيُّ^(٢): «عَبَادُ بْنُ جَوَرِيَّةَ كَذَابٌ».

قلت: والصلة في النعلين سنة نصّ عليه الإمام أَحْمَدُ^(٣)، وثبت في «الصَّحْيْحَيْنِ» عن أَنْسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي فِي نَعْلَيْهِ^(٤).

= المثُور» (٣ / ٧٨) من طريق عَبَادُ بْنُ جَوَرِيَّةَ به.

قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٢٤) عقب حديث أبي هريرة السابق وحديث أَنْسٍ هُذَا: «رواه الخطيب وابن مردويه من غير طريق هذين الكذابين».

قلت: يعني محمد بن الفضل وعَبَادُ بْنُ جَوَرِيَّةَ، ويشير إلى ما أخرجه الخطيب في «تاریخه» (١٤ / ٢٨٧) من طريق يعقوب بن إسحاق الدَّعَاء عن يحيى ابن عبد الله الدَّمشقي عن الأوزاعي به.

ولم يقل الخطيب في الدعاء هذَا شَيْئاً، وشيخه لم أظفر له بترجمة.

قال الشوكاني: «وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن أكثر من ثلاثين صحابياً في الصلاة في النعال ما لا يحتاج معه إلى أحاديث الكذابين».

قلت: سيأتي طرف يسير منها، وانظر رسالة الشيخ مقبل الوادعي «شرعية الصلاة في النعال» وهي مطبوعة.

(١) في «العلل» (رقم ١٤٩٠) لابنه عبد الله، وفيه: «كَذَابٌ أَفَاكٌ».

(٢) اكتفى البخاري في تكذيبه بنقله عن أَحْمَدَ ذَلِكَ.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣ / ٢ / ٤٣)، و«التاريخ الصغير» (٢ / ٣٣٠)،

وانظر له: «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٧٨)، و«المجرورين» (٢ / ١٧١)، و«الميزان» (٢ / ٣٦٥)، و«اللسان» (٣ / ٢٢٨).

(٣) انظر: «المغني» (١ / ٧٢٩).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (٥٥٥) عن أَنْسٍ.

وثبت في «المسند» عن ابن مسعود أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يصلٍ في نعليه^(١).

وفي «السنن» عن عبد الله بن عمرو أنَّه ﷺ كان يصلٍ حافياً ومتعللاً^(٢).

وفي «السنن» عن أبي هريرة؛ أنَّه ﷺ قال:

«إذا صلَّى أحَدُكُمْ فخلع نعليه؛ فلا يؤذ بهما أحداً، ليجعلهما بين رجليه أو ليصلِّ فيهما»^(٣).

وفي «السنن» عن شداد بن أوس؛ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال:

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٤٦١ - ٤٦٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤١٦)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ١٠٣٩)، والطيالسي في «المسند» (رقم ٣٩٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٥١١) بسنٍد ضعيف، فيه أبو إسحاق السبيبي احتلط بأخرية، وزهير بن معاوية روى عنه بعد اختلاطه، ولكن للحديث شواهد كثيرة يصح بها.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (٦٥٣)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ١٠٣٨)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٠، ٢١٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤١٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٥١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١ / ٤١٢) بسنٍد حسن.

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» (٦٥٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤١٨)، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ٢١٨٢ - الإحسان)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم ٣٠١) بسنٍد صحيح، وله طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

«خالفو اليهود؛ فإنهم لا يصلُّون في نعالهم ولا أخفافهم»^(١).

فالشهادة على حديث معاذ وأبي هريرة المتقدّمين بالوضع على رسول الله ﷺ، وهذه سنته في الصّلاة على النعال فيها نظر، نعم، هما حديثان منكران لا يثبتان، والله أعلم.

فصل في أنه لا صلاة لجار المسجد إلا [في] المسجد

عن حابر بن عبد الله ؛ قال : فَقَدِ النَّبِيُّ ﷺ قَوْمًا فِي صَلَاةٍ فَقَالَ : مَا خَلْفَكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالُوا : لِحَاءَ كَانَ بَيْنَنَا . فَقَالَ : لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٦٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٦٠)، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ٢١٨٦ - الإحسان)، والبيهقي في «الكبرى» (٢ / ٤٣٢)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم ٥٣٤)، والطبراني في «الكبير» (رقم ٧١٦٤، ٧١٦٥) بسنده حسن.

(٢) نص حديث جابر في «الميزان» (٣ / ٥٦٧)، وقد رواه الدارقطني في «سننه» (١ / ٤١٩ - ٤٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤ / ٨٠ - ٨١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٣)، والدولابي في «الكتني» (١ / ١٩٧) تعليقاً، وأبو أحمد الحاكم في «الكتني» (٣ / ٦٤، ٦٥، ٦٦).

وفيه محمد بن سكين، قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٥٦٧): «لا يعرف، وحده منكر، قال البخاري : في إسناد حديثه نظر وهو مؤذن مسجدبني شقيرة، ثم ذكر الحديث ، وقال أبو أحمد الحاكم عقبه : «وفي إسناده نظر»، وقال : «ابن سكين حديثه ليس بالقائم»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٢٨٣) في ترجمة ابن سكين ، وساق الحديث : «هو مجھول ، والحديث منكر»، وقال الزيلعبي في «تخریج الكشاف» (١ / ٨٨) : «رواہ ابن عدی في «الکامل» وأعله بمحمد بن

وعن أبي هريرة؛ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(١).

وعن علي رضي الله عنه؛ قال: من كان جار المسجد فسمع المنادي ينادي فلم يُجِّبْه من غير عذر؛ فلا صلاة له^(٢).

= سكين، وقال: إنه ليس بمعرفوف، وذكره العقيلي في «ضعفائه»، قال ابن القطان: ودون محمد بن سكين من لا يعرف حاله، وهمما ذكر يا بن يحيى الطائي وجند بن حكيم».

قلت: ترجم ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٢٣٣) لابن سكين، وقال: «ليس بالمعروف»، وقال: «ولم يحضرني له شيء فأذكره»، ولم يرو الحديث كما ذكر الزيلعي.

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤١١): «في إسناده مجاهيل».

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٤٢٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١ / ٤١٠) -، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٦٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٣ / ٧٥)، والطبراني فيما أملأه، ومن طريقه الديلمي - كما في «المقاصد» الحسنة (٤٦٧) -، وعلته سليمان بن داود اليمامي، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «متروك»، وبه ضعفه ابن القطان في «الوهم والإبهام» وغيره. انظر: «تخریج الزيلعي على الكشاف» (١ / ٨٨) و«الإرواء» (٢ / ٢٥١)، و«العلل المتناهية» (١ / ٤١٠)، و«التلخيص الحبیر» (٢ / ٣١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (رقم ١٩١٦)، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ١٣٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢ / ٥٧)، والدارقطني في «السنن» (١ / ٤٢٠)، وأحمد في «مسائل ابنه صالح» (رقم ٥٨٠، ٥٨١)، وفيه الحارت الأعور وهو ضعيف جداً لا يحتاج به.

وأخرج أحمد في «مسائل ابنه صالح» (رقم ٥٧٤)، وابن أبي شيبة في =

رواهما^(١) الدارقطني .

وضعَّف حديث جابر بمحمد بن سكين الشقرى المؤذن .

وضعَّف حديث أبي هريرة بسليمان^(٢) بن داود اليمامي^(٣) .

وضعَّف حديث علي بالحارث الأعور .

ورواه ابن الجوزي في «م الموضوعات» من حديث عائشة مرفوعاً^(٤) ،

= «المصنف» (١ / ٣٤٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ١٣٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٣ / ١٧٤)، و«معرفة السنن والآثار» (رقم ١٤٢٨)، وعبدالرازق في «مصنفه» عن علي موقوفاً، وفيه والد حيان وهو سعيد بن حيان، قال الذهبي: «لا يكاد يعرف»، وقال ابن القطان: «مجهول» .

(١) في نسخة (ب): «رواه» .

(٢) في نسخة (ب): «سلمان» !!

(٣) في نسخة (ب): «اليماني» !!

(٤) حديث عائشة المذكور ذكره بدون سند ابن الجوزي في «م الموضوعات» (٢ / ٩٣)، وأخرجه في «العلل المتناهية» (١ / ٤١) من طريق ابن حبان، وقد أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٩٤)، والعلة فيه عمر بن راشد، قال عنه أحمد: «لا يساوي حديثه شيئاً، وأما ابن حبان؛ فقال: «لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه، يضع الحديث»، ولا عبرة بتوثيق العجلي؛ فتوثيقه وحده لا يعتد به لتساهله، والحديث خرجه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٤٦٧)، وقال: «أسانيده ضعيفة وليس له - كما قال شيخنا في «تلخيص تحرير الرافعي» (٢ / ٣١) - إسناد ثابت وإن كان مشهوراً بين الناس، وقد قال ابن حزم في «المحل» (٤ / ٩٥): «هذا الحديث ضعيف وقد صح من قول علي» .

قلت: والصواب أنه ضعيف مرفوعاً موقوفاً، والله أعلم بالصواب .

وتحمل فيه على عمر بن راشد، وقال: قال ابن حبان: «لا يحل ذكر عمر بن راشد إلا على سبيل القدح فيه».

قلت: وهذا الحديث^(١) له أصل صحيح، ولم يصب من أدخله في الموضوعات^(٢).

قال ابن ماجه في «سننه»: حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي ثنا هشيم عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«من سمع النداء فلم يأته؛ فلا صلاة له إلا من عذر»^(٣).

وقال^(٤) قاسم بن أصبغ في كتابه: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال:

«من سمع النداء فلم يجب؛ فلا صلاة له إلا من عذر»^(٥).

(١) في نسخة (ب): «حديث».

(٢) وهذا التقرير من الإمام ابن القيم هو الصواب.

(٣) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (رقم ٧٩٣)، والدارقطني في «السنن» (١ / ٤٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٤٥)، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ٢٠٦٤ - الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (رقم ١٢٢٦٥)، والبيهقي في «الكبير» (٣ / ٥٧)، والبغوي في «شرح السنة» (رقم ٧٩٤، ٧٩٥) من طريق شعبة به، وإسناده صحيح.

(٤) في نسخة (ب): «وقال: قال قاسم» !!

(٥) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف، إمام، حافظ، علامة، محدث =

فلو أفاق مجنون بإسناد حديث لأفاق بهذا، وكلهم أئمة حفاظ
أعلام .

وقال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن أبي جناب عن
مَغْرِأءِ الْعَبْدِيِّ عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ؛ قال:
قال رسول الله ﷺ :

«من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر. قالوا: وما العذر؟
قال: خوف أو مرض ؛ لم تَقْبُلْ منه الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى»^(١) .

وأبو جناب الكلبي يحيى بن أبي حية اختلف فيه :

= الأندلس، أبو محمد القرطبي، سمع بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح وابن أبي الدنيا
والحارث بن أبيأسامة ومحمد بن إسماعيل الترمذى وإسماعيل القاضى وأكثر عنه
جداً، انتهى إليه علو الإسناد مع الحفظ والإتقان، وترى ابن حزم وأبا الوليد الجاجى
وابن عبد البر ينقلون عنه كثيراً جداً، مات بقرطبة سنة (٤٣٤هـ) وهو من أبناء التسعين،
و«مسنده» مفقود، والله أعلم .

له ترجمة في «السير» (١٥ / ٤٧٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٣ / ٨٥٣)،
و«شذرات الذهب» (٢ / ٣٥٧)، وغيرها، وعزاه لأصيغ؛ ابن حزم في «المحلى» (٤
/ ١٩٠)، وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣ / ١٧٤) من طريق إسماعيل بن إسحاق
به، وسنه صحيح .

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (رقم ٥٥١)، والدارقطني في «السنن» (١ / ٤٢٠ - ٤٢١)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٤٥ - ٢٤٦)، وابن عدي في
«الكامل» (٧ / ٢٦٧٠) من طريق قتيبة بن سعيد به، وإسناده ضعيف، فيه أبو جناب،
وهو كثير التدليس، وقد عنون، وسيأتي الكلام عليه .

فكان يحيى القبطان^(١) يقول: «لا أستحل أنْ أروي عنه»،
وقال عمرو بن علي^(٢): «متروك الحديث»،
وقال النسائي^(٣) وعثمان بن سعيد^(٤) ويحيى^(٥): «ضعيف»،
وقال ابن معين^(٦) مرة: «ليس به بأس؛ إلا أنه كان يدلّس»، وكذلك
قال أبو نعيم^(٧)،

وقال يحيى^(٨) مرة: «هو صدوق»،
وقال ابن حبان^(٩): «كان يدلّس عن الثقات بما سمع من الضعفاء،

(١) كذا في «الكامل في الضعفاء» (٧ / ٢٦٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٣١ / ٢٨٦).

(٢) كذا في «الكامل في الضعفاء» (٧ / ٢٦٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٣١ / ٢٨٨).

(٣) في «ضعفائه» (رقم ٦٤٠).

(٤) في «تاریخه» (رقم ٩٢٨).

(٥) في «سؤالات ابن الجنيد» (رقم ٦٦٠)، وكذلك في رواية ابن أبي خيثمة؛
كما في «الجرح والتعديل» (٩ / رقم ٥٨٧)، وفي رواية الغلابي أيضاً؛ كما في
«تهذيب الكمال» (٣١ / ٢٨٨).

(٦) كذا في رواية عبدالله بن أحمد الدورقي؛ كما في «الكامل» (٧ / ٢٦٦٩)،
وفي «تاریخ الدوری» (٢ / ٦٤٢): «ليس به بأس».

(٧) كذا في «الكامل» (٧ / ٢٦٦٩).

(٨) في «تاریخ عثمان بن سعيد الدارمي» (رقم ٩٢٨).

(٩) في «المجروحيين» (٣ / ١١١)، وما بين المعقوفتين منه، وسقط من
الأصلين.

فالتحق به المناكير التي يرويها عن المشاهير؛ [فوهّاه يحيى بن سعيد القطان]، فحمل عليه أحمد بن حنبل حملاً شديداً.

وأما المغارء^(١) العبدى؛ فثقة لم يُضْعَفْ، قال أبو داود^(٢): «وروى
عنه أبو إسحاق»، وقال البخاري^(٣): «روى عنه أبو إسحاق الهمذانى
[واللیث] والحسن بن عُبید اللہ».

وقد روى أبو داود عن سليمان بن حرب: حدثنا حمّاد بن زيد عن عاصم بن بَهْدَلَة عن أبي رَزِينَ عن ابن أَمِّ مكتوم أنه سأله النبي ﷺ؛ فقال: يا رسول الله! إِنِّي رجل ضرير البصر، شاسع الدار، ولِي قائد لا يُلَائِمُنِي^(٤)؛ فهل لي رخصة أُنْ أَصْلِي فِي بَيْتِي؟ قال: هل تسمع النداء؟ قال: نعم. قال: لا أَجِد لَكَ رُخْصَةً^(٥).

(١) كتبها ناسخ (ب) هكذا: «معن» !! وهو خطأ.

٢) في «سنة» (١ / ١٥١).

(٣) في «التاريخ الكبير» (٨ / رقم ٢١٧٣)، وما بين المعقوفتين منه، وسقط من الأصلين، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٤٦٤)، ونقل أبو العرب التميمي وابن خلفون عن العجلي؛ أنه قال: «لا بأس به»، وقال ابن القطان: «ولا يعرف به تجريح، وأنكر على عبدالحق طعنه في حديثه»، كذا في «التهذيب» (١٠ / ٢٥٥) وقال ابن حجر في «الترغيب» (٢ / ٢٦٨): «مقبول»، وقال الذهبي في «الميزان» (٤ / رقم ٨٦٩٦): «تكلم فيه»! وسكت عنه في «الكافش» (٣ / ١٤٧).

(٤) في نسخة (ب): «يلومني»!

(٥) أخرجه أبو داود في «السنن» (رقم ٥٥٢)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ٧٩٢)، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٤٧)، وابن خزيمة في «الصحيح» (رقم ١٤٨٠)، والبغوي في «شرح السنّة» (رقم ٧٩٦) من =

ورواه مسلم في «صححه» عن أبي هريرة؛ قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ
أعمى فذكر نحوه^(١).

وروى مسلم في «صححه» عن ابن مسعود؛ قال:
«من سرَّه أن يلقى الله غداً مسلماً؛ فليحافظ على هؤلاء الصلوات
الخمس حيث ينادى بهنَّ، فإن الله شرع لنبِّيِّكم سُنن الهدى وإنَّه من
سُنن الهدى، ولو أنَّكم صلَّيْتم في بيتكم كما يصلَّي هذا المُتَخَلَّفُ في بيته
لتركتُم سُنَّة نبِّيِّكم، ولو تركتم سُنَّة نبِّيِّكم لضللتم، وما من رجل يتطرُّف
فيحسن الطهور ثم يَعْمِد^(٢) إلى (مسجد من هذه المساجد) المساجد؛ إلا
كتب الله (له) بكلٍّ خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحطُّ عنه بها
سيئة، ولقد رأيْتُنا وما يختلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل
يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف»^(٣)؛ فهذه الأحاديث كلها

= طريق عاصم بن بَهْدَلَة، وسنته حسن.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٤٥، ٣٤٦)، وأحمد في
«المسند» (٣ / ٤٢٣)، والنسائي في «المجتبى» (٢ / ١١٠)، وابن خزيمة في
«الصحيح» (رقم ١٧٤٨، ١٤٧٩)، وأبو داود في «السنن» (رقم ٥٥٣)، والحاكم في
«المستدرك» (١ / ٢٤٦ - ٢٤٧) من طرق أخرى عن ابن أم مكتوم، وهو صحيح، وله
شواهد كما سيأتي.

(١) أخرجه مسلم في «صححه» (رقم ٦٥٣)، والنسائي في «المجتبى» (٢ / ١٠٩)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢ / ٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣ / ٥٧) عن
أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) في نسخة (ب): «يعد».

(٣) أخرجه مسلم في «صححه» (رقم ٦٥٤)، وأبو داود في «السنن» (رقم ٥٥٠)، والنسائي في «المجتبى» (٢ / ١٠٧، ١٠٩) وغيرهم.

تقوّي حديث: «لا صلاة لجار المسجد (إلا في المسجد)»، بل معناها كلّها واحد^(١)، وقد رواها الإمام أحمد في «مسائل ابنه صالح» عن ابن مسعود وعائشة وابن عباس وعلي بن أبي طالب موقوفاً عليهم؛ فأنزل درجاته أن يكون موقوفاً، وهذه المرفوعات أصوله، وبالله التوفيق.

قال صالح بن أحمد: قال أبي: الصّلاة جماعة أخشى أن تكون فريضة، ولو ذهب الناس يجلسون عنها لتعطلت المساجد، يروى عن علي وابن مسعود:

«من^(٢) سمع النداء فلم يُجب؛ فلا صلاة له».

(وحدثني أبي ثنا هشيم عن يحيى - يعني أبو حيyan التيمي - عن أبيه عن علي؛ قال:

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٣).

حدثني أبي ثنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي؛ قال:

(١) رد ذلك شيخنا الألباني - فسح الله مده - في «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٨٣)؛ فقال عن حديث «من سمع النداء فلم يُجب فلا صلاة له إلا من عذر» أنه لا يصلح شاهداً لحديث الباب؛ لأنّه أخص منه؛ فإنه يفيد أن جار المسجد ينبغي أن يصلّي في مسجده الذي هو جاره، فإن صلّى في غيره؛ فلا صلاة له، وهذا ما لا يفيده الشاهد المذكور كما لا يخفى، وهذا فرق جوهرى بين الحديث الضعيف والحديث الصحيح !!

(٢) في نسخة (ب): «ومن».

(٣) مضى تخرّيجه (ص ١٢٧).

«من سمع النداء فلم يأته؛ لم تجاوز صلاته رأسه إلا من عذر»^(١).

حدثني أبي ثنا وكيع ثنا مسعود عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبي موسى ؛ قال :

«من سمع النداء فلم يجب من غير عذر؛ فلا صلاة له»^(٢).

حدثني أبي ثنا سلمان بن المغيرة عن أبي موسى الهلالي^(٣) عن ابن مسعود :

(١) أخرجه أحمد في «مسائل ابنه صالح»(رقم ٥٧٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٤٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ١٣٦) من طريق هشيم به، وإسناده ضعيف؛ لأنه منقطع.

وأخرجه عبدالرازاق في «المصنف» (رقم ١٩١٤) من طريق آخر عن علي رضي الله عنه، وفيه انقطاع أيضاً.

(٢) أخرجه أحمد في «مسائل ابنه صالح»(رقم ٥٧٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٤٥) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ١٣٦) - عن وكيع به.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣ / ١٧٤) من طريق أبي نعيم عن مسعود به. وأخرجه أيضاً (٣ / ١٧٤) من طريق زائدة بن قدامة عن أبي الحصين عن أبي بكر بن أبي بردة عن أبي موسى به، وقال : «كذا قال عن أبي بكر بن أبي بردة، ولا أراه إلا وهماً».

وأخرجه أيضاً من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي الحصين به إلا أنه رفعه. وقال في «معرفة السنن والآثار» (٢ / ٣٣٩) : «وروي عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً وموقاوفاً، والموقوف أصلح».

(٣) في نسخة (ب) : «الهلال».

«من سمع المنادي فلم يُجب من غير عذر؛ فلا صلاة له»^(١).

وحدثني أبي ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن عدي^(٢) بن ثابت
عن عائشة ؛ قالت:

«من سمع المنادي فلم يُجب من غير عذر؛ لم^(٣) يجد خيراً ولم يرد
به»^(٤).

حدثني أبي ثنا وكيع ثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس:

«من سمع النداء فلم يُجب من غير عذر؛ فلا صلاة له»^(٥).

(١) أخرجه أحمد في «مسائل ابنه صالح» (رقم ٥٧٧)، وابن أبي شيبة في
«المصنف» (١ / ٣٤٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ١٣٦) من طريق وكيع به.

(٢) تصحف في نسخة (ب) إلى «علي» !!

(٣) في نسخة (ب): «فلم».

(٤) أخرجه أحمد في «مسائل ابنه صالح» (رقم ٥٧٨)، وعبدالرازق في
«المصنف» (١ / ٤٩٨ / رقم ١٩١٧) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٤ /
١٣٧ / رقم ١٩٠٣) -، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٤٥)، والبيهقي في
«الكبرى» (٣ / ٥٧).

(٥) أخرجه أحمد في «مسائل ابنه صالح» (رقم ٥٧٩)، وابن أبي شيبة في
«المصنف» (١ / ٣٤٥) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ١٣٦) عن وكيع
به -، ومضى تخريره من طريق هشيم عن شعبة به ؛ إلا أنه رفعه، قال البيهقي في
«معرفة السنن والآثار» (٢ / ٣٣٨) : «رفعه قراد وهشيم عن شعبة، ووقفه جماعة عن
شعبة».

وانظر: «السنن الكبرى» (٣ / ١٧٤).

حدثني أبي حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حيّان التيمي عن أبيه عن علي ؓ ، قال :

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد . قيل : ومن جار المسجد ؟ قال : من سمع المنادي »^(١) .

فصل في الامتناع من حضور المسجد لأجل البرد

عن جابر بن عبد الله عن بلال ؓ ، قال : أذنتُ في ليلةٍ باردةٍ ، شديدٌ ببردُها فلم يأتِ أحدٌ ، ثم أذنتُ ثانيةً فلم يأتِ أحدٌ ، ثم أذنتُ ثالثةً فلم يأتِ أحدٌ ؛ فقال رسول الله ﷺ :

«ما لهم يا بلال ؟ قلت : لبدهم البرد . فقال : اللهم اكسر عنهم البرد . قال بلال : فلقد رأيتم يتروّحون في الصبح ، أو قال في الضّحى »^(٢) .

(١) مضى تخرجه (ص ١٢٧ - ١٢٨) .

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (رقم ١٣٥٦) ، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (رقم ٩٤٨) ، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ١٢٢ - ١١٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٩٤) - ، والطبراني في «الكبير» (رقم ١٠٦٦) من طريق أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر عن بلال به . وإن سناهه واهٍ ، وآفته أيوب ، وقد انفرد به ، وسيأتي الكلام عليه .

قال البزار عقبه : «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رِوَاهُ عَنْ أَبْنَى الْمَنْكَدِرِ إِلَّا أَيُوبُ بْنُ سِيَارٍ، وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ، وَأَيُوبُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ حَدَثَ أَيُوبُ بْنُ سِيَارٍ عَنْ أَبْنَى الْمَنْكَدِرِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَسْفَرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ» .

وعن محمد بن المنكدر عن جابر عن أبي بكر عن بلال نحوه^(١).

والحديثان باطلان، [أما] حديث جابر؛ فرواه أبو جعفر العقيلي عن البخاري عن داود بن مهران عن أبوبن سيار عن ابن المنكدر عنه، وقال: «ليس لإسناده أصل ولا يُحفظ إسناده ولا متنه»^(٢).

قلت: البلاء فيه من أبوبن سيار وهو أيضاً في طريق الحديث الآخر، وقد رواه ابن عدي من طريقه وقال:

«لا يرويه بهذا الإسناد عن ابن المنكدر سوى أبوبن»^(٣).

قال يحيى^(٤): «أبوبن كذاب»،

وضعفه الهيثمي في «المجمع» (١ / ٣١٨) بأبوبن، وانظر: «كشف الأستار» (رقم ٣٨٧)، و«مختصر زوائد البار» (رقم ٢٤٣) لابن حجر.

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٤٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٩٤ - ٩٣) - عن أبوبن سيار عن ابن المنكدر عن جابر عن أبي بكر عن بلال به.

وإسناده كسابقه، وأورده الذهبي في «الميزان» (١ / ٢٨٨) في ترجمة لأبوبن، وقال: «قلت: فيه المستملي، وليس بثقة».

(٢) «الضعفاء الكبير» (١ / ١١٣).

(٣) «الكامل في الضعفاء» (١ / ٣٤٠).

(٤) كذا في الأصلين، والمشهور عن ابن معين قوله فيه: «ليس بشيء»، كذا في «تاريخ الدوري» (٢ / ٥٠)، و«التاريخ الكبير» (١ / رقم ١٣٣٢)، و«الكامل» (١ / ٣٣٩)، و«الميزان» (١ / ٢٨٩).

نعم، أسنده العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ١١٢) نحو ما ذكره المصنف؛

قال:

=

وقال النسائي^(١): «متروك الحديث»،

وسائل عنه ابن المديني^(٢)؛ فقال: «ذاك عندنا غير ثقة، لا يكتب حديثه»،

وقال السعدي^(٣): «غير ثقة».

ومن حديثه المنكر عن ابن المنكدر عن جابر عن أبي بكر عن بلال
يرفعه:

«أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجْوَرِكُمْ»^(٤).

«حدثنا محمد بن عثمان؛ قال: قلت ليعين بن معين: إن عند من جاب كتاباً عن أيوب بن سيار؛ قال: وما يصنع بأيوب بن سيار، كان أيوب كذاباً».

(١) كذا في «الكامل» (١ / ٣٣٩)، و«الميزان» (١ / ٢٨٩) وغيرهما.

(٢) مسألة محمد بن عثمان بن أبي شيبة؛ كما في «سؤالاته لعلي بن المديني» (رقم ١٤٣).

(٣) في «أحوال الرجال» (رقم ٣٥٦).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (رقم ١٣٥٧)، والروياني في «مسنده» (ق ١٤٤ / ب)، والهيثم بن كلبي الشاشي في «مسنده» (رقم ٩٤١، ٩٤٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٧٩)، والطبراني في «الكبير» (رقم ١٠١٦)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٣٩)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ١١٢) عن ابن المنكدر به، واسناده واء، فيه أيوب بن سيار.

وال الحديث صحيح؛ فقد ثبت عن رافع بن خديج رضي الله عنه، وقد وهم السيوطي في عدّه هذا الحديث متواتراً، وذلك في كتابه «الأزهار المتناثرة» (رقم ٢٤)، وقد كشفت عن وهمه في تحقيقي لـ «المواقفات» للشاطبي، يسر الله نشره، والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات.

وهذا باطل .

وفي إسناد حديث جابر عن أبي بكر مُتّهم آخر وهو محمد بن زيد المستملي غير ثقة^(١) .

فصل في انضمام المساجد يوم القيمة بعضها إلى بعض

روى ابن عدي في «الكامل» من حديث ابن عباس يرفعه :
«تذهب الأرضون يوم القيمة إلا المساجد ؛ فإنها ينضم بعضها إلى بعض»^(٢) .

موضوع ، قال ابن الجوزي^(٣) : «والمتّهم به أصرم بن حوشب» ،

قال يحيى^(٤) : «هو كذاب خبيث» ،

(١) هذه عبارة الذهبي في «الميزان» (١ / ٢٨٨) .

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ق ٢٤٠) ، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٩٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٩٤) - عن أصرم بن حوشب الهمданى عن قرة بن خالد عن الصحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً ، وهو موضوع كما سيأتي .

وانظر : «اللالىء المصنوعة» (٢ / ١٠) ، و«مجمع البحرين» (١ / رقم ٦١٠) ، و«مجمع الزوائد» (٢ / ٦) ، و«تنزية الشريعة» (٢ / ٧٩) ، و«تذكرة الموضوعات» (٣٧) ، و«القوائد المجموعة» (٢٣) ، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ٧١٥) .

(٣) في «الموضوعات» (٢ / ٩٤ - ٩٥) .

(٤) في «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» (رقم ١٦٨) .

وقال البخاري^(١) ومسلم^(٢) والنسائي^(٣) : «متروك» ،
وقال ابن حبان^(٤) : «كان يضع الحديث على الثقات» ،
وقال الدارقطني^(٥) : «منكر الحديث» .
وهذا الحديث رواه عن قرة بن خالد عن الضحاك عن ابن عباس .
وبهذا الإسناد أيضاً : «أنا الأول وأبو بكر المصلي ، وعمر الثالث ،
والناس بعدها على السبق ، الأول فال الأول»^(٦) .

(١) في «التاريخ الكبير» (٢ / رقم ١٦٧١) ، و«التاريخ الصغير» (٢ / ٢٩٠) ، و«ضعفائه» (رقم ٢١) .

(٢) في «الكتني والأسماء» (رقم ٣٥٥٨) .

(٣) في «ضعفائه» (٢٢) .

(٤) في «المحروجين» (١ / ١٨١) .

(٥) في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ١١٦) .

(٦) أخرجه الطبراني في «الكتير» (١٢ / رقم ١٢٦٤٥) ، و«الأوسط» (١ / ق ٢٤٠ و ٢ / ق ١٩٩) ، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٩٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٢٨ - ٣٢٩) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ٣١) من طريق أصرم بن حوشب به ، وإسناده واهٍ بمرة ، أصرم متهم ؛ كما تقدم بيانه .
وانظر: «تنزيه الشريعة» (١ / ٣٤٩) ، و«لسان الميزان» (١ / ٤٦١) ،
و«الفوائد المجموعة» (٣٣٩) .

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ؛ كما في «مجمع البحرين» (٨ / رقم ٥٠٦٥) من طريق آخر تالف .

وانظر: «مجمع الروايد» (١٠ / ٢٢٧ - ٢٢٨) ، و«تنزيه الشريعة» (١ / ٣٤٩) ، و«الفوائد المجموعة» (٣٣٩) ، و«الميزان» (١ / ٢٧٢) .

قلت: وهذا الكلام حقٌّ وهو معروف من كلام بعض السَّلَفِ:

«سَبَقَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُوبَكْرَ وَتَبَعَهُ عُمَرٌ»^(١).

وبهذا الإسناد: «الْمُنْفِقُ يَقْرَضُنِي وَالْمُصْلِي يَنْاجِنِي»^(٢)، وهذا حقٌّ ولكنه لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن حديثه عن هشام^(٣) عن أبيه عن عائشة مرفوعاً:

«أذبِيوا طعامكُم بالصلَّةِ، وَلَا تَنَامُوا عَلَيْهِ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ»^(٤).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦ / ٨٩)، وأبو عبيد (٣ / ٤٥٨)، والحربي (٣ / ١١١٧)، كلّاهما في «الغريب»، وأحمد في «المسند» (١ / ١١٢ و١٢٤ - ١٢٥ و١٣٢ و١٤٧)، و«فضائل الصحابة» (١ / ٢١٤ - ٢١٥ / رقم ٢٤٤ - ٢٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ١ / ٣٤)، وأبو علي الهرمي في «حديثه» (٢ / ٧٨ / ١ - انتخاب الدارقطني)، والمحاملي في «أمالية» (رقم ١٩٩، ٢٠٠ - رواية يحيى البعير)، والطبراني في «الأوسط» - كما في «مجمع الزوائد» (٩ / ٥٤) -، وابن أبي عاصم في «الستة» (٢ / ٥٧٣ / رقم ١٢٠٩) من طرق كثيرة عن علي رضي الله عنه قوله، أشبهها بالصواب طريق يحيى القطان وابن مهدي عن الثوري عن القاسم بن كثير عن قيس الخارفي به، قاله الدارقطني في «العلل» (٤ / ١٠٦).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٩٥)، وإسناده تالف بمِرَّةٍ، فيه أصرم بن حوشب.

(٣) تحرف في نسخة (ب) إلى: «وصلى أبو بكر عن هشام»!!

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٩٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٦٩) - عن أصرم بن حوشب عن هشام به.

قال ابن عدي عقبه: «وَهَذَا الْحَدِيثُ يَعْرُفُ بِزِيَّعِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ هَشَامِ بْنِ

ولا يصح عن رسول الله ﷺ بل هو باطل عليه، وهو صاحب حديث:

«إذا كان أول ليلة من رمضان؛ نادى الجليل رضوان خازن الجنة نجَدْ جنتي وزينها للصائمين»^(١).

= عروة؛ فلعل أصرم بن حوشب هذا سرقه منه».

قلت: رواية بزيع هذه أخرجهما الطبراني في «الأوسط» - كما في «مجمع الزوائد» (٥ / ٣٠) -، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ١٩ - ٢٠ - مختصره)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ١٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٤٩٣)، وابن السندي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٤٨٢)، وابن حبان في «المجرحين» (١ / ١٩٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥ / ١٢٤)، والشجري في «أمالية» (١ / ٢١١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٧٠)، وهذا حديث موضوع، قال ابن عدي بعد أن ساق له جملة من الأحاديث: «وهذه الأحاديث مناكر كلها، لا يتبعها عليها أحد»، وقال البيهقي: «هذا منكر، تفرد به بزيع، وكان ضعيفاً»، وقال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني» (رقم ٦١): «سألته عن بزيع بن حسان، فقال: أبو الخليل بصري متروك. قلت له: عن هشام بن عروة عجائب، قال: هي بواطيل، ثم قال: كل شيء له باطل».

وانظر: «تخریج العراقي لأحاديث الإحياء» (٣ / ٩٢)، و«اللسان» (٢ / ٣٨)، و«إتحاف السادة المتقين» (٧ / ٤١٩)، و«المعرفة والتذكرة» (٣٧)، و«الفوائد المجموعة» (١٥٦)، و«اللآلئ» (٢ / ١٣٧)، و«تذكرة الموضوعات» (١٤٣)، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ١١٥)، وسيأتي كلام مفصل للمصنف على بزيع هذا، انظر: (ص ١٤٨).

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٩٦) من طريق أصرم بن حوشب عن محمد بن يونس الحارثي عن قتادة والربيع بن عبد الله الأنصاري عن أنس به =

فصل في اتخاذ المسجد بيته

ذكر الخطيب في «تاریخه» من حديث أبي الدرداء؛ أنه قال لابنه: «يا بني! لا يكن بيتك إلا المسجد، فإن المساجد بيوت المتقين، سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«من يكن المسجد بيته ضمن الله الرُّوح والرَّحمة والجواز على الصِّراط إلى الجنة»^(١).

= مرفوعاً، وقال: «وذكر حديثاً طويلاً في فضل صيامها، قال محمد بن يحيى: كتبت هذا الحديث مع يحيى بن معين من هذا الشيخ»، قال: «وهذا حديث لا أعرفه إلا من حديث أصرم».

قلت: أخرجه بطله ابن حبان في «المجرورين» (١٨٢ / ١٨) - ومن طريق ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٨٧) - من طريق أصرم به.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ١٣٨) - ومن طريق ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣) - من طريق عباد بن عبد الصمد عن أنس به مطولاً، وعباد منكر الحديث، كما قال البخاري، وقال العقيلي: «أحاديثه مناكير، لا يعرف أكثرها إلا به».

وانظر: «اللآلئ» (٢ / ٩٨)، و«تنزيه الشريعة» (٢ / ١٤٦)، و«الفوائد المجموعة» (٨٧).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٤٩)، والخطيب في «التاريخ» (٨ / ٣٤٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٩) - من طريق عمرو ابن جرير عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي الدرداء به، قال الطبراني: «لم يروه عن إسماعيل إلا عمرو»، وإسناده واه، وآفته عمرو بن جرير، وسيأتي كلام المصنف عليه بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

وذكره ابن الجوزي في كتاب «الأحاديث الواهية»، والصواب تحويله إلى «الموضوعات»، وهو باطل على رسول الله ﷺ وعلى أبي الدرداء.

وفيه عمرو بن جرير عن إسماعيل بن أبي خالد،

قال أبو حاتم الرّازِي^(١): «عمرو يكذب».

وقال الدّارقطني^(٢): «متروك».

وقال صاحب «المغني في الضعفاء»^(٣): «متهم واهٍ».

قال الدّارقطني^(٤): وروى عبدالله بن المختار عن محمد بن واسع

(١) في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٢٢٤).

(٢) ترجمه في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٣٩٨)، وقال في «العلل» (٦ /

٢٦٠): «وكان ضعيفاً»، وفي «الميزان» (٣ / ٢٥٠) و«اللسان» (٤ / ٣٥٨) عنه: «متروك الحديث»، وكذا في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٩).

(٣) كذلك قال في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (٢ / ٢٠٣ / ٣١٦٥)، واكتفى بقوله في «المغني» (٢ / ٤٨٢ / رقم ٤٦٣٨): «كذبه أبو حاتم».

(٤) ونص كلامه في «العلل» (٦ / ٢٣٠ / رقم ١٠٩٤) بعد أن ساق الحديث: «يرويه محمد بن واسع، وخالفه عنه؛ فرواه عبدالله بن المختار عن محمد بن واسع عن ابن أبي الدرداء عن أبي الدرداء.

ورواه إسماعيل بن أبي خالد، وخالفه عنه؛ فقيل: عنه عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء.

وقيل: عن إسماعيل عن رجلٍ من أهل البصرة عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء.

ورواه حماد بن سلامة ومطعم بن المقدام الصنعاني عن محمد بن واسع أنَّ أبا الدرداء كتب إلى سلمان، ولم يذكر بينهما أحداً، والمرسل هو المحفوظ».

عن [ابن أبي الدرداء عن]^(١) أبي الدرداء؛ قال: قال رسول الله ﷺ: المساجد بيوت الله في الأرض؛ فقد ضمن الله لمن كانت المساجد بيته بالرّحمة والجواز على الصّراط^(٢).

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين، واستدركته من «العلل» ٦ / ٢٣٠ للدارقطني.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (رقم ٤٣٤ - زوائد) ، والدارقطني - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٩) - عن عبدالله بن المختار به. وعند البزار: «عن أم الدرداء عن أبي الدرداء»، وعند ابن الجوزي: «عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء».

قال البزار عقبه: «لا نعلم هذا الحديث بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وإن سناه حسن، وقد روى نحوه بغير لفظه».

وعزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٢) للطبراني في «الكبير» و«الأوسط» للبزار، وقال: «رجال البزار كلهم رجال الصحيح»، وللحديث طرق أخرى بلفظ: «المسجد بيت كل تقى».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (رقم ٦١٤٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ١٧٦)، والقضاعي في «الشهاب» (رقم ٧٣) من طريق صالح بن بشير المري - وهو ضعيف؛ كما في «المجمع» (٢ / ٢٢) - عن الجريري عن أبي عثمان؛ قال: كتب سلمان إلى أبي الدرداء، وفيه رفع الحديث، قال أبو نعيم: «غريب من حديث صالح، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

وأخرجه القضايعي في «مسند الشهاب» (رقم ٧٢)، وأبن عساكر في «تاریخ دمشق» (١٣ / ١ / ٣٧٨) من طريق الربیع بن ثعلب عن إسماعيل بن عیاش عن مطعم بن المقدام وغيره عن محمد بن واسع قال: «كتب أبو الدرداء إلى سلمان... وفيه رفع الحديث».

وهذا إسناد رجاله ثقات؛ فهو جيد لولا الانقطاع بين الربیع وأبی الدرداء، فإنه =

ورواه حماد بن سلمة عن محمد بن واسع؛ أنَّ أبا الدرداء كتب إلى سلمان، قال: والمرسل هو المحفوظ^(١).

فصل في النهي عن حديث الدنيا في المساجد

رُوِيَّنا في «الغيلانيات» من حديث ابن مسعود يرفعه:

«سيأتي على الناس^(٢) زمان يقعدون في المساجد حلقاً حلقاً منهاهم^(٣) الدنيا، لا تجالسوهم، ليس لله فيهم حاجة^(٤)».

لم يسمع منه ولا من غيره من الصحابة، لكن إذا قص إلى الطريق الأولى الموصولة أخذ الحديث قوة، وارتقي إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى، قاله شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ٧٦٦) وقال:

«وقد أخرجه ابن الجوزي في «صفة الصفة» (١ / ١٩٨ / ١) من طريق عبدالرازق ثنا معمر عن صاحب له أنَّ أبا الدرداء كتب إلى سلمان به، وهذا منقطع أيضاً».

وأخرجه العدني في «مسنده» - كما في «المطالب العالية» (١ / ٥٨) - عن مروان الفزارى عن إسماعيل بن أبي خالد عن رجل عن محمد بن واسع به. وإنسانه ضعيف، فيه رجل مجهول.

وحسنه المنذري في «الترغيب» (١ / ٢٢١)، وافقه شيخنا في «صحيح الترغيب والترهيب» (١ / ١٣١).

(١) وكذا في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٩).

(٢) في نسخة (أ): «أناس».

(٣) كذا في «العلل المتناهية» وفي «كنز العمال» (١٠ / رقم ٢٩٠٨٥): «إنما نهمتهم»، وفي «الحلية»: «إنما همّتهم».

(٤) عزو المصنف الحديث لـ «الغيلانيات» خطأ، ومنشأ ذلك أنه رأى في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٠) من طريق أبي طالب بن غيلان عن إبراهيم المزكي عن

قال ابن الجوزي^(١): «لا يصح والمتهم به بزيع أبو الخليل».

قال الدارقطني^(٢): «لم يحَدُثْ به غيره»، قال^(٣): «وهو متروك»،

= ابن خزيمة عن أبي جعفر محمد بن صدران عن بزيع أبو الخليل عن الأعمش عن
شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رفعه.

و«الغيلانيات» هي الأحاديث التي رواها أبو طالب بن غيلان عن أبي بكر الشافعي محمد بن عبدالله البزار، وهي أحد عشر جزءاً، وهذا الحديث ليس فيها في نسخها الخطية الثلاث، أحدها محفوظ في مكتبة الحرم المكي تحت رقم (٥٧٩) - وهي منقولة من نسخة بخط الخطيب البغدادي -، والأخرى في المكتبة الظاهرية، والأخيرة في دار الكتب المصرية تحت (رقم ٢١٨٥٦ ب)، وقد قام الشيخ حلمي كامل عبدالهادي بتحقيق الكتاب على جميع هذه النسخ، وقامت بقراءته ومراجعته والتعليق عليه وفيها زيادات حسان، وسيصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠ / ١٠٤٥٢)، وابن حبان في «المجرورين» (١١ / ١٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٤٩٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٠) من طريق أبي الخليل بزيع به.

وزيع أبو الخليل نسب إلى الوضع، كما في «المجمع» (٢ / ٢٤)، وسيأتي الكلام عليه.

قال أبو نعيم عقبه: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به ابن صدران عن بزيع، ووزيع هو الخصاف البصري واهي الحديث»، وقال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير بزيع أبي الخليل».

(١) في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٠).

(٢) كذلك في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٠) أيضاً.

(٣) في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ١٣٢) و«سؤالات البرقاني» (رقم ٦٠).

وقال ابن أبي حاتم^(١): «حديث شبه الموضوع»، قال:
«وقال أبي : هو ذاذهب الحديث»،
وقال ابن عدي^(٢): «أحاديثه مناكير لا يتابعه عليها أحد»،
وقال ابن حبان^(٣): «يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمم
لها».

فصل في كراهة السؤال في المسجد

عن ابن عمر [يرفعه]:

«يُنادي منادٍ^(٤) يوم القيمة: أين بغضاء الله؟ فيقوم سؤال
المساجد»^(٥).

فيه جعفر بن أبأن، قال ابن حبان^(٦):

(١) في «الجرح والتعديل» (١ / ٤٢١).

(٢) في «الكامل في الضعفاء» (٢ / ٤٩٣).

(٣) في «المجروحين» (١ / ١٩٨).

(٤) في نسخة (ب): «منادي» !!

(٥) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢١٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٢) - من طريق جعفر بن أبأن المصري عن محمد بن رمح عن الليث عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.
وإسناده موضوع، وهو من كذب جعفر بن أبأن، وسيأتي الكلام عليه.
وانظر: «اللسان» (٢ / ١٠٦)، و«معرفة التذكرة» (رقم ١٠٤٣) لابن القيسرياني.

(٦) في «المجروحين» (١ / ٢١٦)، وعنده الذهبي في «الميزان» (١ /

«رأيته بمصر يروي عن يحيى بن بُكير، ونعيم بن حمَّاد، وابن أبي مريم، وعبد الله بن يوسف التَّنِيسي والمصريين، ثم قَدِم علينا مَكَّة فحضرتُه مع جماعةٍ من أصحابنا لِنَخْتَبِرَ ما عنده؛ فسمعته يُملي عليهم فقال فيما أملَى :

حدَّثنا محمد بن رُمْح المصري ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال:

«من سرَّ المؤمن فقد سرَّني، ومن سرَّني فقد سرَّ الله عزَّ وجلَّ، ومن سرَّ الله باهٍ به الملائكة وأدخله الجَنَّةَ على أيِّ حالٍ كان»،

قال: «وسمعته يقول فيما يُملي: حدَّثنا محمد بن رُمْح ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر أَنَّ النبي ﷺ قال:

«ينادي منادٍ يوم القيمة: أين بُغَضَاءُ الله؟» الحديث المتقدم؛
 فقلت: يا شيخ! أتَقَ الله ولا تكذب على رسول الله ﷺ؛ فإنَّك لم تسمع
 مما تُحدِّث به شيئاً. فقال لي: لستَ مني في حِلٍّ، إنما أنتَ تحسدوني
 لِإسنادي، فلم أُزايله حتى حلفَ أَنَّ لا يُحدِّث بمكَّةَ بعدَ أَنْ خَوَفْتُهُ بِالسُّلْطَانِ
 مع جماعةٍ كانوا معنا من إخواننا من أهل العراق والشَّام وغيرهما^(١)؛ فلَحَفَ
 أَنَّ لا يُحدِّث ما دام بمكَّةَ، فلم يُحدِّث بها بعد ذلك إلى أَنْ خَرَجَ بعد
 الموسم».

وقد عورضَ هذا الحديث بما روى أبو داود في «سننه» عن

= ٣٩٩)، والسيوطبي في «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» (ص ١٨٧ - ١٨٨).

(١) في نسخة (ب): «وغيرها».

عبدالرحمن بن أبي بكر؛ قال : قال رسول الله ﷺ :

«هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً . فقال أبو بكر: دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبزٍ بين يدي عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه»^(١) ، ولو كان السؤال في المسجد حراماً لزجره أبو بكر رضي الله عنه ولما أقره رسول الله ﷺ على إقراره .

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (رقم ١٦٧٠) ، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٤١٢) ، والبيهقي في «الكبرى» (٤ / ١٩٩) بإسناد ضعيف فيه مبارك بن فضالة . وانظر : «الأحكام الصغرى» لعبدالحق الإشبيلي (١ / ١٨٥ - ١٨٦) ، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ١٤٥٨) ، و«أحكام المساجد» للزرκشي (ص ٣٥٣) ، وأثبتت هنا في هامش نسخة (أ) ما نصه :

«قال الزركشي في «أحكام المساجد» (الباب الرابع، الفرع الحادي والخمسون، ص ٣٥٣) بعد أن ذكر هذا الحديث، ونقل في «شرح المذهب» وفي كتاب الصلاة لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة : «قال أبو مطبع البلاخي : [لا يحل للرجل أن] يغطي سؤال المسجد، لما روي في الآثار: [ينادي يوم القيمة منادٍ: ليقُم بغيضُ الله، فيقوم ولا يمرّ بين يدي المصلي] ، ولا يسأل الناس إلهاً، فلا بأس بالسؤال والإعطاء، لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله ﷺ في المسجد، حتى يُروى أن علياً تصدق بخاتمه وهو في الركوع، فمدحه الله بقوله: «[و]يؤتون الرِّزْكَةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»، وإنْ كان ينخَطِّي رقاب الناس، ويمرّ بين يدي المصلي؛ ففيكره إعطاؤه، لأنَّه إعانةً له على أذى الناس؛ حتى قيل: هذا فلس واحد يحتاج إلى سبعين فلساً لـكفارته» انتهى .

قلت : وأثر على المذكور آنفًا باطل وموضع ، كما بَيَّنَه بالتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (١ / ٢٠٨) وتلميذه الذهبي في مختصره «المتنقى» (ص ٦٦) .

فصل في الأمر بتقصير بناء المساجد

الدارقطني عن ليث بن أبي سليم عن أيوب السختياني عن أنس
يرفعه :

«ابنوا المساجد [وأَتَخْذُوهَا] ^(١) جمّاً» ^(٢).

قال عبدالحق ^(٣): «لم يتابع ليث على هذا وهو ضعيف ^(٤)، وغيره
يرويه عن أيوب عن عبدالله بن شقيق قوله».

قلت: وهو أشبه بالصواب، وعن ليث أيضاً عن مجاهد عن ابن
عمر: نهى النبي ﷺ أن يُصلّى في مسجدٍ مشرف ^(٥).

(١) ما بين المعقوقتين سقط من الأصلين، واستدركته من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٤٤ - ط دار الفكر)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢١٠٧)، وأبو عثمان البهري في «الفوائد» (ق ١٩ / ٢)، وأبو نعيم في «حديث الْكُدُّيمِيِّ وَغَيْرِهِ» (ق ٢٥ / ٢) - كما في «السلسلة الضعيفة» (١٦٧٤) -، و«الحلية» (٣ / ١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢ / ٤٣٩) من طرق عن ليث بن أبي سليم به، وإسناده ضعيف كما سيأتي.

(٣) في «أحكامه الكبرى» (ق ٣٥ / ١).

(٤) انظر: «الميزان» (٣ / ٤٢٠)، وله شاهد ضعيف، انظر: «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٧٣١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٤٤ - ط دار الفكر)، والطبراني في «الكبرى» (١٢ / رقم ١٣٤٩٩) عن ليث به، وإسناده ضعيف، وانظر: «مجمع الزوائد» (٢ / ١٦).

فصل في منع الصبيان من المساجد وجعل المطاهر على أبوابها وغير ذلك مما يُصان عن المساجد

عن وائلة وأبي الدرداء وأبي أمامة قالوا: قال رسول الله ﷺ: «جَنِبُوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم، وسَلِّمُوا سيفكم، وإقامة حدودكم، ورفع أصواتكم وخصوصاتكم، وجَمِّرُوها في الجَمْعِ، واجعلوا على أبوابها المطاهر»^(١).

رواه أبو أحمد بن عدي من حديث العلاء بن كثير الدمشقي.

قال الإمام أحمد^(٢): «ليس بشيء»،

وقال البخاري^(٣): «منكر الحديث»،

وقال ابن حبان^(٤): «كان يروي الموضوعات عن الأثبات».

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨ / رقم ٧٦٠١)، و«مسند الشاميين» (رقم ٣٤٢٩)، والبيهقي في «الخلالفيات» كما في «فتح الباري» (١٣ / ١٥٧)، وابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٨٦١)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣ / ٣٤٧)، - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناثرة» (١ / ٤٠٢) - من طريق العلاء بن كثير عن مكحول عن وائلة وأبي الدرداء وأبي أمامة رفعوه.

وإسناده واهٍ، فيه العلاء بن كثير، وسيأتي الكلام عليه، وله شواهد لا يفرح بها سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى، وضعفه ابن حجر في «الفتح» (١٣ / ١٥٧).

(٢) كذا في «تهذيب الكمال» (٢٢ / ٥٣٥) من رواية حنبل بن إسحاق عنه.

(٣) في «ضعفائه الصغير» (رقم ٢٨٤).

(٤) في «المجرورين» (٢ / ١٨٢).

وهذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ^(١).

(١) وقد ورد من غير حديث وائلة وأبي الدرداء وأبي أمامة، وجميع طرقه فيها ضعفاء أو مجاهيل أو انقطاع، وهذا البيان:

* أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١ / رقم ١٧٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٤٥٣ - ١٤٥٤) من طريق عبدالله بن محرر عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رفعه، وضعف عبدالله بن محرر عن النسائي والسعدي وابن معين والفالنس وعبد الله بن المبارك وقتادة، ووافقهم، وقال: «أحاديثه غير محفوظة»، قاله الزيلعي في «تخریج أحادیث الكشاف» (١ / ٣٢٥).

* أخرج ابن ماجه في «سننه» (رقم ٧٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ / رقم ١٣٦)، و«مسند الشاميين» (رقم ٣٣٨٠) من طريق العحارث بن نبهان عن عتبة بن يقطان عن أبي سعيد عن مكحول عن وائلة بن الأسعق مرفوعاً به. وإن سناهه واهٍ بمرة، أبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب، قال أحمد: «كان يضع الحديث»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال النسائي: «كذاب»، والعحارث بن نبهان ضعيف، قاله البوصيري في «زوائد على ابن ماجه» (١ / ٢٦٥)، وضعفه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣ / ١٥٧).

* وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١ / ٤٤١ - ٤٤٢ / رقم ١٧٢٩) - ومن طريقه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «تخریج الزيلعي للكشاف» (١ / ٣٢٥)، و«نصب الراية» (٢ / ٤٩٢) -، والطبراني في «الكبير» (٢٠ / رقم ٣٦٩) من طريق عبد ربه بن عبدالله الشامي عن مكحول عن معاذ مرفوعاً.

ومكحول لم يسمع من معاذ؛ إلا أن في رواية الطبراني بين مكحول والشامي «يحيى بن العلاء»، كذا في «المعجم»، وفي «مسند الشاميين»: «مكحول عن ابن العلاء عن معاذ»، وأعلمه بالانقطاع ابن حجر في «تخریج الكشاف» (٤٤).

* من حديث ابن مسعود، وسيأتي عند المصنف.

* وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١ / رقم ١٧٢٧) من مرسل مكحول.

وقد روى محمد بن مجتبى الكذاب الأشر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي ؓ قال: صلينا العصر مع عثمان أمير المؤمنين، فرأى خياطًا في ناحية المسجد؛ فأمر بإخراجه، فقيل له: يا أمير المؤمنين! يكتنس المسجد ويغلق الأبواب ويرش أحياناً. فقال عثمان: إني ^(١) سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«جَنِبُوا صُنَاعَكُمْ ^(٢) مساجدكم» ^(٣).

=
والحديث ضعيف من طرقه كلها، انظر: «مجمع الزوائد» (٢٥، ٢٦)، و«تفسير ابن كثير» (٦٨)، و«تفسير القرطبي» (١٢ / ٢٧٠)، و«الترغيب والترهيب» (١ / ١٩٩)، و«تذكرة الموضوعات» (٣٧)، و«الأسرار المرفوعة» (١٧٢)، و«كشف الخفاء» (١ / ٤٠٠)، و«الدرر المشتهرة» (٦٨)، و«إصلاح المساجد» (١١٠)، و«الأجوبة الفاضلة» (٥٥)، و«صفة صلاة النبي ﷺ» (٩٧). (٩٨)

(١) في نسخة (ب): «لي» !!

(٢) في نسخة (ب): «صبيانكم عن» وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٢٦٦)، وعلقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤٠٣) عن محمد بن مجتبى به.
قال ابن عدي عقبه: «ومحمد بن مجتبى ليس له كثير حديث، ويحدث عن جعفر بن محمد بأشياء غير محفوظة، وهذا الحديث منها»، وقال ابن الجوزي: «قال يحيى: محمد بن مجتبى كذاب والله».

وعزاه القرطبي في «تفسيره» (١٢ / ٢٧٠) لابن عدي، وقال: «هذا حديث غير محفوظ، في إسناده محمد بن مجتبى الثقفي، وهو ذاذهب الحديث».

وذكر فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس عن ابن عمر عن النبي ﷺ؛ أنه نهى أن تَتَّخِذ المساجد طرقاً، أو تقام فيه الحدود، أو تشد فيها الأشعار، أو يرفع فيها الصوت. وذكر باقي الحديث^(١).

وفرات هذا دجّال^(٢) منكر الحديث، ولا سيما عن ميمون بن مهران،

قال يحيى^(٣) : «ليس بشيء»،

وقال البخاري^(٤) : «منكر الحديث تركوه»، وقال مرة : «متروك»،

وقال السعدي^(٥) والرازي^(٦) وأبو زرعة^(٧) : «ضعيف الحديث»،

وقال الدارقطني^(٨) : «متروك»،

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٠٤٨) من طريق فرات بن السائب

بـ.

وإسناده وإن بمرة، فيه فرات بن السائب فيه كلام؛ كما سيأتي.

(٢) في نسخة (ب) : «أجاج»!

(٣) في «تاریخه» (٤ / ٤٢١ - رواية الدوري)، وكذا في «سؤالات ابن الجنيد» (رقم ٢٢٥).

(٤) في «تاریخه الكبير» (٣ / ١ / ١٣٠)، و«تاریخه الصغير» (٢ / ١٤٢)، و«الضعفاء الصغار» (٩٤).

(٥) في «أحوال الرجال» (رقم ٣٢٣).

(٦) في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٨٠).

(٧) ترجمه في كتابه «الضعفاء» (رقم ٢٦٨)، ونقل عنه المذكور ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٨٠).

(٨) ترجمه في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٣٣)، والمذكور في «سنن الدارقطني» (٢ / ٧٢)، وعنه «الميزان» (٣ / ٣٤١) و«اللسان» (٤ / ٤٣١).

وقال ابن عدي^(١): «وعامة أحاديثه خاصة عن ميمون بن مهران مناكير» .

قلت: وليس المتن بمنكر، وهو من تعظيم حرمات المساجد، ولهذا الحديث وإن لم يصح شواهد:

فروى أبو داود في «سننه» من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن الشراء والبيع في المسجد، وأن يُنشَدَ فيه ضالة، وأن يُنشَدَ فيه شعر، ونهى عن التَّحْلُق^(٢) قبل الصَّلَاة يوم الجمعة^(٣).

وهو حديث حسن من رواية عمرو بن شعيب [عن أبيه] عن جده، وقد صصح جماعة من أئمة المحدثين حديثه عن أبيه عن جده، واحتج به الأئمة الأربعة وغيرهم^(٤).

(١) في «الكامل» (٦ / ٢٠٥٠).

(٢) في نسخة (ب): «الحلق»، وما أثبناه من مطبوع «سنن أبي داود».

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (رقم ١٠٧٩)، والترمذى في «جامعه» (رقم ٣٢٢)، والنسائى في «المجتبى» (٢ / ٤٧)، و«عمل اليوم والليلة» (رقم ١٧٣ - مختصراً)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ٧٦٦، ١١٣٤)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٧٨)، وابن خزيمة في «الصحيح» (رقم ١٣٠٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥ / ١٢٦ / رقم ٢٥١٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٢ / ٤٤٨) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده حسن.

(٤) المذكور مذهب «أئمة الإسلام وجمهور العلماء» على حد تعبير ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٨)، وقد ألف العلائي «جزءاً» مفرداً في صحة الاحتجاج بهذه النسخة، والجواب عما طعن به عليها، وقرر غير واحد من كتب في المصطلح صحة الاحتجاج بهذه النسخة، وهذا ما توارثوه عن أئمة هذا الفن، قال البخاري: =

.....
= «رأيُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ، وَعَلَيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهْوَيْهِ، وَأَبَا عَبِيدَ، وَعَامَّةَ أَصْحَابِنَا يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، مَا تَرَكَهُ أَحَدٌ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ الْبَخَارِيُّ : مِنَ النَّاسِ بَعْدِهِمْ»، كَذَا فِي «الْتَّهْذِيبِ» فِي تَرْجِمَةِ (عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ)، وَ«طَبَقَاتِ الْحَنَابَلَةِ» (١ / ٢٧٣) (تَرْجِمَةُ الْبَخَارِيِّ).

وَانْظُرْ : «مَعْرِفَةُ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لَابْنِ الصَّلَاحِ (النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونُ)، وَ«تَدْرِيْبُ الرَّاوِيِّ» (١ / ٤٣٤ وَ ٢ / ٢٥٧)، وَتَرْجِمَةُ (عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ) فِي «الْمَيْزَانِ»، وَ«الْتَّهْذِيبِ»، وَ«نَصْبِ الرَّايَةِ» (١ / ٥٨)، وَ«شَرْحِ شَاكِرٍ عَلَى جَامِعِ التَّرمِذِيِّ» (٢ / ١٤٠ - ١٤٤).

بَقِيَ بَعْدَ هَذَا ثَلَاثَةُ أَمْرٍ :

الْأُولُّ : تَوْقُّفُ الشَّافِعِيِّ فِي الْاحْتِجَاجِ بِرَوَايَةِ عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَلَمْ يَنْكِرْهَا، وَلَكِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ حَالَهَا؛ فَفِي «الْسَّنْنِ الْكَبِيرِ» (٦ / ٢٢١) لِلْبَيْهَقِيِّ : «وَالشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ - كَالْمُتَوَقَّفِ فِي رَوَايَاتِ عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ إِذَا لَمْ يَنْضُمْ إِلَيْهَا مَا يُؤْكِدُهَا».

وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ الْمُصْنِفِ «الْأَئْمَةُ الْأَرْبَعَةُ» أَنَّهُ يَرِيدُ أَئْمَةَ الْفَقَهِ الْمُتَبَعِينَ، وَالْأُولُّ؛ فِي حَدِيثِ (عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ) أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنْنِ الْأَرْبَعَةِ وَالْبَخَارِيُّ فِي «جَزِّ الْقِرَاءَةِ خَلْفُ الْإِمَامِ».

الثَّانِي : مِنَ الْأَخْطَاءِ الْفَادِحَةِ مَا وَقَعَ فِي تَعْلِيقِ مُحَمَّدِ فَوَادِ الْبَاقِي عَلَى «سَنْنِ ابْنِ مَاجَةَ» (١ / ٣٠) : «اَحْتَجَ مُسْلِمٌ بِرَوَايَةِ ابْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ»، وَتَابِعُهُ الْأَعْظَمِيُّ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى «سَنْنِ ابْنِ مَاجَةَ» (١ / ١٦٨)، وَصَحِيحُ الْعِبَارَةِ مَا فِي «مَصْبَاحِ الزِّجَاجَةِ» (١ / ٣١٩) : «اَحْتَجَ مُسْلِمٌ بِرَوَايَتِهِ إِلَى عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ عَنْ جَدِّهِ».

الثَّالِثُ : أَلْفُ جَمَاعَةٍ فِي رَوَايَةِ عُمَرِ بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؛ مِنْهُمْ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَاجِ؛ كَمَا فِي تَرْجِمَتِنَا الْمُخَصَّرَةِ لَهُ (ص ١٣٧)، وَمِنْهُمْ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ الْأَرْدِيِّ؛ كَمَا فِي «الْإِعْلَانِ بِالْتَّوْبِيْخِ» (ص ٦٠٤).

=

وروى ابن عدي من حديث إسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس يرفعه :

«لا يقتل الوالد بالولد، ولا تقام الحدود في المساجد»^(١).

وقد جمع أحاديثه وقام بدراستها ومدى الاحتجاج بها أخونا أحمد عبدالله لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية.

(١) أخرجه الترمذى في «جامعه» (رقم ١٤٠١)، وابن ماجه في «ستنه» (رقم ٢٦٦٦)، والدارمي في «ستنه» (٢ / ١٩٠)، والدارقطنى في «ستنه» (٣ / ١٤٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٤٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢٩) من طريق إسماعيل بن مسلم به.

قال الترمذى عقبه: «لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل تكلّم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه»، وقال أبو نعيم: «غريب من حديث طاوس تفرد به إسماعيل عن عمرو».

قلت: ولم ينفرد به إسماعيل بن مسلم؛ فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٦٩)، وأبو الحسن علي بن محمد القصار في «جزء من حديثه» (ق ١ / ٣ - ٢) - كما في «إرواء الغليل» (٧ / ٢٧١) - عن سعيد بن بشير ثنا عمرو بن دينار به، ولفظه: «لا يقاد ولد من والده، ولا تقام الحدود في المساجد».

وصرح سعيد بن بشير بالتحديث، وقد رواه الدارقطنى في «السنن» (٣ / ١٤٢) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن عمرو بن دينار، وكذلك أخرجه البزار؛ كما في «نصب الراية» (٤ / ٣٤٠).

وتتابع كلاً من إسماعيل بن مسلم وسعيد بن بشير: عبيد الله بن الحسن العنبرى، أخرجه الدارقطنى في «السنن» (٣ / ١٤٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٨ / ٣٩)، كلاهما من طريق المعمري ثنا عقبة بن مكرم ثنا أبو حفص التمار ثنا عبيد الله

قال (١) عبد الحق: «وإسماعيل بن مسلم هذا ضعيف، وله أحاديث غير محفوظة لهذا منها».

وفي «مسند البزار» من حديث ابن مسعود يرفعه: «جَنَبُوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم» (٢).

وهو من رواية موسى بن عمير أبي هارون الجعدي مولى آل جعدة بن هبيرة (٣)، قال البزار: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث عبدالله».

قال الدارقطني (٤): «خلط أبو حاتم (٥) في موسى بن عمير، وهم ثلاثة اتفقت أسماؤهم وأنسابهم كلهم موسى بن عمير؛ فأعلاهم سنًا (٦) وأقدمهم

= ابن الحسن العنبري عن عمرو بن دينار به، وأبو حفص التمار متهم.
وللحديث شواهد تدل على أنه صحيح ثابت، انظر: «إرواء الغليل» (رقم ٢٢١٤).

(١) في نسخة (أ): «وقال».

(٢) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٤٩٢): «قال عبد الحق في «أحكام» (في باب المساجد): روى البزار عن حديث ابن مسعود وساقه، ثم قال: يرويه موسى بن - وفي الأصل: «عن» فلتصحح - عمير، قال البزار: ليس له أصل من حديث ابن مسعود» انتهى كلامه، قال ابن القطان في كتابه: «ليس هذا الحديث في «مسند البزار»، ولعله عثر عليه في بعض «أمالية»».

(٣) تصحف في نسخة (ب) إلى «زهيرة».

(٤) في «تعليقاته على كتاب المجرورين» (ص ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٥) في كتابه «المجرورين» (٢ / ٢٣٨).

(٦) في نسخة (ب): «سننا!!

موسى بن عمير العنبري ، وهو من الثقات ، حدث عنه وكيع بن الجراح وأبو نعيم ، يحدّث عن علقة بن وائل بن حُجْر^(١) ونظائره من تابعي أهل الكوفة ، وهو ثقة .

والذي يليه : موسى بن عمير ، الذي يحدّث عن أنس وهو شيخ . ضعيف مجهول لا أعلم روي عنه غير هذا الحديث ، يعني : حديثه عن أنس يرفعه :

«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ نَهَرًا يُقَالُ لَهُ رَجَبٌ أَشَدُّ بِيَاضًا مِنَ الْلَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسْلِ، مَنْ صَامَ مِنْ رَجَبٍ يُوْمًا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ النَّهَرِ»^(٢) .

(١) في مطبوع «تعليقات الدارقطني» ونسخة (ب) : «بن وائل بن مجش» !

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجرودين» (٢ / ٢٣٨) ، وابن الجوزي في «الواهيات» (٢ / ٥٥٥) ، والرافعي في «التدوين» (١ / ١٦٤ - ١٦٥) ، والنماش في «فضل الصيام» ، وأبو الشيخ في «فضل الصوم» ؛ كما في «تبين العجب» (رقم ٤) ، و«العظمة» ، و«الثواب» ؛ كما في «إتحاف السادة» (١٠ / ٥٣٣) ، والأصبهاني في «الترغيب» (رقم ١٨٢٠) ، والشجيري في «أمالية» (٢ / ٩٣) ، وأبو محمد الجوهرى في «أمالية» ، وابن شاهين في «الترغيب» ، والشيرازي في «الألقاب» كما في «الأدب في رجب» (ص ٣٢ - بتحقيقى) لعلي القارى ، والبيهقي في «الشعب» (٣ / ٣٦٧) ، وابن النجاش ، والقزويني في «فضائل رجب وشعبان ورمضان» ؛ كما في «إتحاف» ، و«تبين العجب» ، وأبو القاسم علي بن الحسن في «أمالية» ؛ كما في «الباعث على إنكار البدع» (ص ٧٠ - بتحقيقنا) .

قال ابن الجوزي :

«هذا لا يصح ، وفيه مجاهيل ، ولا ندرى من هم» .

وقال الذهبي في «الميزان» (١٤ / ١٨٩) : «الخبر باطل» .

=

والثالث: موسى بن عمير أبو هارون الجعدي مولى آل جعده بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي ، وهو ضعيف ، وهو الذي روى عن الحكم بن عتبة^(١) عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله يرفعه: «الخلق عيال الله؛ فأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله»^(٢).

قلت: الحديث معروف من غير هذه الطريق^(٣).

ذكره في ترجمة «منصور بن يزيد» ، ووقع في غيره من المصادر: «ابن زيد» ، = وهو الصواب؛ كما ضبطه الحافظ في «تبين العجب»؛ فقال: «هو زيد - بفتح الزاي - كما تضافرت بذلك الروايات».

وقال أيضاً: «ما وجدت له شاهداً، إلا باطل».

(١) في نسخة (ب): «عيينة» وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠ / رقم ١٠٣٣) ، و«الأوسط» - كما في «مجمع الزوائد» (٨ / ١٩١) -، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٣٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦ / ٤٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ١٠٢ و ٤ / ٢٣٧)، والديلمي في «الفردوس» (رقم ٢٩٩٥)، والخطيب في «تاریخ بغداد» (٦ / ٣٣٤) من طريق موسى بن عمير به.

قال ابن عدي: «لا أعلم يرويه عن الحكم غير موسى بن عمير» ، وإسناده ضعيف جداً من أجل ابن عمير هذا.

وانظر: «مجمع الزوائد» (٨ / ١٩١) ، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ١٩٠٠).

(٣) ورد من طريق آخر عن ابن مسعود أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٨١٠)، وفيه عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو القرشي ، وهـه أبو حاتم ، وقال البخاري: «مجهول».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٦١٠) ، وابن أبي الدنيا في «قضاء =

وروى أيضاً بهذا الإسناد:

«حَصَنُوا أموالكُم بالزَّكَاةِ، وَدَأْوُوا مَرْضَاكُم بالصَّدْقَةِ، وَدَفَعُوا أَنْوَاعَ
البَلَاءِ بِالدُّعَاءِ»^(١).

= الحوائج» (رقم ٢٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٦ / رقم ٣٣١٥، ٣٣٧٠، ٣٤٧٨)،
والبزار في «مسنده» (رقم ١٩٤٩ - زوائد)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (رقم
٨٧)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» - كما في «المطالب العالية» (رقم
٨٩٧) -، والبيهقي في «الشعب» (٦ / ٤٣)، والمخلص في «المجلس الأول من
المجالس السبعة»، والسلفي في «الطيوريات» (١١٥ / ١) من طريق يوسف بن عطية
الصفار عن ثابت عن أنسٍ مرفوعاً.

قال ابن حجر في «المطالب العالية»: «قلت: تفرد به يوسف وهو ضعيف
جداً».

وأخرجه الديلمي في «مسنده» من حديث أبي هريرة، وفيه بشر بن رافع؛
ضعيف الحديث، وقد ثبت بلفظ: «خير الناس أنفعهم للناس». انظر: «السلسلة
الصحيحة» (رقم ٤٢٧).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠ / رقم ١٩٦)، و«الدُّعَاء» (رقم
٤٨)، و«الأوسط» (١ / ق ١٠٧)، وابن عدي في الكامل» (٦ / ٢٣٤٠)، والشجري
في «أمالية» (١ / ٢٢٤)، والبيهقي في «الكبير» (٣ / ٣٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية»
(٢ / ٤٠ و ٤٠ / ٢٣٧)، والخطيب في «تاریخه» (٦ / ٣٣٤ و ١٣٢ / ٢١)، والقضاعي
في «مسند الشهاب» (رقم ٦٩١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٤٩٣ -
٤٩٤) من طريق موسى بن عمير به.

نقل البيهقي عن الحاكم قوله: «تفرد به موسى بن عمير»، وقال الطبراني: «لم
يرو هذا الحديث عن الحكم؛ إلا موسى بن عمير»، وقال أبو نعيم: «غريب من
 الحديث الحكم وإبراهيم، تفرد به موسى»؛ فإن سناه ضعيف جداً من أجل ابن عمير =

وهو الذي يروي عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً:

«خَيْرُكُمْ مَنْ تَعْلَمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ»^(١)، وهو باطل بهذا الإسناد.

وهو معروف من حديث أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ عن عثمان بن

= هذا، قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح ، تفرد به موسى بن عمير، قال يحيى: ليس بشيء ، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتبعه الثقات عليه» ، وقال أيضاً: « وإنما روي هذا مرسلاً» ، وقال البيهقي: « وإنما يعرف هذا المتن عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلاً».

قلت: أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ١٠٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناثرة» (٢ / ٤٩٤) - ثنا محمد بن سليمان الأنصاري ثنا كثير بن هشام عن عمر بن سليم الباهلي عن الحسن رفعه.

وأخرجه سليم؛ قال أبو حاتم: «شيخ» ، وقال أبو زرعة: «صدوق» ، وسائر رواته ثقات ، وهو مرسلاً ، وضعفه شيخنا الألباني في «ضعيف الجامع» (رقم ٢٧٢٣) وقال: «قلت: جملة المداواة في هذا الحديث لها طريق يقوّيها ، ولذلك أثبناها في «الصحيح» (رقم ٣٣٥٨)» ، وعزاه فيه إلى أبي الشيخ في «الثواب» عن أبي أمامة . وانظر: «الترغيب والترهيب» (١ / ٥٢٠) ، و«كشف الخفاء» (١ / ٤٣٢) ، و«الميزان» (رقم ٨٩٠٤) ، و«مجمع الزوائد» (٣ / ٦٣) .

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب»؛ كما في «كنز العمال» (١ / رقم ٢٣٥٥) و«إتحاف السادة المتقين» (٤ / ٤٦٤) ، وإنسناه باطل؛ كما نقله المصنف عن الدارقطني في «تعليقاته على المجر وحين» (ص ٢٣٠) ، ووقع في مطبوع «التعليقات» بعد الحديث ما نصه: « وهو الذي يروي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين وعن الزهري وغيرهم مناكير، وحديث مكحول عن أبي أمامة حديث باطل بهذا الإسناد...» .

عفان^(١) وعن ابن مسعود^(٢)، ومن حديث مصعب بن سعد [عن سعد]^(٣)،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٥٠٢٧، ٥٠٢٨) وغيره.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠ / رقم ١٠٣٢٥)، والأوسط» (١ / ق

١٧٤)، وابن حبان في «الثقة» (٩ / ٢٢٥)، وأبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (رقم ٤٥)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (رقم ١٣٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٩٦)، وأبوبكر محمد بن العباس بن نجيم في «حديثه» (ق ٣ /

١) بسنده فيه شريك، وهو سيء الحفظ.

وعزاه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٤ / ٤٦٤) لابن مردوه في كتاب «أولاد المحدثين»، وابن النجاشي عن ابن مسعود.

وانظر: «مجمع الزوائد» (٧ / ١٦٦)، وفي مطبوع «تعليقات الدارقطني على المجرحين» (ص ٢٣٠): «ومن حديث أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود».

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (رقم ٢٠١)، والدارمي في «سننه» (٢ / ٤٣٧)، والدورقي في «مسند سعد» (٥٠)، والهيثم بن كلبي الشاشي في «مسنده» (رقم ٧١)، وأبويعلى في «المسند» (رقم ٨١٤)، والأجرّي في «أخلاق حملة القرآن» (رقم ١٧)، وأبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (رقم ٤٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (رقم ١٣٤)، والبزار في «مسنده» (رقم ٩٠ - مسند سعد)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ٢١٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٦١٠)، وتمام في «فوائده» (٤ / ١٠٥ - الروض)، وأبونعيم في «الحلية» (٥ / ٢٦) من طريق الحارث

ابن نبهان عن عاصم بن بهلة عن مصعب به.

وإسناده ضعيف جداً، فيه الحارث بن نبهان، وهو متروك، ومدار الحديث

عليه.

قال العقيلي: «لا يتبع عليه، إسناده منكر، والمتن معروف بغير هذا الإسناد»، وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن عاصم عن مصعب ابن سعد عن أبيه إلا الحارث بن نبهان، وقد خالف الحارث بن نبهان في إسناد هذا =

ومن حديث النعمان بن سعد عن علي^(١) انتهت ترجمة موسى بن الحديث شريك؛ فرواه شريك عن عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عبدالله بن مسعود، والحارث غير حافظ، وشريك يتقدّمه عند أهل الحديث وإنْ كان غير حافظ أيضاً.

ورجح ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / رقم ١٦٨٤) أنه مرسل؛ فقال عن رواية الحارث بن نبهان: «هذا خطأ، إنما هو عاصم عن أبي عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسل».

وقال الدارقطني في «الأفراد» (ق ٥٦ / ٢ - أطراف الغرائب): «غريب من حديث عاصم بن أبي النجود عن مصعب، تفرد به الحارث بن نبهان». وانظر: «العلل» له (٤ / ٣٢٦ - ٣٢٧).

(١) أخرجه الترمذى في «الجامع» (رقم ٢٩١١)، والدارمى في «المسند» (٢ / ٤٣٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠ / ٥٠٣)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (رقم ١٣٥)، والأجرى في «أخلاق حملة القرآن» (رقم ١٦)، وأبو الفضل الرازى في «فضائل القرآن» (رقم ٣٨، ٣٩)، والفرىبى في «فضائل القرآن» (رقم ١٩)، وابن الصرس فى «فضائل القرآن» (رقم ١٣٦)، وابن عدى في «الكامل» (٤ / ١٦١٤ و ٥ / ١٩٣٨)، وتمام في «فوائده» (٤ / ١٠٥ - الروض)، والشجري في «أمالىه» (١ / ٧٢)، وابن سحنون في «آداب المتعلمين» (ص ٧١)، والقضاعى في «الشهاب» (٢ / رقم ١٢٤١)، والنحاس في «القطع والائتلاف» (٧٨)، والخطيب في «تاریخ بغداد» (١٠ / ٤٥٩)، والإدريسي في «تاریخ سمرقند» - كما في «القند» (ص ٣١٥ - ٣١٦)، والذھبی في «معجم الشیوخ» (١ / ٤٣٩ و ٢ / ١٩٦) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد به.

قال الترمذى: «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق»، وإن سناه ضعيف، فيه عبد الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف والنعمان مجھول.

=

عمير^(١).

وروى عمر بن هارون عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع
جابراً يقول :

«نهى رسول الله ﷺ أن يُسلّ السيف في المسجد»^(٢).

وعزاه السيوطي في «الجامع» وتبعه الزبيدي في «إتحاف السادة» (٤ / ٤٦٤) =
إلى البخاري من حديث علي ، وهو وهم ، والصواب أنه عند البخاري عن عثمان ؛
كما سبق بيانه ، والله الموفق .

وانظر - غير مأمور - : «السلسلة الصحيحة» (رقم ١١٧٢ ، ١١٧٣) .

(١) هنا انتهى كلام الدارقطني رحمه الله تعالى .

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣ / ٣٤٧) ، وابن سعد في «الطبقات
الكبرى» (٤ / ٣٥٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢ / ١٦) ، وأبو نعيم في «معرفة
الصحابة» (٣ / ٨٥ / رقم ١٢٥٥) من طريق معاذ بن فضالة عن أبي الزبير عن جابر
عن بنت الجهنمية مرفوعاً .

وأورده ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١ / ١٨٨) من طريق ابن وهب عن ابن
لهيعة به ، وقال : «وابن وهب أثبت الناس في ابن لهيعة ، ولا يُقاس به غيره فيه ، وهو
حديث انفرد به ابن لهيعة لم ير و غيره بهذا الإسناد» .

وعزاه ابن حجر في «الإصابة» (١ / ٣٢٩) للبغوي ، ونقل عنه قوله : «لا أعلم
روى إلا هذا ولا حدث به إلا ابن لهيعة» ، وتعقبه بقوله : «قلت : تابعه رشدين بن
سعد ؛ فرواه عن أبي عمرو التجبي وابن لهيعة جمِيعاً عن أبي الزبير ، وأخرجه أبو
نعميم ، وخالفه حماد بن سلمة ؛ فلم يذكر بنته في إسناده» .

ورواية رشدين عند أبي نعيم في «المعرفة» (رقم ١٢٥٦) ، ومخالفة حماد
آخرها الترمذى في «جامعه» (٦ / ٣٨١ - تحفة الأحوذى) ، وأبو داود في «السنن» =

وعمر بن هارون هذا قال فيه يحيى^(١): «كذاب خبيث، ليس حديثه

بشيء»،

= (رقم ٢٥٨٨)، والطیالسی فی «المسند» (١٧٥٩)، وأحمد فی «المسند» (٣ / ٣٠٠) و العاکم فی «المستدرک» (٤ / ٢٩٠)، وابن حبان فی «الصحيح» (رقم ٣٦١)، وابن حبان فی «الصحيح» (٥٩٤٦ - الإحسان)، وإسنادها صحيحة.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن غریب من حديث حماد بن سلمة، وروی ابن لهیعة هذا الحديث عن أبي الزبیر عن جابر عن بنت الجھنی عن النبي ﷺ، وحديث حماد بن سلمة عندي أصح».

ولفظ حديث ابن لهیعة عن أبي الزبیر به: «أن رسول الله ﷺ رأى قوماً يتعاطون سيفاً بينهم مسلولاً، فقال: لعن الله من فعل هذا، أولم آنَّه عن هذا؟».

ولفظ حديث حماد بن سلمة: «نهى رسول الله ﷺ أن يتعاطى السيف مسلولاً».

وآخرجه النسائي - كما فی «الفتح» (١ / ٥٤٧) -، وابن حبان فی «الصحيح» (رقم ٥٩٤٣ - الإحسان)، والبزار فی «مسنده» (رقم ٣٣٣٥ - زوائدہ) من طریق أبي عاصم - الضحاک بن مخلد - عن ابن جریح أخبرنی أبو الزبیر، سمعت جابرًا رفعه بلفظ: «إن النبي ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يَتَعَاطَوْنَ سِيفًا بَيْنَهُمْ مَسْلُولًا؛ فَقَالَ: «أَلَمْ أَرْجُوكُمْ عَنْ هَذَا؟ لِيُعْمِدُهُ ثُمَّ يُنَاوِلُهُ أَخَاهُ»، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) فی «تاریخ الدوری» (٢ / ٤٣٥): «لیس بشيء»، وفي روایة الدقاد (رقم ١٤١): «لیس بثقة»، وفي روایة ابن محرز (١ / ٣٦): «لیس هوثقة».

والمنقول عند المصنف قاله علی بن الحسین بن حبان فيما وجد في كتاب لأبيه بخط يده: «قال أبو زکریا به»؛ كما فی «تاریخ بغداد» (١١ / ١٨٩)، و«تهذیب الکمال» (٢١ / ٥٢٧ - ٥٢٨).

وانظر: «الجرح والتعديل» (٦ / رقم ٧٦٥)، و«ال مجر وھین» (٢ / ٩١).

وقال النسائي^(١) : «متروك الحديث» ،

وقال أبو زرعة^(٢) : [غير ثقة] .

قلت : والمتن ليس بمنكريٍّ فله أصل في «الصحيح» ، صَحَّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِنَشَابٍ أَنْ يُمْسِكَ بِنُصُولِهَا^(٣) .

وفي «مصنف عبد الرزاق» عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب : نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسَلِّ السَّيْفَ فِي الْمَسْجِدِ^(٤) .

فصل في الصلاة في السَّفِينة

فيه حديث ابن عباس وابن عمر^(٥) رواهما الدارقطني .

وحدث ابن عباس : «لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعفر بن أبي طالب إلى

(١) في «ضعفاء» (رقم ٤٧٥) .

(٢) من انفادات نسخة (ب) قول أبي زرعة : «غير ثقة» ، وهذه مقوله أبي داود فيه ، كما في «الميزان» (٣ / ٢٢٨) ، ونقل أبو زرعة عن إبراهيم بن موسى قوله عنه : «تركوا حديثه» ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٦ / رقم ٧٦٥) .

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٤٥١ ، ٧٠٧٣ ، ٧٠٧٤) عن جابر و (رقم ٤٥٢ ، ٧٠٧٥) عن أبي موسى الأشعري .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠ / رقم ١٨٢٣) بهذا السنن ، ولكن بلفظ : «لَا تُقْامُ الْحَدُودُ فِي الْمَسْجِدِ» و (١٠ / رقم ١٧٣٣) عن ابن جريج عن سليمان بن موسى ؛ قال : «سُئِلَ جَابِرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَلْ السَّيْفِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : قَدْ كُنَّا نَكِرْهُ ذَلِكَ» .

(٥) سيأتي لفظه وتخريجه .

الحبشة قال: يا رسول الله! كيف أصلّي في السُّفينة؟ قال: صَلُّ فيها قائماً؛ إلَّا أُنْ تَخَافُ الغُرْقَ»^(١).

وفيه حسين بن علوان، قال الدارقطني^(٢): «متروك»، وكذلك قال أبو حاتم^(٣) والنسيائي^(٤)، وقال ابن حبان^(٥): «كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعوا لا يحل كتب حديثه إلَّا على جهة التعجب».

(قلت): وهو صاحب حديث: «أربع لا يشبعن من أربع: أرض من مطر، وعين من نظر، وأنثى من ذكر، وعالم من علم»^(٦).

رواه عن هشام عن أبيه عن عائشة، ولو زادها خامسة لصدق في كذبه

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٣٩٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٣) - من طريق حسين بن علوان عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به.

وإسناده ضعيف، فيه حسين بن علوان، سيأتي الكلام عليه.
وانظر: «تنقیح التحقیق» (١ / ٧٥٢ - ٧٥٣).

(٢) في «سننه» (١ / ٣٩٤)، وقال في «ضعفاته» (رقم ١٩٢) : «كذاب».
(٣) في «الجرح والتعديل» (١ / ٦١).

(٤) كذا في «الميزان» (١ / ٥٤٢)، و«اللسان» (٢ / ٢٩٩).
(٥) في «المجروحيين» (١ / ٢٤٥).

(٦) ذكر ابن القيم في «المنار المنير» (ص ٤٨) من علامات وضع الحديث: «ركاكة ألفاظه وسماجتها، بحيث يمْجَحُها السمع أو يسمع معناها الفطن»، وساق هذا الحديث.

وبيّن شيخنا الألباني - فسح الله مده - وضع هذا الحديث في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٧٦٦)؛ فلا نطيل في بيان ذلك، والله الموفق والهادي.

وهي : «وكذاب من كذب»^(١)، ومن كذبه بهذا الإسناد :

«السخاء شجرة في الجنة أغصانها في الدنيا، فمن تعلق بغصن منها
قاده إلى الجنة، والبخل شجرة في النار»^(٢) الحديث.

وهو صاحب حديث عائشة : إن رسول الله ﷺ كان إذا دخل الخلاء
ثم خرج دخلت [بعده]^(٣) ولا أرى^(٤) [أثر] شيء إلا أنا أجد ريح الطيب.
فذكرت ذلك له فقال : أما علمت أنا معاشر الأنبياء [نبت]^(٣) أجسامنا على
أجساد أهل^(٥) الجنة، فما خرج منها ابتلعته الأرض»^(٦).

(١) نحو هذا في «الميزان» (١ / ٥٤٢).

(٢) سيأتي تخرجه مسهباً إن شاء الله تعالى.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين، وأثبته من «المجروحين» لابن
حبان.

(٤) في (ب) : «أدرى» ! وهو خطأ.

(٥) في «المجروحين» : «نبت أجسادنا على أرواح أهل...».

(٦) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٧٠)، وابن حبان في
«المجروحين» (١ / ٢٤٥ - ٢٤٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٦٢) - ومن
طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١٨٧) -.

والحديث موضوع فيه حسين بن علوان وهو كذاب، وقد تابعه من لا يفرح به؛
فأخرجه الدارقطني في الأول من «الأفراد» - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل
المتناهية» (١ / ١٨٧ - ١٨٨) - عن محمد بن حسان الأموي عن عبدة بن سليمان
عن هشام بن عروة به.

قال الدارقطني : «نفرد به محمد بن حسان»، وقال أبو حاتم الرازي : «كان
كذاباً»، وقال ابن حبان عقبه : «ليس له أصل؛ لأنه موضوع»، وقال البيهقي في =

رواه عن هشام عن أبيه عنها.

وبه: «إياكم عن رضاع الحُمْقِي ؛ فإن لِبْنَ^(١) الحُمْقِي يُعْدِي»^(٢).

وبه: «لو عَلِمْتُ أُمِّي مَا فِي الْحَلْبَةِ لَا شَتَرُوهَا بِوَرْنَهَا ذَهَبًا»^(٣)،

وبه: «أَكْثَرُ الْحِيْضُ عَشْرَةً وَأَقْلَهُ ثَلَاثًا»^(٤).

= «الدلائل»: «هذا من موضوعات الحسين لا ينبغي ذكره؛ ففي الأحاديث الصحيحة المشهورة من معجزاته كفاية عن كذب ابن علوان».

وانظر - غير مأمور -: «شرح الشفاعة» للقاري (١ / ٣٦٠)، و«مناهل الصفا» (ص ٤٢ / رقم ٦٨)، و«الخصائص الكبرى» (١ / ١٧٥) كلاهما للسيوطى، و«الميزان» (١ / ٥٤٣)، و«وفاء الوفا» (٢ / ٤٨٨).

(١) في (ب): «ابن» وهو خطأ.

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٧٠)، وهو موضوع، فيه ابن علوان الكذاب، وانظر: «الميزان» (١ / ٥٤٣).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٧٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٩٧)، وفيه ابن علوان الكذاب، وورد من طريق آخر في جحدر بن الحارث، وهو كذاب أيضًا.

انظر: «اللآلئ» (٢ / ٢٤٦ - ٢٢٠ - ٢٢١)، و«تنزية الشريعة» (٢ / ٥٤٣)، و«الميزان» (١ / ١٥٣)، و«التذكرة» (١٥٣) للزركشى، و«الدرر المنتشرة» (٣٤٩)، و«ترتيب الموضوعات» (رقم ٧٢١)، و«الأسرار المرفوعة» (٣٨٨)، و«المقاصد الحسنة» (٩١٠)، و«مختصر المقاصد» (٨٤٢)، و«الشذرة» (٨٠)، و«اللؤلؤ المرصوع» (٤٣٤)، و«الغمّاز على اللمان» (٢٢٠)، وأسنى المطالب» (١٢٠٠)، و«تمييز الطيب» (١١٢٤)، و«كشف الخفاء» (٢١٣٢).

(٤) ذكره ابن حبان في «المجرودين» (١ / ٢٤٥) عن حسين بن علوان عن =

وبه : «كان رسول الله ﷺ إذا أدهن بدهن جعله في راحته اليسرى
وببدأ بحاجبيه ثم شاربيه ثم رأسه»^(١).

وبه : «وقَتْ رسول الله ﷺ للنُّفَسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الظَّهَرَ قَبْلَ
ذَلِكَ؛ فَتَغْتَسِلُ وَتَصْلِيَّ، وَلَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا فِي الْأَرْبَعِينِ»^(٢).

قال ابن حبان^(٣) : «وليس لهذه الأحاديث كلها أصول لأنها كلّها
موضوعة إلا حديث السخاء؛ فإنه يقرب من حديث الأعرج عن أبي
هريرة» .

قال الدارقطني^(٤) : «وحدث الأعرج موضوع عن يحيى بن سعيد عن

= هشام عن أبيه عن عائشة .

- وورد في الباب أحاديث لم تصح ، انظر لها : «نصب الراية» (١ / ١٩٢ -
١٩٣) ، و«تنقیح التحقیق» (١ / ٦١٤ - ٦٠٩) ، و«الخلافیات» (٣ / مسأله رقم ٤٧
- بتحقیقی للبیهقی .

(١) ذكره ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٤٥) ، وقال عقبه : «وما يشبه
هذا مما يكثر ذكره إذا سمعه من ليس الحديث صناعته ، اتهمه بالوضع» .

(٢) ذكره ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٤٥) - وعنه ابن الجوزي في
«العلل المتناهية» (١ / ٣٨٥) ، و«التحقيق» (١ / ٦٢٢) - عن حسين بن علوان عن
هشام عن أبيه عن عائشة .

وورد في الباب أحاديث كثيرة ، انظر لها : «نصب الراية» (١ / ٢٠٤ - ٢٠٦) ،
و«تنقیح التحقیق» (١ / ٦١٩ - ٦٢٣) ، و«الخلافیات» (٣ / مسأله رقم ٤٩
- بتحقیقی للإمام البیهقی .

(٣) في «المجروحين» (١ / ٢٤٦) .

(٤) في «تعليقاته على المجروحين» (ص ٧٤) .

=

.....

وحيث أن السخاء ورد عن الحسين بن علي وعلي وأبي هريرة وأبي سعيد وجاير
وعائشة، أوردها جميعاً ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٨٢ - ١٨٤)،
والسيوطى في «اللآلئ» (٢ / ٩٣ - ٩٥)، وهذا تخريجها - والله الموفق للخيرات - .
 الحديث الحسين أخرجه الخطيب في «البخلاء» (٣٣)، وابن الجوزي بإسناده
(٢ / ١٨٢) عن أبي بكر محمد بن غيلان حدثنا الحسن بن الجنيد - بن أبي جعفر - ،
والدارقطنى في «الأفراد»، و«المستجاد» (رقم ٥)، ومن طريقه الخطيب في «البخلاء»
(٣٤ / ٣٤)، ثنا أبو بكر النيسابورى عبد الله بن محمد بن زياد نا محمد بن غالب ،
والبيهقي في «الشعب» (٧ / ٤٣٤ - ٤٣٥ / رقم ١٠٨٧٥) من طريق محمد بن
عبد الله الرقى والحكم بن موسى - بإسنادين متفرقين - ، أربعتهم عن سعيد بن مسلمة
حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده .
وسعيد بن مسلمة ضعيف .

وجعفر بن محمد - هو الصادق - ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ،
ولكن محمد لم يسمع من جده الحسين إذ ولد محمد سنة ست وخمسين ، وقيل :
سنة ستين ، وجده قتل في عاشوراء سنة إحدى وستين ، وقال أبو زرعة عن محمد : «لم
يدرك ولا أبواه علياً». «التهذيب» (٩ / ٣٥٠).

وقد عزاه في «فيض القدير» (٤ / ١٣٨) إلى الدارقطنى في «الأفراد»
و«المستجاد»، والبيهقي في «الشعب» من حديث علي بن أبي طالب ، وكذلك هو
في «الكتن» (٦ / ٣٣٧ / رقم ١٥٩٢٧)؛ فإن كان الحديث واحداً ، فجده محمد هنا
هو جد أبيه ، وقال في «اللآلئ»: «أخرجه البيهقي وقال: ضعيف» اهـ .

وأخرجه من حديث علي: الخطيب في «البخلاء» (٣٢ - ٣٣)، والديلمي في
«الفردوس» (رقم ٣٥٤٣)، والطوسي في «أمالية» من طريق سعيد بن مسلمة عن جعفر
ابن محمد؛ قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي !
وآفته سعيد المتقدم .

=

.....

= حديث أبي هريرة أخرجه ابن عدي (١ / ٢٣٦) - ومن طريقه البهقي في «الشعب» (٧ / ٤٣٥ / رقم ١٠٨٧٧) - ثنا محمد بن منير بن صغير المطيري ثنا عمر ابن شبة ثنا أبو غسان محمد بن يحيى ؛ قال: ثنا عبد العزيز بن عمران عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة. وأخرجه الدارقطني في «الأفراد» (رقم ٦) ثنا الحسن بن أحمد بن الريبع الأنطاطي ثنا عمر بن شبة به.

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (١ / ٢٥٤): أئبنا أبو الفرج أحمد بن عمر ابن عثمان حدثنا جعفر بن محمد **الخلدي** حدثنا أحمد بن محمد بن مسروق حدثنا أبو محمد عبد الله بن أبي سعد حدثنا عمر بن شبة به.

وأخرجه أيضاً في (١ / ٢٥٣ - ٢٥٤) بإسناد آخر عن عمر بن شبة به.

وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق ٤٣ / أ) من طريق عبد العزيز بن عمران به.

عبد العزيز بن عمران المدني، ويعرف بابن أبي ثابت؛ متrok، قال ابن معين: «لم يكن من أصحاب الحديث»، وقال: «ليس بثقة»، وقال: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث، لا يكتب حدسيه»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، وأن حدسيه يكتب للاعتبار»، وقال النسائي: «متrok، لا يكتب حدسيه»، وقال الدارقطني والترمذى: «ضعيف». وتركه أبو زرعة وامتنع من قراءة حدسيه، وضعفه الذهلي جداً، وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير»، وقال عمر بن شبة: «كان كثير الغلط؛ لأنها احترقت كتبه فكان يحدث من حفظه». «التهذيب» (٦ / ٣٥١)، «اللتقريب» (١ / ٥١١).

وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ضعيف، قال أبو حاتم والبخاري: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «متrok»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال: «يكتب حدسيه ولا يحتاج به»، وقال النسائي: «ضعيف»، ووثقه أحمد والعجلبي . . . =

٣١ / (١٠٤)، «التقريب» (١ / ٣١).

وداود بن الحصين الأموي ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، ولم يكن داعية، وقد تكلّم فيه، أخرج له الجماعة، وله عند البخاري حديث واحد. «التهذيب» (٤٠١)، «الترمذ» (٢٣٠)، «هدي الساري» (٤٠١). (٣)

وقال في «اللآلئ»: «أخرجه البيهقي وقال: ضعيف» (٢ / ٩٤).

وحيث أن أبي سعيد الخدري أخرج الخطيب (٣٠٦ / ٣) من طريق إسحاق ابن إبراهيم الحربي حدثنا محمد بن مسلمة الواسطي حدثنا يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي سعيد الخدري ، قال الخطيب : «منكر ورجاله كلهم ثقات». وقال عن حديث آخر من طريقه : «وهذا الحديث باطل موضوع ، ورجال إسناده كلهم ثقات ؛ سوى محمد بن مسلمة» اهـ.

محمد بن مسلمة هو ابن الوليد بن عبد الملك أبو جعفر الطيالسي الواسطي ، قال الخطيب : «وفي حديثه مناكر بأسانيد واضحة ، إلا أن الحاكم أبا عبدالله بن البيع ذكر أنه سمع الدارقطني يقول : محمد بن مسلمة الواسطي لا بأس به». وضعفه أيضاً هبة الله بن الحسن الطبرى الالكائى ، وقال الحسن بن محمد الخلال : «ضعف جداً». وانظر : «اللسان» (٥ / ٣٨١).

وحدث جابر أخرجه الخطيب (٤ / ١٣٦) بإسنادين من طريق أحمد بن الخطاب بن مهران أبي جعفر التستري حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي حدثنا عاصم بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن خالد عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر، وابن الجوزي (٢ / ١٨٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٩٢)، كلاماً من طريق أحمد بن السندي ثنا أحمد بن الخطاب التستري به.

عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي ، قال أبو نعيم في «تاریخه»: «في حديثه نکارة» «اللسان» (٣ / ٣١٣).

وعاصم بن عبد الله لم أعرفه، وما أظن ابن الجوزي أصاب في قوله: «وقد =

.....
= ضعفوه» ؛ فإنه لم يعرف شيخه .

وعبد العزيز بن خالد هو ابن زياد الترمذى ، قال أبو حاتم : «شيخ» ، وفي «الترىب» : «مقبول» ، يعني في المتابعات ، ولا متابع له هنا ؛ فهو ضعيف . «التهذيب» (٦ / ٣٣٤) ، «الترىب» (١ / ٥٠٨) ، وأخطأ ابن الجوزى حين قال : «إنما هو عبد العزيز أبو خالد» ، مع أنه وقع في روايته ابن خالد ، وكذلك هو في كل المصادر التي خرجت حديثه ؛ فجعله ابن الجوزى من رواية عبد العزيز بن أبان الأموي أبي خالد الكذاب ، وليس الأمر كذلك ، وقال أبو نعيم : «فرد به عبد العزيز وعنده عاصم» اهـ .

وحدث عائشة أخرجها ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٤٥) من طريق أحمد بن عيسى بن المنتصر : أئبأ إسماعيل بن عباد الأرسوфи عن الحسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

إسماعيل بن عباد هو الأرسوфи ، وقد وقع منسوباً في «المجروحين» ، وقد ذكر له الدارقطنـى في الغرائب منكرات وضـعـفـه . «اللسان» (١ / ٤١٢) . وقول الدارقطنـى وابن حبان إنـما هو في السعـدى أو المـزـنـى لا في صـاحـبـ التـرـجـمـةـ كما أورـدـهـ ابنـ الجـوزـىـ .

والحسـينـ بنـ عـلوـانـ كـذـبـهـ يـحـىـ بنـ معـينـ وـالـنـسـائـىـ وـالـذـهـبـيـ ، وـاتـهـمـهـ بـالـوـضـعـ اـبـنـ حـبـانـ وـصـالـحـ جـزـرـةـ وـصـاعـقـةـ ، وـقـالـ أـبـوـ حـاتـمـ وـالـنـسـائـىـ وـالـذـهـبـيـ : «مـتـرـوـكـ» ، وـقـالـ أـبـوـ حـاتـمـ : «وـاهـيـ الـحـدـيـثـ» ، ضـعـيفـ الـحـدـيـثـ» ، وـأـسـقـطـ حـدـيـثـهـ أـحـمـدـ وـابـنـ معـينـ وـأـبـوـ خـيـثـمـةـ ، وـقـالـ اـبـنـ حـبـانـ : «لـاـ تـحـلـ كـتـابـةـ حـدـيـثـهـ ؛ إـلـاـ عـلـىـ جـهـةـ التـعـجـبـ» ، وـقـالـ : «وـلـيـسـ لـهـذـهـ الـأـحـادـيـثـ كـلـهـاـ أـصـوـلـ لـأـنـهـاـ مـوـضـعـةـ ؛ إـلـاـ حـدـيـثـ السـخـاءـ ؛ فـإـنـهـ يـعـرـفـ مـنـ حـدـيـثـ الـأـعـرـجـ عـنـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ» اـهـ . «المـجـرـوـحـينـ» (١ / ٢٤٥) ، «الـلـسانـ» (٢ / ٢٩٩) يـعـنـيـ أـنـهـ غـيـرـ مـوـضـعـ .

وـأـخـرـجـهـ اـبـنـ عـسـاـكـرـ «الـأـلـىـ» (٢ / ٩٤) بـإـسـنـادـهـ عـنـ حـمـيدـ الطـوـيلـ عـنـ أـنـسـ .

و فيه من لم أعرفهم ، قال المناوي في «فيض القدير» (٤ / ١٣٨) : «وفي ضعفاء ومجاهيل» اهـ . وقد كان حميد بن أبي حميد الطويل يدلّس ما لم يسمعه من أنس ، وقيل : إن ما دلّسه سمعه من ثابت البناني .

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧ / ٤٣٥ / رقم ١٠٨٧٦) ، والخطيب في كتاب «البخلاء» (٣٥) ، وابن عساكر في «تاریخه» (ص ٣٥ - ترجمة عبد الله) ، وابن شاهین في «الترغیب» (ق ٢٩٧ / ب) من طريق الحسن بن سفيان حدثنا أبو وهب الولید بن عبد الملک الحرانی حدثنا یعلی بن الأشدق حدثنا عبد الله بن جراد ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا ابتعثتم المعرفة ؛ فابتغوه عند حسان الوجوه ، إن السخاء شجرة

الولید بن عبد الملک قال فيه أبو حاتم : «صدوق» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : «مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات» . «الجرح والتعديل» (٩ / ١٠) ، «الثقات» (٩ / ٢٢٧) .

ويعلى بن الأشدق كان حيًّا في دولة الرشيد ، وروى له ابن عدي أحاديث منكرة ، وقال : «وهو وعمه غير معروفيين» ، وقال البخاري : «لا يكتب حدیثه» ، وقال أبو زرعة : «ليس بشيء ، لا يصدق» ، وقال ابن حبان : «وضعوا له أحاديث فحدث بها ولم يدر» ، وقال أبو مسهر : «كنا نسخر به ، وكان سائلاً يدور في الأسواق» ، وقال أبو عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة : «في الدنيا إنسان يكتب عن هذا؟! وتركه» ، وقال أبو أحمد العسكري : «ضعيف» . «اللسان» (٦ / ٣١٢) .

وصنیع ابن حبان غير جيد ، في تبرئته الأشدق .

وفي الباب عن معاوية ذكره ابن الجوزي ، ولم يذكره في «اللآلئ» ، وأخرجه الدیلمی في «الفردوس» (رقم ٣٥٤٤) .

وفي الباب أيضاً مما فاتهما حديث ابن عباس ، أخرجه أبو الشيخ في «الثواب» ، والخطيب في «البخلاء» (٣٤) ، وفيه أبو بكر بن النقاش ، وهو متهم .

الأعرج، وهما ضعيفان جداً: عمرو بن جمیع، وسعید بن محمد الوراق».

فصل (١)

وأما حديث ابن عمر؛ فرواه الدارقطني أيضاً من حديث بشر بن فأفاً: حدثنا أبو نعيم ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر: سُئل النبي ﷺ عن الصَّلَةِ فِي السَّفِينَةِ، قَالَ: قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافِ الْغَرْقَ (٢).

وأخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤) من طريق أخرى، وفيه بعض الضعفاء والمجاهيل.

قال الزین العراقي عن هذا الحديث: «وطرقه كلها ضعيفة» اهـ. «تخریج أحادیث الایحیاء» (٤ / ١٩١٢ / ٣٠٣٢)، «فیض القدیر» (٤ / ١٣٨).

(١) مكانها بياض في نسخة (أ).

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٣٩٥) - وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ٤١٥) -، وإن ساده ضعيف فيه بشر بن فأفاً، انظر تضیییفه في «لسان المیزان» (٢ / ٣١)، و«تنقیح التحقیق» (١ / ٧٥٣).

وأخرجه الدارقطني (١ / ٣٩٤) عن ابن عمر عن جعفر أن النبي ﷺ أمره أن يُصلِّي قائماً؛ إلَّا أَنْ يَخْشِيَ الْغَرْقَ، قال الدارقطني: «يعني في السفينة، فيه رجل مجهول».

وأخرجه الحاکم في «المستدرک» (١ / ٢٧٥)، والبیهقی في «السنن الکبری» (٣ / ١٥٥)، و«الخلالیات» (٢ / ٦٦) من طريق آخر عن جعفر بن برقان به. قال الحاکم: «صحيح الإسناد على شرط مسلم»، وقال البیهقی في «السنن» في إحدى طرقوه: «حسن»، وقال في «الخلالیات»: «رواته ثقات».

وحسنه ابن عبدالهادی في «تنقیح التحقیق» (١ / ٧٥٤)، وعزاه شیخنا الألبانی في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٧٩ - ط دار المعرفة) للبزار، وعبدالغنی المقدسي في «السنن» (٢ / ٨٢)، وصححه الحاکم، ووافقه الذهبی.

قال الدارقطني^(١): «بشر بن فأفأ ضعيف».

وبالجملة؛ فهذه الأحاديث وإنْ كان في إسنادها مقال؛ فليست منكرة المتن، والحكم في الصلة في السفينة عليها إنْ أمكنه أن يصلني قائماً^(٢)، فإنْ تعذر عليه^(٣) القيام وإنْ سقط عنه؛ فلها أصل في الصحيح وإنْ لم يمكن أن يُصحح هذه عن^(٤) رسول الله ﷺ^(٥). . .

* * * *

وعلّق البخاري في «صحيحة» (١ / ٤٨٨ - الفتح): «صلى جابر وأبو سعيد في السفينة قائماً».

قلت: وصله ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٢٦٦)، والبيهقي في «السنن» (٣ / ١٥٥)، و«الخلافيات» (٢ / ٦٦ / ٢).
وانظر: «تغليق التعليق» (٢ / ٢١٧)، و«شرح السنة» (٢ / ٤١٤).
(١) «السنن» (١ / ٣٩٥).

(٢) وهذا هو الراجح لقوّة أدله، انظر: «المجموع» (٣ / ٢٤٢)، و«المغني» (٢ / ٨٩ - مع «الشرح الكبير»)، و«متهى الإرادات» (١ / ١٢٢)، و«فتح الباري» (١ / ٤٨٩)، و«الدين الخالص» (٢ / ١٢٥)، و«الدرر الثمينة في حكم الصلة في السفينة» للحموي، بتحقيقه.

(٣) في نسخة (ب): «قائماً فإنما يعني عليه».

(٤) في نسخة (ب): «على».

(٥) آخر التعليقات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهارس

- = فهرس الآيات الكريمة.
- = فهرس الأحاديث.
- = فهرس الآثار.
- = فهرس الرواية المتكلم فيه.
- = فهرس أسماء الممارات التي وردت في المتن.
- = المضيقات والمحنيات.

فهرس الآيات الكريمة

الآية/ السورة ورقم الآية	الصفحة
وطللنا عليكم الغمام / البقرة ٥٧	٤٩
وإذ أخذ الله ميثاق النبيين / آل عمران ٨١	٨٥
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته / آل عمران ١٠٢	٥
والذين إذا فعلوا فاحشة / آل عمران ١٣٥	١١٣
يا أيها الناس اتقوا ربكم / النساء ١	٥
ومن يعمل سوء أو يظلم نفسه / النساء ١١٠	١١٣
هذا فراق بيني وبينك / الكهف ٧٨	٨٣
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد / الأنبياء ٣٤	٨٢
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديداً / الأحزاب ٧١-٧٠	٦-٥

* * * *

فهرس الأحاديث

الصفحة طرف الحديث/ الراوي
١٥٢ ابنوا المساجد واتخذوها جمّاً/ أنس
١٣٢ أتى رجل ضرير البصر/ ابن أم كلثوم
١٢٢ إذا جئتم إلى الصلاة فانتعلوا/ معاذ بن جبل
٩١ إذا حدثكم أهل الكتاب
١٢٥ إذا صلّى أحدكم فخلع نعليه/ أبو هريرة
١٢١ إذا صليت فصل في نعليك/ ابن عباس
١٤٣ إذا كان أول ليلة من رمضان
١٤٢ أذبوا طعامكم بالصلاوة/ عائشة
٨٤ أرأيتمكم ليلتكم هذه فإنه على رأس
١٧٠ أربع لا يشبعن من أربع
١٣٩ أسفروا بالفجر/ بلال
١٧٢ أكثر الحيض عشرة/ عائشة
١٣٧ اللهم اكسر عنهم البرد/ بلال
٨٣ اللهم إن تهلك هذه العصابة
١٩٦ أمر من دخل المسجد بنشأب

إن آدم أهبط إلى الهند ١٢١	إن آدم أهبط إلى الهند ١٢١
أنا الأول وأبو بكر المصلي ١٤١	أنا الأول وأبو بكر المصلي ١٤١
إن خلق آدم وطوله ستون ذراعاً ٨٩	إن خلق آدم وطوله ستون ذراعاً ٨٩
إن رجلاً جاء إلى النبي فقال: لي مماليك أضر بهم / عائشة ٣٣	إن رجلاً جاء إلى النبي فقال: لي مماليك أضر بهم / عائشة ٣٣
إن رسول الله إذا دخل الخلاء / عائشة ١٧١	إن رسول الله إذا دخل الخلاء / عائشة ١٧١
إن رسول الله كان في محفل من أصحابه / عمر ٦٥	إن رسول الله كان في محفل من أصحابه / عمر ٦٥
إن في الجنة نهراً يقال له رجب / أنس ١٦١	إن في الجنة نهراً يقال له رجب / أنس ١٦١
إن هذا الدين يعلو ولا يعلى / عمر ٦٦	إن هذا الدين يعلو ولا يعلى / عمر ٦٦
إنه خاض البحر فما وصل ٨٩	إنه خاض البحر فما وصل ٨٩
إنه صلى يوم فتح مكة في بيت أم هانئ ١١٤	إنه صلى يوم فتح مكة في بيت أم هانئ ١١٤
إنه لما رمى الجمرة ستره بلال وأسامي بثوب ٥٠ - ٤٩	إنه لما رمى الجمرة ستره بلال وأسامي بثوب ٥٠ - ٤٩
إنه قلع صخرة على قدر عسکر موسى ٨٩	إنه قلع صخرة على قدر عسکر موسى ٨٩
إنه لم يركب مع نوح في السفينة ٨٩	إنه لم يركب مع نوح في السفينة ٨٩
أوصى الله إلى عيسى أن آمن بمحمد / ابن عباس ٧٥	أوصى الله إلى عيسى أن آمن بمحمد / ابن عباس ٧٥
إياكم ورضاع الحمقى / عائشة ١٧٢	إياكم ورضاع الحمقى / عائشة ١٧٢
بينا نحن قعود مع النبي على جبل من جبال تهامة / عمر ٩٢	بينا نحن قعود مع النبي على جبل من جبال تهامة / عمر ٩٢
تذهب الأرضون يوم القيمة / ابن عباس ١٤٠	تذهب الأرضون يوم القيمة / ابن عباس ١٤٠
تعاهدوا نعالكم عند أبواب المساجد / ابن عمر ١١٩	تعاهدوا نعالكم عند أبواب المساجد / ابن عمر ١١٩
حصناً أموالكم بالزكاة ١٦٣	حصناً أموالكم بالزكاة ١٦٣
جنبوا صناعكم مساجدكم / عثمان ١٥٥	جنبوا صناعكم مساجدكم / عثمان ١٥٥
جنبوا مساجدكم صبيانكم / ابن مسعود ١٦٠	جنبوا مساجدكم صبيانكم / ابن مسعود ١٦٠
جنبوا مساجدكم صبيانكم / وائلة وأبو الدرداء وأبو أمامة ١٥٣	جنبوا مساجدكم صبيانكم / وائلة وأبو الدرداء وأبو أمامة ١٥٣
حالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم / شداد بن أوس ١٢٦	حالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم / شداد بن أوس ١٢٦
خذدوا زينة الصلاة / أبو هريرة ١٢٢	خذدوا زينة الصلاة / أبو هريرة ١٢٢

خذوا زيتكم عند كل مسجد/ أنس	١٢٣
خرج أبو طالب إلى الشام وخرج مع النبي / أبو موسى	٢٢
خرج النبي مع عمر في تجارة	٢٤
خصال لا تنبغي في المساجد/ ابن عمر	١١٦
الخلق عيال الله/ عبد الله	١٦٢
خيركم من تعلم القرآن / أبو أمامة	١٦٤
رحم الله قسًا إني لأرجو أن يبعثه الله أمة	١٠٢
رد النبي زينب على أبي العاص / ابن ركانة	١١٨
سئل النبي عن الصلاة في السفينة/ ابن عمر	١٧٩
السخاء شجرة في الجنة	١٧١
سيأتي على الناس زمان/ ابن مسعود	١٤٧
فقد النبي قوماً في الصلاة/ جابر بن عبد الله	١٢٦
كان لا يسافر سفراً/ أبو مجلز	٢٥
كان رسول الله إذا ادهن بدهن/ عائشة	١٧٣
كان النبي يصلّي حافياً ومتعلّلاً/ عبد الله بن عمرو	١٢٥
كان النبي يصلّي في نعليه/ ابن مسعود	١٢٥
كان النبي يصلّي في نعليه/ أنس	١٢٤
كان يأخذ السمكة من قرار البحر	٨٨
كنا جلوساً عند رسول الله/ ابن عمر	٧٠
كنا مع رسول الله في سفر فنزلنا منزلًا/ أنس	٧٢
كنت مع النبي في بعض سكك المدينة/ زيد بن أرقم	٥٤
كونوا تحت راية خالد بن الوليد/ عمر	٦٧
لك ناقة من زمردة/ عمر	٦٧
لما بعث النبي جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة/ ابن عباس	١٧٠-١٦٩

لما بلغ رسول الله اثنتي عشرة سنة خرج / داود بن الحصين	٢٤
لما بلغ رسول الله خمساً وعشرين سنة / نفيسة بنت منية	٢٨
لما فتح الله على نبيه خير / أبو منظور	٧٩
لما اقرف آدم الخطيئة قال يا رب / عمر	٧٥
لول علم أمتى ما في الحلبة / عائشة	١٧٢
لولا محمد ما خلقت آدم	٧٤
ما من صوت أحب إلى الله من صوت لهفان / أنس	٦٠
ما من مسلم يذنب ذنباً / أبو بكر	١١٣
مر رسول الله بظبية مربوطة / أبي سعيد	٥٣
المساجد بيوت الله / أبو الدرداء	١٤٦
من سر المؤمن فقد سرني / ابن عمر	١٥٠
من سمع المنادي فلم يمنعه / ابن عباس	١٣٠
من سمع النداء فلم يأته / ابن عباس	١٢٩
من سمع النداء فلم يجب / ابن عباس	١٢٩
المنفق يقرضني	١٤٢
من قرأ سورة كذا فله كذا / أبي بن كعب	١٠٩
من كسر مسجداً / أنس	٩٦
من يكن المسجد بيته / أبو الدرداء	١٤٤
نهى رسول الله أن يسل السيف / جابر	١٦٧
نهى النبي أن تتخذ المساجد / ابن عمر	١٥٦
نهى النبي أن يصلى في مسجد مشرف / عمر	١٥٢
نهى النبي عن الشراء والبيع / ابن عمرو	١٥٧
هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً / عبد الرحمن بن أبي بكر	١٥١
وقت رسول الله للنفساء أربعين يوماً / عائشة	١٧٣

لا صلاة لجار المسجد/ أبو هريرة	١٣٤	، ١٢٧
لا يبقى على رأس مئة سنة	٨٢	
لا يتكلموا في القدر/ ابن عمر	٦١	
لا يقتل الوالد بالولد/ ابن عباس	١٥٩	
يا أعرابي إن هذا كلام الله ليس بشعر/ عمر	٦٦	
يا عمر أما علمت أن الحليم كاد يكون نبياً/ عمر	٦٥	
ينادي منادي يوم القيمة/ ابن عمر	١٤٩	، ١٥٠

* * * * *

فهرس الآثار

الصفحة	طرف الأثر/ الراوى
١٣٧	أذنت في ليلة باردة شديدة بردتها/ بلال
١٤٢	سبق رسول الله وصلى أبو بكر
١٣٤	الصلاحة جماعة أخشي أن تكون فريضة/ الإمام أحمد
١٥٥	صلينا العصر مع عثمان أمير المؤمنين/ علي
٥٥	فأنا والله رأيتها تسing في البرية/ زيد بن أرقم
٩٨	كتب عمر بن الخطاب إلى سعد وهو بالقادسية/ ابن عمر
٨٥	لو كان الخضر حياً كما يقول من يزعم ذلك/ ابن تيمية
٨٤	لو كان الخضر حياً لوجب عليه أن يتبع النبي/ ابن تيمية
٨٥	ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه العهد/ ابن عباس
١١٥	ما رأيت رسول الله صلى صلاة الضحى/ عائشة
١١٥	ما رأيته صلاها قبلها ولا بعدها/ أم هانىء
٩٦	ما لي ولسليم وسليم أفت ذلك/ أبو سفيان
١٣٣	من سره أن يلقى الله غداً مسلماً/ ابن مسعود
١٣٥	من سمع النداء ولم يواه لم تجاوز/ علي
١٣٦	من سمع المنادي فلم يجب/ عائشة

من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر/ ابن مسعود	١٣٦
من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر/ أبو موسى	١٣٥
من سمع النداء فلم يجب/ ابن عباس	١٣٦
من كان جار المسجد فسمع المنادي/ علي	١٢٧
وأكمل مراتب الخضر/ ابن تيمية	٨٦
وقد اغتر كثير من المهووسين/ ابن الجوزي	٨٢
وكيف يكون هذا وقد قال النبي/ البخاري	٨٢
ومن اعتقد أن أحداً يكون مع محمد/ ابن تيمية	٨٦
لا صلاة لجار المسجد/ علي	١٣٧
يابني لا يكن بيتك إلا المسجد/ أبو الدرداء	١٤٤

فهرس الرواة المتكلّم فيهم

الصفحة	الراوي
١٣١	أبو جناب الكلبي
٥٨	أبو كثير شيخ يعلى
٩٣	أبو عشر المدنى
١٦٠	إسماعيل بن مسلم
١٤١ ، ١٤٠	أصرم بن حوشب
١٣٩ ، ١٣٨	أيوب بن يسار
١٤٩ ، ١٤٨	بزيع أبو الخليل
١٨٠	بشر بن فافا
١٢٨	الحارث الأعور
١٧٠	حسين بن علوان
٥٨	خالد بن طهمان
١١٧	داود بن الحصين
١١٨ ، ١١٧	زيد بن جبيرة
١٧٩	سعيد بن محمد الوراق
١٢٨	سليمان بن داود

عبد بن جويرية	١٢٤
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	٧٨
عبد الرحمن بن غزوان	٣٤ ، ٣٣
عبد الله بن عمران البصري	١٢٢ ، ٢١
عبد الله بن مسلم	٧٨
عثمان بن سعيد	١٣١
العلاء بن كثير	١٥٣
علي بن قادم	٥٩
عمر بن راشد	١٢٩
عمر بن هارون	١٦٩ ، ١٦٨
عمرو بن جرير	١٤٥
عمرو بن جمیع	١٧٩
عمرو بن شعیب	١٥٧
فرات بن السائب	١٥٦
لیث بن أبي سلیم	١٥٢
مالك بن الأزھر	١٠٠
محمد بن الحجاج	١٢٢ ، ١٠٢
محمد بن سکین الشقری	١٢٨
محمد بن زید المستملي	١٤٠
محمد بن علي بن الولید	٦٨
محمد بن الفضل	١٢٣
محمد بن مزید	٨٠
المغراة العبدی	١٣٢
موسى بن عمیر الجعدي	١٦٢

موسى بن عمير / يحدث عن أنس ١٦١	موسى بن عمير العنبرى ١٦١
الهيثم بن جماز ٥٩ ، ٥٨	الواحدى المفسر ١٠٩
يحيى بن عبد الله المصرى ٧١	يحيى بن هاشم ١٢٠ ، ١١٩
يعلى بن إبراهيم الغزال ٦١ ، ٥٨	

فهرس المؤلفات التي وردت في المتن

المؤلف	الصفحة
الأحاديث الواهية (ابن الجوزي)	١٤٥
إحياء علوم الدين (الغزالى)	١١١
الأفراد (الدارقطني)	١١٩
تاريخ الخطيب البغدادي	١٤٤
تفسير الثعلبي	١٠٧
تفسير الزمخشري	١٠٧
تفسير الواحدى	١٠٧
جامع الترمذى	٢١
السيرة لابن إسحاق = مغازي	٣٠
سنن ابن ماجه	١٢٩
سنن أبي داود	١٥٧
صحيح مسلم	١٣٣ ، ٢١
صحيح (الحاكم) = المستدرك	٩٤
الصحيحين	١٢٤
طبقات ابن سعد	٢٤

علوم الحديث لابن الصلاح	١٠٨
الغيلانيات	١٤٧
فضائل القرآن لأبي بكر بن أبي داود	١٠٧
قوت القلوب لأبي طالب المكي	١١١
الكامل لابن عدي	١٤٠ ، ١٢٢
كتاب العقيلي	١٠٧ ، ٩٤
كتاب قاسم بن أصيغ	١٢٩
مسائل الإمام أحمد لابنه صالح	١٣٤
المجروحين لابن حبان	٩٦ ، ٨٠
مستدرك الحاكم	٧٢ ، ٧٠
مسند الإمام أحمد	١٢٥
مسند البزار	١٦٠
مسند الحارث بن أبي أسامة	٢٥
مصنف عبد الرزاق	١٦٩
معازى ابن إسحاق	١٠٨
المغني في الضعفاء للذهبي	١٤٥
الموضوعات لابن الجوزي	١٤٥ ، ١٢٨ ، ١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٦ ، ٨٠
البخاري (ولم يصرح بالصحيح)	٢١

* * * * *

الموضوعات والمحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
تمهيد	٦
موضوع الرسالة	٧
موارد ابن القيم في رسالته	٨
تسمية الرسالة	٩
توثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف	١٠
الأصول المعتمدة في التحقيق	١٤
عملنا في التحقيق	١٥
نماذج من صور المخطوطات	١٧
الرسالة المحققة	٢١
حديث الغمامه	٢١
رواية الترمذى	٢٢
كلام ابن عبد البر في «الاستيعاب»	٢٤
كلام ابن سعد في «الطبقات»	٢٤
الكلام حول وجود أبي بكر الصديق وبلال في القصة	٢٦

الراهب في الرحلة بحيرا أم نسطور؟	٢٦
تعريف ببحيرا (ح)	٢٧
كلام ابن عبد البر	٢٨
توهيم رواية الترمذى برواية الواقدى ! (ح)	٢٩
كلام ابن إسحاق في «السيرة»	٣٠
الكلام حول قراد (عبد الرحمن بن غزوان)	٣٢
كلام الذهبي فيه	٣٣
توهيم الذهبي لقراد ورد ابن حجر لذلك (ح)	٣٣
كلام الذهبي على الزيادة المنكرة في الحديث	٣٤
نسخة «المستدرك» المطبوعة غير موثقة بأصول خطية (ح)	٣٤
الرد على كلام الحاكم	٣٤
تعليق ابن القيم على تصحيح الحاكم	٣٥
كلام مماثل لابن القيم حول تصحيح الحاكم في بقية كتبه (ح)	٣٥
تكذيب إظلال الغمامه دائمأ	٣٦
كلام تفصيلي حول هذا الحديث (ح)	٣٦
أقوال الذهبي في الحديث من كتبه (ح)	٣٦
قول ابن كثير في الحديث (ح)	٣٧
قول ابن سيد الناس (ح)	٣٨
قول المباركفوري (ح)	٣٩
قول ابن حجر العسقلانى (ح)	٤٠
قول الزركشى (ح)	٤٠
كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (ح)	٤١
السيوطى (ح)	٤١
منشأ الوهم في الرواية (ح)	٤١

٤٢	كلام الألباني على الرواية (ح)
٤٩	عودة لكلام ابن القيم في تكذيب إظلال العمامة دائمًا
٥٣	الكلام في حديث الغزالة
٥٣	رواية البيهقي في الدلائل
٥٤	رواية أخرى للحديث
٥٦	تضعيف الذهبي للحديث الأول
٥٨	تضعيف الذهبي للحديث الثاني
٥٩	كلام ابن القيم في رواة الحديث
٦٠	أحاديث باطلة أخرى لأحد الرواة
٦١	تخریج حديث الغزالة مفصلاً (ح)
٦٣	الرد على السخاوي (ح)
٦٤	كلام الغزالة ضعيف وتسويتها لا أصل له (ح)
٦٥	حديث الضب
٦٦	رواية البيهقي له
٦٨	كلام الذهبي فيه
٦٨	كلام ابن القيم على متن الرواية
٦٩	من معجزاته أنه ما كذب عليه أحد إلا فضحه الله
٧٩	التفصيل في تخریج الرواية (ح)
٧٠	حديث الناقة
٧٠	رواية الحاكم للحديث
٧١	قول الذهبي في وضع الحديث ونقده الحاكم
٧١	كلام ابن القيم على متن الحديث
٧٢	حديث نزول المائدة على الرسول وإلياس
٧٢	رواية الحاكم

قول الذهبي بوضع الحديث	73
تفصيل تخریج الروایة (ح)	73
حديث (لولا محمد ما خلقت آدم)	74
ذكر الحاکم لروایتین للحادیث	74
الکلام علی الروایة الأولى	74
کلام الذهبي	75
تخریج الحدیث الأول (ح)	75
الحدیث الثاني	75
تخریج الحدیث الثاني (ح)	76
کلام ابن تیمیة فی «التوسل والوسیلة» (ح)	76
کلام ابن عبد الهاדי علی الحدیث (ح)	76
کلام ابن تیمیة والذهبي	78
حدیث یغفور الحمار	78
تخریج الحدیث (ح)	79
تکذیب ابن حبان وابن الجوزی للحادیث	80
تعليق حول کتاب السیوطی «الخصائص» (ح)	80
کلام ابن القيم علی الحدیث	80
حیاة الخضر	81
کلام ابن المنادی بذلك	81
ترجمة ابن المنادی (ح)	81
کلام ابن الحریبی والبخاری	82
کلام أبي الفرج ابن الجوزی	82
کلام شیخ الإسلام ابن تیمیة	83
کلام ابن القيم علی ذلك	84

تفصيل مسألة الخضر ومن تكلم فيها (ح)	٨٦
حديث عوج	٨٨
الصواب في اسم عوج بن عنق (ح)	٨٨
تخریج الحديث (ح)	٨٩
ترجمة الثعلبي والكلام على «تفسيره» (ح)	٩٠
كلام ابن القیم في أحادیث بنی إسرائیل	٩١
حديث هامة بن هیم	٩١
رواية البیهقی	٩٢
كلام ابن القیم على رواية البیهقی	٩٤
رواية أخرى للبیهقی	٩٤
تفصیل تخریج الحديث (ح)	٩٥
كلام شیخ الإسلام على الحديث	٩٦
حديث باطل للراوی المتهم	٩٦
تخریج الحديث (ح)	٩٦
هامش من المخطوطه	٩٧
حديث وصی عیسی ابن مریم	٩٧
رواية البیهقی	٩٨
تخریج الروایة (ح)	٩٩
كلام الحاکم على الروایة	١٠٠
كلام البیهقی وابن الجوزی	١٠١
كلام شیخ الإسلام ابن تیمیة	١٠١
حديث قُس بن ساعدة الأیادی	١٠١
الروایة مختصرة	١٠١
تخریج الروایة (ح)	١٠٢

طرق أخرى	١٠٣
تفصيل الكلام على الحديث (ح)	١٠٥
تكذيب الأزدي وابن الجوزي للحديث	١٠٦
ابن حجر حكم بضعف الحديث (ح)	١٠٦
أحاديث فضائل السور	١٠٦
ترجمة ابن أبي داود (ح)	١٠٧
كلام ابن الجوزي وابن المبارك والعقيلي	١٠٧
قصة أحد الوضاعين	١٠٨
قصة أخرى	١٠٨
كلام ابن القيم فيما صح في فضائل السور	١٠٩
معنى كلام ابن القيم (ح)	١٠٩
حديث صلاة الرغائب وبيان كذبها	١٠٩
حديث صلاة ليلة النصف من شعبان	١١٠
الأحاديث في ذلك	١١٠
الكلام على حديث الرغائب (ح)	١١٠
الكلام على حديث ليلة النصف (ح)	١١٠
حديث صلاة الأسبوع	١١١
نقد كتاب «قوت القلوب» و«الإحياء»	١١١
كل صلاة فيها قراءة الفاتحة وقل هو الله أحد	١١١
الذى صح في النوافل	١١٢
صلاة التوبه وقول شيخ الإسلام ابن تيمية	١١٣
صلاة الفتح	١١٤
صلاة الفتح وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية	١١٥
صلاة التسبيح وال الحاجة وعاشراء وغيرها كلها موضوعة	١١٥

١١٥	صلوة التسابيح أمثلها
١١٥	تعليق (ح)
١١٦	في المنع من اتخاذ المسجد طرفاً
١١٧	كلام ابن حبان في رجال الحديث
١١٧	اعتراض ابن القيم على ابن حبان
١١٩	حديث تعاهد النعل عند دخول المسجد
١١٩	بيان ضعف الحديث
١٢١	حديث في أين يوضع النعل إذا صلى؟
١٢١	ضعف هذه الأحاديث
١٢٢	حديث في الصلاة في النعال
١٢٢	حديث موضوع
١٢٣	أحاديث ضعيفة بذلك
١٢٤	الأحاديث الصحيحة في ذلك
١٢٦	اعتراض ابن القيم على وضع الحديث
١٢٦	حديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
١٢٦	الأحاديث المرفوعة
١٢٧	الأحاديث الموقوفة
١٢٨	تضعيف الروايات
١٢٨	تضعيف المرفوع والموقوف (ح)
١٢٩	إن الحديث له أصل صحيح
١٢٩	الرد على من قال بوضعه
١٢٩	الحديث من سمع النداء
١٣٠	الحديث آخر في «سنن أبي داود» وبيان ضعفه
١٣٢	الحديث الأعمى في ذلك

١٣٣	أثر ابن مسعود الصحيح وتخرجه
١٣٤	ابن القيم يقوّي حديث جار المسجد للشواهد
١٣٤	ردّ شيخنا الألباني لذلك (ح)
١٣٦	آثار في ذلك
١٣٧	حديث في الامتناع من حضور المسجد لأجل البرد
١٣٨	حديثان في ذلك
١٣٩	ضعف هذه الأحاديث
١٤٠	أحاديث أخرى لرجل ضعيف
١٤٠	أحاديث انضمّام المساجد يوم القيمة
١٤١	بيان وضع هذه الرواية
١٤١	أحاديث موضوعة بهذا السنّد
١٤٢	معاني صحيحة لأحاديث موضوعة
١٤٤	حديث اتخاذ المسجد بيتاً
١٤٥	بيان ضعفه
١٤٦	حديث ضعيف آخر
١٤٦	تخرّج الحديث (ح)
١٤٧	حديث في النهي عن حديث الدنيا في المساجد
١٤٧	حديث في «الغيلانيات» !!
١٤٧	بيان أنّ هذا ليس في «الغيلانيات» (ح)
١٤٨	تعريف «الغيلانيات» (ح)
١٤٩	أحاديث في كراهيّة السؤال في المسجد
١٥٠	أحاديث ضعيفة للراوي
١٥١	معارضة حديث الباب بحديث في «السنن»
١٥١	هامش على المخطوطه وما يستفاد منه (ح)

١٥٢	الحديث في الأمر بتقصير بناء المساجد
١٥٢	بيان ضعف الحديث
١٥٣	الحديث في منع الصبيان دخول المساجد
١٥٤	تخریج طرف هذا الحديث (ح)
١٥٥	الحديث «جنبوا صناعكم مساجدكم»
١٥٦	الحديث في اتخاذ المساجد طرقاً
١٥٧	بيان ضعفه من حيث الرواية وصحة معناه من حيث الدرایة
١٥٧	الحديث يؤيد ذلك
١٥٧	رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
١٥٧	تعلیق على هذه الرواية (ح)
١٥٨	ثلاث ملاحظات على هذه الرواية (ح)
١٥٩	الحديث في إقامة الحدود في المساجد
١٥٩	تخریج هذه الرواية (ح)
١٦٠	الحديث آخر في ذلك
١٦٠	نقد الدارقطني لابن حبان
١٦١	تفصیل ابن القیم لثلاثة رواة يحملون اسمًا واحدًا
١٦٢	أحادیث لهؤلاء الرواية
١٦٣	تخریج هذه الأحادیث (ح)
١٦٤	سند باطل لمتن صحيح
١٦٧	الحديث في سل السيف بالمسجد
١٦٧	تخریج مفصل (ح)
١٦٩	تضییف الحديث وبيان صحة معناه
١٦٩	أحادیث تشهد لذلك
١٦٩	أحادیث في الصلاة بالسفينة

١٧٠	ضعف إحدى الروايات
١٧٠	أحاديث موضوعة للراوي
١٧١	تخریج مفصل للروايات (ح)
١٧٩	حديث آخر في الصلاة في السفينة
١٨٠	تضعيف الرواية وتصحیح المتن
١٨١	الفهارس
١٨٣	فهرس الآيات الكريمة
١٨٥	فهرس الأحاديث
١٩١	فهرس الآثار
١٩٣	فهرس الرواة المتalking فيهم
١٩٧	فهرس أسماء المؤلفات التي وردت في المتن
١٩٩	الموضوعات والمحفوبيات

* * * * *